طرائق التخـلص من التقاء الساكنين في العربية الفصـحى

عبد الله صالح بابعير

جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا ـ اليمن

ترمي هذه الدراسة إلى الوقوف على طرائق التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، وحصر أنماطها، وتتبع مواضعها، وإنعام النظر في بعض المسائل التي ذكرها النحويون والصرفيون في هذا الباب، وكانت عندهم، أو عند جمهورهم من المسلَّمات التي يرددها اللاحقون عن السابقين.

والبحث في هذا الموضوع قديمٌ جديدٌ، إذْ جاءت مسائله مبثوثةً في أبواب متفرقة من مصنفات الأقدمين، فقد يجيء جزء من مسائله في باب الإعلال، وآخَر في باب الحذف، وثالث في أبواب أخرى، مع أن بعض النحويين قد جمع شتاتًا من هذه المسائل تحت عنوان (التقاء الساكنين) كالزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرحه عليه، وابن مالك في التسهيل، وابن عقيل في شرحه عليه. وفي شرح الرضي على الشافية حديث واسع في هذه المسائل(١).

وقد بذل بعض الباحثين جهدًا طيبًا في بحث هذه المسألة، وجلاء غوامض منها، بحسب مناهج مخصوصة لهم في بحثها:

١ ـ ثمةَ بحثٌ لعبد القادر عبد الجليل بعنوان (ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى)(٢)، سلك فيه الباحث منهجًا يتمثل في الآتي:

أ ـ قام منهج البحث على اختيار (عينات) من مسائل التخلص من التقاء الساكنين، وذِكْر أقوال بعض علماء العربية فيها، وتوجيهها توجيهًا صوتيًّا في ضوء علم اللغة المعاصر. وكلها عينات صرفية مأخوذة من مسائل الإعلال التصريفية.

ب ـ لم يتم اختيار عينات من كل طرائق التخلص من التقاء الساكنين، إذ جرى

(١) ينظر: التقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ١٣.

(٢) نُشِرَ في مجلة (أبحاث اليرموك ـ سلسلة الآداب واللغويات) المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ١٩٩٧ م، ص ١٧٣ ـ ٢١٠.

إهمال بعضها، ولم يتم تقسيم هذه العينات بحسب أنواع الطرائق، وإنما جرى تقسيمها من حيثُ كونُها أفعالاً أو أسماءً أو أدوات؛ لذا لم تُستقصَ طرائقُ التخلص من التقاء الساكنين جميعُها.

٢ ـ ولعبد اللطيف الخطيب دراسة بعنوان (التقاء الساكنين بين القاعدة والنص)[١]، رمى فيها الباحث إلى الآتي:

أ ـ عرض مواضع التقاء الساكنين في تراثنا اللغوي (شعرًا ونثرًا) وصلةً لإعادة النظر فيها.

ب ـ محاولة استكمال نقص المادة اللغوية التي ذكرها النحويون باعتبار القراءات القرآنية.

ج ـ عرض ظاهرة التقاء الساكنين (التقاءً وتخلصًا) في القراءات القرآنية، تبدأ من سورة (الفاتحة) وتنتهي مع نهاية سورة (المائدة) مع بيان اختلاف القراء فيها. وهذا هو الميدان الرئيس الذي جرى البحث فيه لاستكمال نقص المادة اللغوية التي ذكرها النحويون.

٣ ـ ولأشرف أحمد حافظ بحث بعنوان (ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بين القراءات القرآنية والتفكير اللغوي)[٢]، تحدث فيه عن الآتي:

أ ـ أمثلة من القراءات القرآنية والأشعار لمواضع تحريك الساكن الأول في الأفعال والأسماء المبنية، والحروف.

ب ـ أمثلة لحذف العين واللام من الأفعال.

(١) نُشِرَ في: الحولية الحادية والعشرين من (حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية) الرسالة الخمسين بعد المائة، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ م.

(٢) نُشِرَ في الحولية الثالثة والعشرين من (حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية)، الرسالة الثالثة والتسعين بعد المائة، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ م.

ج ـ مد حرف اللين لاستساغة التقاء الساكنين في نحو قوله تعالى: ﴿ ولا الضَّالِّيْنَ ﴾[1]، وتطبيقه في قراءات القرآن على أنواع المد اللازم والمتصل والعارض، والتخلص من هذا النطق بهمز حرف المد.

د ـ أمثلة من أحوال (الحروف المقطَّعة والتنوين، والتقاء الساكنين).

وتأتي دراستي هذه استكمالاً لتلك الجهود التي بذلها الباحثون المذكورة أبحاثُهم آنفًا، ويتمثل منهجي في هذه الدراسة في الآتي:

أ ـ حصر طرائق التخلص من التقاء الساكنين، وتتبُّع الأنماط المختلفة لكل طريقة، وجمع طائفة من أمثلتها المختلفة من كتب النحو والصرف واللغة، والإفادة من كتب التفسير والقراءات القرآنية في تتبُّع بعض طرائق التخلص من التقاء الساكنين في بعض القراءات.

ب ـ تتبُّع أقوال النحويين والصرفيين في كل نمط من أنماط هذه الطرائق.

ج ـ توجيه كل مسألة من مسائل هذه الدراسة في ضوء الدرس الصوتي الحديث، القائم على أن التعذر المقطعي ـ أو التعسر المقطعي ـ هو علة عدم جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى[2]؛ لذا يكون إصلاح البنية المقطعية هو الدافع إلى اللجوء إلى طرائق التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى.

د ـ إنعام النظر في بعض مسائل الدراسة، وبخاصةٍ طريقةُ التخلص من التقاء الساكنين بتحريك أحدهما، ومناقشة معايير اختيار نوع الحركة المستعملة في هذه الطريقة.

وقد انتهيتُ في بحث سابق إلى استكراه العربية الفصحى الجمعَ بين الساكنين عامَّةً، وفي وصل الكلام خاصَّةً، لعلَّةٍ هي البطءُ في الكلام وعدمُ الإسراع كما

(١) سورة الفاتحة: الآية (٧).

(٢) ينظر: مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١٢١.

يقول السلف من علمائنا، وهي التعذر أو التعسر في البنية المقطعية في ضوء الدرس الصوتي الحديث(١).

وقد استساغ اللسان العربي اجتماعَ الساكنين في مواضع جمعتُ ستَّ صورٍ لها، وكانت هذه الاستساغة لعلل مذكورة في مواضعها(٢)، وعلى الرغم من هذه الاستساغة جرى في بعض المستويات اللهجية التخلصُ من التقاء الساكنين في هذه المواضع أنفسها(٣). وللعربية نظام خاص للبنية المقطعية، وإمكانات خاصة في تكوين هذه البنية، يجري في ضوئها الحديثُ في التقاء الساكنين: مواضعَ إجازةٍ لالتقائهما، وطرائقَ تخلصٍ من التقائهما(٤).

طرائق التخلص من التقاء الساكنين

الساكنان اللذان يلتقيان في بناء الكلمة أو تركيب الكلام إمَّا أن يكونا في كلمة واحدة مثل (أَيْنْ) التي تصير (أَيْنَ)، وقد يكونان في كلمتين أدى نظم الكلام وتركيبه إلى اجتماعهما، كقولنا: (اعْمَلْ الخَيْرَ) الذي يصير (اعْمَلِ الخَيْرَ)، وقد يكونانِ في تركيبٍ يشبه الكلمةَ الواحدة، كقولنا (يركبُنَّ) التي أصلها (يركبونَ + نون التوكيد الثقيلة). وكون الساكنين على أيٍّ من هذه الصور الثلاث لا يغيِّر من الأمر شيئًا، فالمقضيُّ به في العربية أنه إذا أدى بناء الكلمة أو تركيب الكلام إلى التقاء ساكنين في موضعٍ سوى المواضع التي يَسُوغُ فيها التقاؤهما، لجأ اللسان العربي إلى طريقة يتخلص بها من التقائهما، بحسب اصطلاح السلف من علمائنا، أو لجأ إلى طريقة يُصْلِحُ بها البنيةَ المقطعية

(١) ينظر: مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١١٩ - ١٢١

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٢٢ - ١٤٥.

(٣) ينظر: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١٧٤ - ١٧٨، ومواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١٢٤ - ١٢٩، ١٣٢ - ١٣٣.

(٤) ينظر: مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١١٤ - ١١٩.

المستكرَهة، الناشئة من هذا البناء، أو ذاك التركيب، بحسب اصطلاح دارسي الأصوات المحدثين.

ويحددُ نوعَ الطريقةِ المتَّبَعة في هذا التغيير نوعُ كلٍّ من الساكنين الملتقيين، ومكانُ التقائهما. وتنحصر طرائق التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى في الآتي:

الطريقة الأولى (الحذف)

أولاً: حذف الألف والواو والياء:

ذهب النحويون إلى أن الساكنين إذا التقيا حُذِفَ الأول منهما إذا كان من أحرف المد واللين الثلاثة، أو من الضمائر المدِّيَّة (ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطَبة) غالبًا، إذا لم يؤدِّ حذفها إلى لبس[1]، سواء أكان الساكنان في كلمة واحدة، أم كانا في ما يشبه الكلمة الواحدة، أم في كلمتين منفصلتين:

١ ـ فمثال حذفها وهي ضمائر، في آخر كلمة، وبعدها ساكن في أول كلمة أخرى قولنا: قولوا الحقَّ، قولي الحقَّ، قولا الحقَّ. فيكون نطقها كالآتي: (قولُلْحق، قولِلْحق، قولَلْحق). وبالنظر في البنية المقطعية لإحدى العبارات المذكورة آنفًا يتضح الآتي:

(قـُ / لـُلْ / حَـ / قَـ) أي: (ص ح ح / ص ح ح ص / ص ح ص / ص ح). فالمقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص) مستكرَه وجودُه في وصل الكلام؛ لذا وجب التخلص من هذا الاستكراه المقطعي بتقصير الحركة الطويلة في هذا المقطع نفسه ليصير (ص ح ص)، فليس التغيير حذفًا صوتيًّا للواو أو الياء أو الألف في هذه الأمثلة ونحوها، وإنما هو تقصيرُ اللفظ بها لإصلاح البنية المقطعية

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٢٦.

المستكرَهَة[١]، وهو ما يُسمَّى عند المحدثين بعامل المخالفة الكمِّيَّة[٢].

ويبدو أن هذا الاستكراه في هذا التأليف المقطعي ممتدة جذوره إلى أصول سامية، يقول بروكلمان: «وفي المقاطع المغلقة لا تتحمل اللغات السامية أصلاً إلا الحركات القصيرة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق، فإنها تُقَصَّر»[٣].

٢ ـ ومثال حذفها وهي ضمائر، التقت ساكنةً مع ساكن آخر في ما يشبه الكلمة الواحدة قوله تعالى ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[٤]، وقول تأبط شرًّا:

لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إِذا تَذَكَّرْتِ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلاقِي[٥]

ومثلهما كل فعل مضارع مسنَد إلى واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطَبة، وقد أُكِّدَ بالنون الثقيلة، إذ تلتقي واو الجماعة أوياء المخاطبة ـ وهما ساكنان ـ بالنون الأولى الساكنة المدغمة في النون الثانية، فأصل اللفظين (تركبونَّ، تقرعينَّ) بتشديد النون، بعد حذف نون الرفع من مضارع الأفعال الخمسة لتوالي الأمثال، أو حذفها للناصب أو الجازم، فحذفت الواو والياء ـ وهما ضميرا الفاعل ـ لالتقاء الساكنين، وهذا أحد المواضع التي أجاز فيها النحويون حذفَ الفاعل الذي هو عندهم عمدة غير صالح للسقوط[٦]، وقد بقيت الضمةُ قبل واو الجماعة المحذوفة، والكسرةُ قبل ياء المخاطبة المحذوفة دليلينِ على المحذوفين كما يرى النحويون[٧].

(١) ينظر: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٢) ينظر: علم الصرف الصوتي: ٤١٣

(٣) فقه اللغات الساميَّة: ٤٣. وينظر في الصفحة نفسها أمثلة لهذا التغيير الذي ذكره بروكلمان من العبرية والآرامية.

(٤) سورة الانشقاق: الآية (١٩).

(٥) البيت في ديوان تأبط شرًا: ١٤٤، والمنصف: ٣ / ١٢٤، والأمالي الشجرية: ٢ / ٤٩٠.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ / ١٨٢، والتصريح على التوضيح مع حاشية ياسين على الشرح: ١ / ٢٧٢.

(٧) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ٤٩٠، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٦٧٣.

وعند النظر إلى التغيير الحادث هنا في ضوء المنهج الصوتي الحديث، نقف على نشوء المقطع (ص ح ح ص) المستكرَه في وصل الكلام، فيجري التخلص من هذا الاستكراه بتقصير الحركة الطويلة منه ليصير (ص ح ص)، إذْ واو الجماعة وياء المخاطبة من الضمائر الحركية[١]، فهما مسند إليهما من حيث الوظيفةُ النحوية، وحركتان طويلتان من حيث القيمة الصوتية، فيكون التغيير كالآتي:

ـ تركبونَّ: (تـَـر / كـَـ / بـُـُـن / نـَـ) أي: ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص / ص ح ------> ص ح ص / ص ح / ص ح ص / ص ح (تَرْكَبُنَّ).

فالتغيير هنا هو تقصير الحركة الطويلة، وليس حذفًا لها[٢]، فضمير الفاعل موجود إذن في صورة لفظية مقصَّرة، وليس محذوفًا إلا من الرسم فقط فالضمة والكسرة ـ الحركتان الطويلتان لدى أصحاب المنهج الصوتي الحديث ـ لم يجرِ حذفُهما بالكليَّة، وإنما جرى تقصير النطق بهما، وهذا ما صرَّح به من قبلُ ابن جني، إذْ يقول: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين... فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وكان متقدمو النحويين يسمُّونَ الفتحةَ الألفَ الصغيرةَ، والكسرةَ الياءَ الصغيرةَ، والضمةَ الواوَ الصغيرةَ، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة»[٣].

ويجري هذا التغيير على كل فعل أسند إلى ألف الاثنين أو ياء المؤنثة المخاطبة، سواء أكان مضارعًا كما مثَّلْنا، أم كان أمرًا مثل: اركَبُنَّ، اركَبِنَّ، وسواء أكان صحيح اللام كما مثَّلْنا، أم معتلَّها بالواو أو الياء، مثل: ادعُنَّ، ادعِنَّ، اجرُنَّ، اجرِنَّ[٤]، لأن المعتل الآخر بالألف له حكم آخر للتخلص من التقاء الساكنين، وهو تحريك الضمير

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) ينظر: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحي: ١٨٧.

(٣) سر صناعة الإعراب: ١ / ١٧.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٣ / ١٨٥.

(الواو أو الياء)، فيقال: «ارضَوُنَّ زيداً...، واخشَوُنَّ زيداً، واخشَينَّ زيداً، وارضَينَّ زيداً»(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي﴾(٢).

وبالنظر في هذا التغيير على وفق المنهج الصوتي نجد الآتي:

أ ـ عند إسناد الفعل إلى ضمير الجماعة الحركي التقت حركتان طويلتان: لام الفعل والضمير الحركي أي: (اِـر / ضـَـُـ) فالمقطع الثاني (ص ح ح ح) لا وجودَ له في النسيج المقطعي للعربية.

ب ـ يتم تقصير الحركة الطويلة الأولى (الألف) فيحدث انزلاق صوتي بين الحركتين المتخالفتين: الفتحة القصيرة والضمة الطويلة (واو الجماعة) ينشأ عنه مزدوج صوتي هو الواو نصف الحركة: (اِـر / ضـَـو). وعندما يكون الضمير الحركي هو ياء المخاطبة ينشأ من انزلاقه مع الفتحة القصيرة التي قبله الياءُ نصفُ الصامت (ارضَيْ)(٣).

ج ـ عند توكيد الفعل بالنون الثقيلة ينشأ المقطع الطويل المغلق بصامتين المستكره وجوده في وصل الكلام (اِـر / ضـَـو ن / نـَـ) أي (ص ح ص / ص ح ص ص / ص ح) فيتم إدخال مصوت قصير بين الصامتين الملتقيين في المقطع هو الضمة في حال الواو، والكسرة في حال الياء طلبًا للتجانس(٤)، فينقسم المقطع على مقطعين كالآتي:

(ص ح ص / ص ح ص ص / ص ح) -------> (ص ح ص / ص ح ص ص / ص ح) -------> (ص ح ص / ص ح / ص ح ص / ص ح) أي: ارْضَوُنَّ.

(١) كتاب سيبويه: ٣ / ٥٢١، وينظر: شرح الشافية: ٢ / ٢٣٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٦٧٣.

(٢) سورة مريم: الآية (٢٦).

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٩٢، وينظر كذلك: علم الأصوات لمالمبرج: ٨٠ ـ ٨٣.

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٠١.

أما ألف الاثنين فلا تُحْذَف في مثل هذا الموضع، كقوله تعالى ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١)؛ وذلك خوفَ التباس الفعل عند التثنية بالفعل المسند إلى ضمير المفرد المذكر، وهذا أحد مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية(٢)، جعلوا إطالةَ المد قائمًا مقام الحركة ؛ إذ الحركة بعض حرف المد واللين، فكأنه لم يجتمع ساكنان في هذه الحال(٣).

٣ ـ ومثال حذفها وهي غير ضمائر، واقعة في نهاية الكلمة الأولى، والساكن الثاني في بدء الكلمة الثانية قولك: جرى الماء، يسعى القوم، يجري السيل، يغزو الجيشُ(٤)، فيكون حذف هذه الأحرف الثلاثة في اللفظ دون الرسم.

أما البنية المقطعية لهذه العبارات فقد نشأ فيها المقطع (ص ح ح ص) المستكره في وصل الكلام، فيجري التخلص منه بتقصير الحركة الطويلة ليصبح (ص ح ص):

ـ جرى الماء: (جَـ / رَ ـَل / مَـَء) أي: ص ح / ص ح ح ص / ص ح ح ص

-------> ص ح / ص ح ص / ص ح ح ص.

ويُحْمَل على أمثلة هذا النوع قول بعض العرب في بني الحارث وبني الهجيم وبني العنبر (وكذلك في حال رفع هذه الألفاظ ونحوها: بنو الحارث وبنو الهجيم وبنو العنبر): بَلْحارث، وبَلْهجيم، وبَلْعنبر، حُذِفَتْ همزةُ الوصل لوقوعها في درج الكلام، فالتقت الياء أو الواو المديتانِ بلام التعريف الساكنة، فسقط حرف المد لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ (بَنُلْحارث، بَنُلْعَنْبَر)(٥). والتغيير الحادث لهذه العبارات في ضوء البنية المقطعية هو تقصير الحركة الطويلة في المقطع (ص ح

(١) سورة يونس: الآية (٨٩).

(٢) ينظر: مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١٣٠ ـ ١٣٢.

(٣) ينظر: الخصائص: ٣ / ١٢٦، ٢٢٠، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٢، وشرح الشافية: ٢ / ٢١١ ـ ٢١٢.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٧، والتكملة: ١٧٩ ـ ١٨٠، وشرح التصريف: ٤٥٨، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٣.

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢ / ١٢٧٧، وشرح المفصل: ١٠ / ١٥٥

ح ص) المستكره في الوصل، أي:

ـ بَني الحارِث: (ب ـَ / ن ـِ ل / ح ـَ / ر ـِ ث) أي: ص ح / ص ح ح ص / ص ح ح / ص ح ص ------> ص ح / ص ح ص / ص ح ح / ص ح ص.

وبعد هذا التغيير الشائع في العربية حدث تغيير آخر في هذه اللهجة، إذ التقت النون بلام التعريف في (بَنُلْحارِث) وقد فُصِل بينهما بالحركة القصيرة (ن ـُ ل)، وهذان الحرفان متقاربان في المخرج والصفة[1]، فكره العرب اجتماع المتقاربين كما كرهوا اجتماع المِثْلين، فحذفوا الأول منهما، وهو النون، فأصبحت العبارات (بَلْحارث، وبَلْهجيم، وبَلْعنبر)[2]، لذا لا تُحْذَف النون إذا كانت اللام غير ظاهرة (أي لامًا شمسية)، فلا يقال في بني النَّجَّار: بَلْنَجَّار[3]، لئلا يجمعوا بين تغييرين: الإدغام والحذف[4]. وإذا نظرنا إلى هذا التغيير الثاني في ضوء البنية المقطعية نجد أن المقطعين (ب ـَ / ن ـِ ل) يصيران مقطعًا واحدًا بعد حذف النون مع الكسرة التي تليها من المقطع الثاني ليصبح المقطع الجديد (ب ـَ ل).

ومن هذا الحذف أيضًا قول بعض العرب: (عَلْماء) وأصلها (على الماء)، يقول سيبويه: « ومثل هذا قول بعضهم: عَلْماءِ بنو فلان، فحذف اللامَ، يريد: على الماءِ

(١) اللام والنون متقاربان في المخرج، بل يعدهما بعض النحويين كقطرب والفراء وابن دريد والجرمي خارجين من مخرج واحد (ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤ ـ ٥)، أما تقاربهما في الصفة فمعلوم، فهما من جنس الحروف المتوسطة، وقد سماها بعض المحدثين بالأصوات الشبيهة بالحركات (ينظر: علم اللغة العام ـ الأصوات: ١٣١ ـ ١٣٢).

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢ / ١٢٧٧، والأمالي الشجرية: ١ / ١٤٥، وشرح المفصل: ١٠ / ١٥٥.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢ / ١٢٧٨، وشرح المفصل: ١٠ / ١٥٥، وهمع الهوامع: ٦ / ١٨١.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢ / ١٢٧٨، وشرح المفصل: ١٠ / ١٥٥.

بنو فلانٍ، وهي عربية »[١]، ومن هذا قول الشاعر[٢]:

غَداةَ طَفَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بْنُ وائِلٍ وَعُجْنا صُدُوْرَ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيْمِ

ومنه قول الفرزدق[٣]:

وَما سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حِيْلَةٍ ولكِنْ طَفَتْ عَلْماءِ قُلْفَةُ خالِدِ

سقطت همزة الوصل في الدرج، فالتقت ألف المد باللام الساكنة، فحذفت الألف، أو قُصِّرَتْ بحسب قول المحدثين؛ لالتقاء الساكنين، على نحو ما ذكرنا في أمثلة هذا الموضع، فالتقت لامانِ في مقطع واحد: لامُ (على) ولامُ التعريف، وبينهما فتحة قصيرة (عَلَلْماء): عَـ / لَـ ل / مَـّ / ءِـ، فكرهوا اجتماع المِثْلينِ فحذفوا لامَ (على) مع فتحتها[٤]، فأُعيدَ تشكيل مقاطع العبارة كالآتي:

ـ على الماء عَلْماء -------> (عَـ / لَـّ ل / مَـّ / ءِـ) -------> (عَـ / لَـ ل / مَـّ / ءِـ) -------> (عَـ لَـ ل / مَـّ / ءِـ).

وقد نُقل عن بعض العرب عدم حذف الساكن الأول (حرف المد) من هذا الموضع، أي الإبقاء على البنية المقطعية في هذا السياق من غير تغيير، من ذلك قولهم: (التقت حلقتا البطان، له ثلثا المال) بإثبات الألف مع لام التعريف في

(١) كتاب سيبويه: ٤ / ٥٨٥، وينظر: الكامل: ٣ / ٢٩٩

(٢) البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه: ١٠٦، وهو مركب من بيتين وردا في الديوان، هما:

غداةَ طَفَتْ عَ الماءِ بَكْرُ بْنُ وائِلٍ وآلافُهـا مِـنْ حِمْيَـرٍ وَسَـلِيمِ
ومـالَ الحِجازِيُّونَ نَحْوَ بِلادِهِمْ وَعُجْنا صُدُورَ الخَيْلِ نَحْوَ تَمِيْمِ

والصدر في الكامل: ٣ / ٢٩٩، وهو بتمامه في: الأمالي الشجرية: ١ / ١٤٥، وشرح شواهد الشافية: ٤٩٨.

(٣) البيت للفرزدق في شرح ديوانه: ٢١٦، وتحصيل عين الذهب: ٥٩٩، وشرح المفصل: ١٠ / ١٥٥. وهو بلا نسبة في: المقتضب: ١ / ٢٥١، والكامل: ٣ / ٢٩٩، والنكت: ٢ / ١٢٧٧، وخزانة الأدب: ٧ / ١٠٦ (موضع الشاهد فقط).

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٠ / ١٥٥

وصل الكلام[1]، وعليه قراءة ابن عباس وابن ذكوان والأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتْبِعَانْ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[2] بتخفيف التاء وبنون خفيفة ساكنة في (ولا تَتْبِعانْ)[3] وكذلك قراءة نافع وقالون وأبي جعفر، وورش والأزرق بخلافٍ عنهما بإسكان ياء (محياي) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾[4]. وهذا موضعٌ من مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى على مذهب يونس بن حبيب[5].

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٦٥١ (المسألة الرابعة والتسعون)

(٢) سورة يونس: الآية (٨٩).

(٣) قرأ الآيةَ بنون خفيفة مكسورة ابنُ عامر، وابنُ ذكوان والداجوني عن أصحابه عن هشام. وقرأها الباقون بتشديد النون. ينظر: السبعة: ٣٢٩، وإعراب القراءات السبع وعللها: ١ / ٢٧٢ ـ ٢٧٣، والكشف: ١ / ٥٢٢، والإقناع في القراءات السبع: ٢ / ٦٦٢، وحجة القراءات: ٣٣٦، والنشر: ٢ / ٢٨٦ ـ ٢٨٧، وإتحاف فضلاء البشر: ٢ / ١١٩. وقد نُقِلَ عن ابن عباس وابن ذكوان ما ذكرناه في المتن من قراءة تخفيف التاء وسكون النون الخفيفة، وروِيَ ذلك عن الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر (ينظر: البحر المحيط: ٥ / ١٨٧)، ويقول ابن الجزري في النشر (٢ / ٢٨٧): «ولا أعلم أحداً رواها بإسكان النون إلا ما حكاه الشيخ أبو علي الفارسي فقال: وقُرِئَ بتخفيف التاء وإسكان النون، وهي الخفيفة». ولم يصرح بذلك أبو علي في حجته، وإنما يُلْحَظ ذلك من قوله: «فأما من قرأ (ولا تتبعان) بتخفيف النون فإنه يمكن أن يكون خفف الثقيلة للتضعيف، كما حذفوا رُبَّ وإنَّ ونحوهما من المضاعف، إلا أنه حذف الأول من المثلين، كما أبدلوا الأول من المثلين في نحو قيراط ودينار، ولزم ذلك في هذا الموضع؛ لأن الحذف لو لحق الثانية للزم التقاء ساكنين على غير ما يستعمل في الأمر العام الشائع. ألا ترى أن اجتماع الساكنين على هذا الحد غير مأخوذ به عند العامة»: الحجة للقراء السبعة: ٤ / ٢٩٣ ـ ٢٩٤. وقد نُقِلَ عن يونس إجازته إلحاق النون الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث، وبعد ذلك إما بقاء النون ساكنةً (وهو المروي عن يونس كما يقول الرضي) وإما تحريك النون بالكسر (ينظر: شرح الكافية: ٦ / ٢٧٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٦٧٤)

(٤) سورة الأنعام: الآية (١٦٢). وتنظر القراءة في: السبعة: ٢٧٤، وإعراب القراءات السبع وعللها: ١ / ١٧٤، والحجة للقراء السبعة: ٣ / ٤٤٠، وحجة القراءات: ٢٧٩، والبحر المحيط: ٤ / ١٦٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢ / ٤٠، ومعجم القراءات القرآنية: ٢ / ٣٤٠.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ١٩٩، وشرح المفصل: ٩ / ٣٨ ومواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١٣٤ ـ ١٣٨.

٤ ـ أما حذف هذه الأحرف وهي غير ضمائر، التقت ساكنةً بساكن بعدها في كلمة واحدة، أو ما يشبه الكلمة الواحدة، فقد جاء على صور كثيرة، جرى الحديث عنها في مباحث الإعلال من كتب النحو والصرف، وهذه أهم الصور:

٤ / أ ـ مضارع الفعل الأجوف إذا سكن آخره للجزم، نقول فيه: لم يقُمْ، ولم يبِعْ[١]، والأصل: (يَقُومُ، ويَبِيْعُ)، فلما سكن آخر هذه الأفعال للجزم، التقى ساكنان (لم يَقُوْمْ، ولم يَبِيْعْ)، فحُذِف حرفُ العلة لالتقاء الساكنين[٢] وكذلك المضارع المعتل الوسط بالألف نحو (يخاف) يقال فيه عند الجزم (لم يَخَفْ)، وأصله (يخافُ) وعند إسكان آخره للجازم التقى ساكنان، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين[٣].

ولو نظرنا إلى التغيير في ضوء البنية المقطعية نجد ثمةَ تخلصاً من استكراه مقطعي في هذه العبارة، إذ وُجِدَ المقطع (ص ح ح ص) المستكره في الوصل، فجرى إصلاح هذه البنية المقطعية بتقصير حركة هذا المقطع الطويلة: (لم / يَ / قوم) أي: (ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص ------> ص ح ص / ص ح / ص ح ص).

ويذهب بعض الباحثين إلى أن التقاء الساكنين ليس وحده السبب في حدوث هذا التغيير، فقد حُذِفَ حرفُ العلة ـ أو قُصِّرَ طولُه ـ «لطول المقطع الذي أدى إلى استكراهٍ آخَر، وهو التقاء الساكنين، ولهذا يُعَدُّ كل منهما سبباً مستقلاً، ولو كان السبب الوحيد في اختصار المقطع ـ بحذف الواو ـ هو التقاء الساكنين لرُدَّتِ الواو في (لم يقُوْل) حينما تحركت اللام بإتيان حرف ساكن بعدها، مثل (لم يقُولِ الحقَّ)، فعدم عودة الواو مع تحريك اللام بسبب سكون ما بعدها يثبت أن العربية لا تفضل المقاطع المغرِقة في الطول، وتتخلص منها بشكل أو آخر، حتى لو كان التقاء

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٧، وشرح التصريف: ٢١٥، ٣٨٥، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٣.

(٢) ينظر: شرح التصريف: ٢١٥، ٥٣٨، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٣) ينظر: شرح التصريف: ٢١٥، ٥٣٨، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٢.

الساكنين فقط سببًا من أسباب الحذف لكفى؛ لأن التقاء الساكنين يقع معه الحذف رغبةً في التخفيف»[١]، ولكنْ لا حُجَّةَ للباحث في ما ذهب إليه من ضرورة عودة المحذوف حين تحركت اللام لو كان التقاءُ الساكنين وحدَه هو علةَ حذف عين هذه الأفعال؛ لأن حركة اللام عارضة غير لازمة، يقول سيبويه: «هذا باب ما لا يُرَدُّ من هذه الأحرف الثلاثة لتحرك ما بعدها... وهو قولك لم يخفِ الرجلُ، ولم يبعِ الرجلُ، ولم يقُلِ القومُ، رمتِ المرأةُ، رمَتا؛ لأنهم إنما حركوا هذا الساكن لساكنٍ وقع بعده، وليس بحركة تلزم، ألا ترى أنك لو قلتَ: لم يخَفْ زَيدٌ، ولم يَبِعْ عَمرٌو أسكنتَ»[٢].

٤ / ب ـ فعل الأمر من الأجوف (قُمْ، بِعْ) والأصل: (اُقْوُمْ، اِبْيِعْ)[٣]، نُقِلَتْ حركة العين إلى ما قبلها، فحُذِفَتْ همزةُ الوصل بعد تحريك فاء الكلمة بالحركة المنقولة من العين؛ لانتفاء مُوجِب همزة الوصل، فأصبح الفعلان (قُوْمْ، بِيْعْ)[٤] فالتقى ساكنان، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قُمْ، بِعْ). أما الأجوف (خافَ) ونحوه فأصل الأمر منه (اِخْوَفْ)[٥]، نُقِلَتْ فتحة العين إلى ما قبلها فحذفت همزة الوصل للعلة المذكورة آنفًا، ثم قُلِبَت الواو ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها بنقل الحركة إليه ليصبح (خافْ)[٦] فالتقى ساكنان، فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين (خَفْ)[٧]. ويجري هذا على أفعال الأمر الجوفاء المسندة إلى نون النسوة:

(١) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٣٥.

(٢) كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٨. وينظر: شرح التصريف: ٣٨٥ ـ ٣٨٦.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ١٥٤، والممتع في التصريف: ٢ / ٤٤٩ ـ ٤٥٠.

(٤) ينظر: التصريف الملوكي: ٤٤ ـ ٤٥، وشرح التصريف: ٢١٥، وشرح المراح في التصريف: ٢٢٠

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ١٥٤.

(٦) ينظر: التصريف الملوكي: ٤٥

(٧) ينظر: شرح المفصل: ١٠ / ٦٨.

ـ اِقْوُمْنَ، اِبْيِعْنَ، اِخْوَفْنَ -------> قُوْمْنَ، بِيْعْنَ، خافْنَ -------> قُمْنَ، بِعْنَ، خَفْنَ.

وبالنظر إلى هذه الأمثلة في ضوء البنية المقطعية نجد تولُّد المقطع (ص ح ح ص) المستكرَه في الوصل، فقُصِّرَت حركته الطويلة لإصلاح البنية المقطعية المستكرَهة:

ـ (قـُّـم / -------> قـُـم). أي (ص ح ح ص -------> ص ح ص)[1]

ـ (قـُّـم / نَـ / -------> قـُـم / نَـ). أي (ص ح ح ص / ص ح -------> ص ح ص / ص ح).

٤ / ج: الفعل الماضي من الأجوف إذا أسند إلى التاء المتحركة أو نون النسوة أو (نا) الدالة على الفاعلين، نحو (قُمْتُ، قُمْنَ، قُمْنا / بِعْتُ بِعْنَ، بِعْنا / خِفْتُ، خِفْنَ، خِفْنا)[2]، فالأصل في (قُلْتُ، وبِعْتُ) هو (قَوَلْتُ، وبَيَعْتُ)، نُقِلَت الصيغتان إلى (قَوُلْتُ، وبَيِعْتُ)، أما (خِفْتُ) فلم يحتاجوا إلى نقلها؛ لأن حركة العين الكسرُ في أصل تركيب الفعل (خَوِفْتُ)[3]، ثم أسقطوا حركة الفاء (الفتحة) من هذه الأفعال الثلاثة، ونقلوا إليها حركة العين (قُوْلْتُ، بِيْعْتُ، خِيْفْتُ)، فالتقت العين الساكنة[4] باللام الساكنة بناءً، لاتصالها بالضمير المتحرك، فحُذفت عين هذه الأفعال لالتقاء الساكنين (قُلْتُ، بِعْتُ، خِفْتُ)[5]. وذكر ابن جني أنهم نقلوا (قُلْتُ، وبِعْتُ) عمَّا كانتا عليه في الأصل «لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه؛ ليكون ذلك دلالة على حذف العين، وأمارةً للتصرف»[6].

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٥ ـ ٨٦، وظاهرة التخلص من التقاء الساكنين: ١٨١.

(٢) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: ١٨٥

(٣) ينظر: المنصف: ١ / ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٢، وشرح التصريف: ٥٢٧ ـ ٥٢٨

(٤) هي ألف في التقدير عند ابن جني، منقلبة عن الواو أو الياء؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. ينظر المنصف: ١/ ٢٣٤.

(٥) ينظر: شرح التصريف: ٥٢٧ ـ ٥٢٨، وشرح المفصل: ١٠ / ٦٨

(٦) المنصف: ١ / ٢٣٤

وعند النظر إلى التغيير الحادث هنا في ضوء البنية المقطعية، نجد العلة نفسها تتكرر، وهي نشوء المقطع (ص ح ح ص) المستكرَه في وصل الكلام، فيجري إصلاح هذه البنية بتقصير حركة المقطع الطويلة ليصبح (ص ح ص)[١]. ويرى الشايب أن الأصل في هذه الأفعال الجوفاء المسندة إلى هذه الضمائر المتحركة جاء بفتح فاءاتها فتحةً طويلة (قالْتُ، باعْتُ، طالْتُ، خافْتُ، هابْتُ. . .)[٢]، فتتشكل في هذا الأصل مقاطعُ مرفوضة على هذه الصورة، فتُقصَّر الحركة الطويلة لإصلاح هذه البنية المقطعية « وبتقصير هذه الحركة تصبح الأفعال: قَلْتُ،وبَعْتُ، وطَلْتُ، وخَفْتُ، وهَبْتُ. وهنا تعمَد العربية إلى التمييز بينها، فما كانت عينه ياءً، أو محرَّكةً بالكسر تُكْسَر فاؤه، لأن الكسر والياء متجانسان، وتُضَم فاءُ ما عدا ذلك من الأفعال، ومن ثم تصبع الأفعال في النهاية: قُلْتُ وطُلْتُ، وبِعْتُ وخِفْتُ وهِبْتُ. وبعبارة أخرى فإن ما تجوز فيه الإمالة تُكْسَر فاؤه، وما لا تجوز فيه تُضَمُّ فاؤه »[٣].

٤ / د: الفعل الماضي الناقص، إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة حُذِفَتْ لامُه لالتقاء الساكنين [٤] (دَعا، بَكى -------> دَعاتْ، بَكاتْ -------> دَعَتْ، بَكَتْ).

وما حدث في ضوء البنية المقطعية هو تقصير الحركة الطويلة في المقطع (ص ح ح ص) لإصلاح البنية المستكرَهة:

ـ دَعاتْ -------> دَعَتْ أي (ص ح / ص ح ح ص -------> ص ح / ص ح ص)

ويُحذَف حرف العلة أيضًا ـ أو يُقصَّر بحسب توجيه المحدثين ـ من هذه الأفعال الناقصة إذا أُسْنِدَتْ إلى واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطَبة، ولهذا النوع من الإسناد صور مختلفة باختلاف هذه الأفعال من حيثُ كونُها ماضية أو مضارعة، ولكل من

(١) ينظر: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين: ١٨٢.

(٢) هذا الأصل الذي ذكره الشايب هو المرحلة الثانية من التغيير التقديري للأصل عند ابن جني. ينظر: المنصف: ١ / ٢٣٤، وقد ذكرنا ذلك من قبل.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٥٩.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٦، وشرح التصريف: ٤٥٧، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٢

الماضي والمضارع صور متعددة بتعدد نوع حرف العلة ألفًا أو واوًا أو ياءً، ونوع الألف من حيث كونُها منقلبة عن واو أو عن ياء. وكل هذه الصور تجري عليها صنوف من التغيير الإعلالي الذي تحدث عنه النحويون(١)، وتناوله الباحثون المختصون بالدرس الصوتي الحديث(٢).

ومن بين صنوف التغيير الذي تحدثت عنه كتب التصريف ما يسمى بحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين في نحو (دعا ورمى) اللذين صارا بعد الحذف (دَعَوْا ورَمَوْا) والأصل فيهما (دَعَوُوا، ورَمَيُوا)، فالمقرر عند النحويين أن هذه الأفعال ونحوها إذا أُسْنِدَت إلى واو الجماعة حُذِفَت لاماتها كراهيةَ التقاء الساكنين، ولكنْ بعرض المسألة على مناهج الدرس الصوتي الحديث نجد أن واو الجماعة ـ الذي هو ضمة طويلة من حيث قيمته النطقية ـ تحول في المرحلة الأخيرة من التغيير الذي أصاب هذه الأفعال إلى صوت صامت (دَعَوْا، رَمَوْا)، إذ لم يُعْنَ القدماء بالتفريق «بين الحركات الطويلة والصوامت التي تشاركها في الصورة الخطية»(٣)، فالذي حصل هنا هو مجرد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (وُـ) و (يُـ) اللذين يشكل كل منهما المقطع الأخير في الكلمة، وذلك بإسقاط أشباه الحركات (الواو والياء الصامتتين، اللتين هما لامان للفعلين)، وبسقوطهما ينشأ ما يُعْرَف في الدرس الصوتي بالتقاء حركتين، وهذا مبدأ في بناء الكلمة مرفوض عربيًّا وساميًّا أيضًا، وللتخلص من هذا السياق الصوتي المرفوض يحدث انزلاق حركي بشكل آلي بين الفتحة والضمة، يتخلق على أثره شبه الحركة (الواو) ليصبح الفعلان (دَـ / عَـ / وّـ) و (رَـ / مَـ / وّـ)، ثم تحدث مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٦، والمنصف: ٢ / ١٢٥ ـ ١٢٦، وشرح الشافية: ٣ / ١٥٩ ـ ١٦٠، ١٨٦.

(٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٨ ـ ٩٣، وتأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٥٩ ـ ٦٧.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٦٠.

(و ـٌ) بإسقاط الحركة الطويلة، أي واو الجماعة الضمير الحركي، لأن الواو الصامتة المتخلقة سدت مسدها، فانتهى الفعلان إلى (دَعَوْا، و رَمَوْا)[١].

أما عبد الصبور شاهين فيختصر مراحل التغيير ذاهبًا إلى أن الفعلين (غزا، ورمى) إذا أُسْنِد أي منهما إلى واو الجماعة (ضمير الجماعة الحركي) اجتمعت حركتان طويلتان : فتحة طويلة وضمة طويلة، وعندئذ « تُخْتَصَر الحركة الطويلة الأولى لتصبح فتحة قصيرة، ويتم الانزلاق بينها وبين ضمير الجماعة الحركي، فتنشأ في النطق واوٌ نتيجة اجتماع الحركات المختلفة »[٢]، أي : غ ـَ ز ـَ + ـٌ -------> غ ـَ ز ـَ + ـٌ -------> غ ـَ ز ـَ و (غَزَوْا).

انزلاق

٤ / هـ: صيغة اسم المفعول من الثلاثي الأجوف الواوي واليائي، فيها حذفٌ لالتقاء الساكنين، في إحدى مراحل التغيير التي تمر بها الصيغة :

ـ فالأجوف الواوي نحو (مَقُول، مَنُوط، مَصُوغ) الأصل فيه (مَقْوُوْل، مَنْوُوْط، مَصْوُوْغ)، استُثْقِلَت الضمة على الواو، فنُقِلَتْ إلى فاء الكلمة قبلها، فأصبحت (مَقُوْوْل، مَنُوْوْط، مَصُوْوْغ)، فالتقت واوان ساكنتان حُذِفَتْ إحداهما لالتقاء الساكنين. وقد اختلف النحويون في المحذوف، فمذهب الخليل وسيبويه حذفُ الواو الثانية (واو الصيغة)؛ لأنها زائدة، فهي أحق بالحذف، فوزن الكلمة على مذهبهما (مَفْعُل). أما الأخفش فذهب إلى أن المحذوف هو الواو الأولى (عين الكلمة)؛ للمحافظة على الصيغة بإثبات واوها، فوزن الكلمة على مذهبه (مَفُوْل)[٣].

وبالنظر في التغيير الحادث في ضوء الدرس الصوتي الحديث نجد أن الأصل

(١) ينظر: المرجع السابق: ٦١. وينظر التغيير الحادث في الأمثلة الأخرى للماضي في نحو (رَضِيَ، و شَرُوَ) وفي المضارع المسند إلى واو الجماعة وياء المخاطَبة في المرجع نفسه: ٦١ ـ ٦٧.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٩. وينظر كذلك ص ٤٢.

(٣) ينظر: التكملة: ٥٨٢، والمنصف: ١ / ٢٨٧ ـ ٢٨٨، والتصريف الملوكي: ٤٥، وشرح التصريف: =

(مَقْوُوْل) ونحوه قد تولَّد فيه مزدوج صوتي مستكرَه وجودُه في نسيج العربية، هو المزدوج الصاعد (و ـّ)، فيتم إسقاط الصامت (الواو شبه الحركة) فتتصل الضمة الطويلة (أي واو صيغة مفعول) بفاء الكلمة، فيُعاد تشكيل الكلمة مقطعيًّا لتصبح (مَقُول)[1]، أي: (م ـَ ق / و ـّ ل -------> م ـَ / ق ـّ ل). والقول بإسقاط الصامت (عين الكلمة) يجري على مذهب الأخفش، الذي وصفه المازني بأنه أقيس من مذهب الخليل وسيبويه[2]، وقد ذهب ابن جني أيضًا إلى أن مذهب الأخفش يَرْجَحُ على مذهب الخليل وسيبويه ؛ لقوَّته من وجوهٍ فصَّل ابن جني القول فيها[3].

ـ أما الأجوف اليائي نحو (مَبِيْع، مَخِيْط) فأصله (مَبْيُوْع، مَخْيُوْط)، استثقلت الضمة على الياء، فنُقلت إلى فاء الكلمة قبلها، فأصبحت تقديراً (مَبُيْوْع) أي (م ـَ / ب ـُ / ي و ع) التقت الياء والواو الساكنتانِ في إحدى مراحل التغيير الافتراضي، لا في الصورة النطقية المتعذر تحقُّقُها، لذا حُذِف أحدُ هذين الساكنين، فعند الخليل وسيبويه حُذِفت واوُ الصيغة، ثم قُلِبَت الضمةُ التي على الباء كسرةً لتناسب الياء التي بعدها، فأصبحت الكلمة (مَبِيْع)، ووزنها الصرفي (مَفْعِل). أما الأخفش فقد ذهب إلى حذف الياء (عين الكلمة) فأصبحت الكلمة (مَبُوْع)، فقلبت الضمةُ كسرةً والياءُ واواً خوفَ التباس اسم

= ٣٩٢، والأمالي الشجرية: ١ / ٣١٤ ـ ٣٢٢ ، ٢ / ١٩١ ـ ١٩٢، شرح المفصل: ١٠ / ٦٦ ـ ٦٧، وشرح الشافية: ٣ / ١٤٧ ـ ١٤٨، والمبدع في التصريف: ١٧٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤ / ١٧٤، وشرح المراح في التصريف: ٢٢٦ ـ ٢٢٧، وشرح التصريح: ٢ / ٣٩٥.

(١) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٧٤ ـ ٧٥، والتطور النحوي للغة العربية: ٤٨، وظاهرة التخلص من التقاء الساكنين: ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢) ينظر: المنصف: ١ / ٢٨٨

(٣) ينظر: المرجع السابق: ١ / ٢٨٨ ـ ٢٩١

المفعول اليائي بالواوي، فأصبحت الكلمة (مَبِيْع) فوزنها عندئذٍ (مَفِيْل)[1]، وهذا تسلسل التغيير الحاصل على كلا القولين:

- مَبْيُوْع -------> مَبُيْوْع -------> مَبُيْع -------> مَبِيْع (عند الخليل وسيبويه)

- مَبْيُوْع -------> مَبُيْوْع -------> مَبُوْع -------> مَبِيْع (عند الأخفش).

وبالنظر إلى التغيير الحاصل في هذه الصيغة، في ضوء الدرس الصوتي الحديث يذهب الشايب إلى أن الحاصل هنا هو المماثلة بين الحركة وشبه الحركة في المزدوج (ي ـّ) بتحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة (ي ـ) فتتحول الكلمة من (مَبْيُوع) إلى (مَبْيِيْع) بوزن (مَفْعِيْل) أي (م ـَ ب / ي ـّ ع -------> م ـَ ب / ي ـِ ع) ثم تأتي المخالفة بين عنصري المزدوج (ي ـِ) بإسقاط الصامت شبه الحركة (أي الياء)، فتتصل الكسرة الطويلة بالفاء، فتصبح الصيغة (مَبِيْع) بوزن (مَفِيْل)[2]، فتكون صيغة اليائي قد مرت بالمراحل الآتية:

- مَبْيُوْع -------> مَبْيِيْع -------> مَبِيْع. أي (م ـَ ب / ي ـّ ع -------> م ـَ ب / ي ـِ ع -------> م ـَ / ب ـِ ع).

أما عبد القادر عبد الجليل فيذهب إلى تفسير هذا التغيير صوتيًّا على وفق رأي الأخفش في المحذوف من هذه الصيغة، فالأصل (مَبْيُوْع) سقط منه شبه الحركة (الياء الصامتة) فأصبحت الكلمة (مَبُوْع) فأبدلت الضمةُ الطويلة كسرةً طويلة للتمييز بين الواوي واليائي، فتحولت إلى (مَبِيْع) فمراحل التغيير كالآتي:

مَبْيُوْع -------> مَبُوْع -------> مَبِيْع. أي (م ـَ ب / ي ـّ ع -------> م ـَ / ب ـّ ع -------> م ـَ / ب ـِ ع). وهذا القول هو الراجح؛ لاختصاره مراحل التغيير،

(١) ينظر: التكملة: ٥٨٢، والمنصف: ١ / ٢٨٧ ـ ٢٨٨، والتصريف الملوكي: ٤٥، وشرح التصريف: ٣٩٠ ـ ٣٩١، والأمالي الشجرية: ١ / ٣١٤ ـ ٣٢٢، ٢ / ١٩١ ـ ١٩٢، وشرح المفصل: ١٠ / ٦٦ ـ ٦٧، وشرح الشافية: ٣ / ١٤٧ ـ ١٤٨، والمبدع في التصريف: ١٧٥ ـ ١٧٦، والمساعد: ٤ / ١٧٤ ـ ١٧٥، وشرح المراح: ٢٢٦ ـ ٢٢٧، وشرح التصريح: ٢ / ٣٩٥

(٢) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٧٤ ـ ٧٥، وينظر كذلك: التطور النحوي: ٤٨.

ولجريانه على نسق واحد مع التغيير في صيغة الواوي التي أُسْقِطَ منها شبه الحركة (الواو الصامتة)، وهو مذهب الأخفش في المسألة، وقد ذكرنا من قبلُ رأي المازني في أن مذهب الأخفش أقيس من مذهب الخليل وسيبويه، وقد احتج ابن جني لذلك أيضًا ورجَّحَه لقوَّته من عدة وجوه(١).

وقد احتفظت العربية في بعض مستوياتها اللهجية بالصيغة الأصلية الجوفاء من غير إعلال، فقد نُقِل عن بني تميم تصحيحهم صيغة الأجوف اليائي(٢)، فقالوا: بُرٌّ مكيول، وفرسٌ معيوب، وطعامٌ مزيوت، وثوبٌ مخيوط ومبيوع، ورجلٌ مديون، ويومٌ مغيوم، وتفاحةٌ مطيوبة، ومسيورٌ به، وهذا كثيرٌ في كلامهم. وحكى آخرون تصحيح صيغة الأجوف الواوي، وهذا قليل في كلامهم، حتى إن سيبويه أنكره(٣)، من ذلك قولهم: ثوبٌ مَصْوون، وفرسٌ مقوود، وقول مقوول، ومِسْكٌ مدووف، ورجل معوود، وخاتم مصووغ. وقد حكى الكسائي ذلك وقاس عليه، في حين ذهب غيره إلى قصره على المسموع(٤).

٤ / و: صيغة (أَفْعَل) الجوفاء، مثل (أقامَ، وأنارَ، وأفادَ، وأدارَ، وأعانَ) يلتقي بها ساكنان في إحدى مراحل التغيير الجاري لمصدرها، فمصدر أقام (إقامَة)، وأصله (إقْوام) على (إفْعال) نُقلت فتحة الواو إلى القاف، ثم قُلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها بنقل الحركة إليه فأصبح (إقام)، فالتقت ألفانِ في هذه المرحلة المفترَضة من التغيير، فحُذِفَت إحدى الألفين، ثم عُوِّضَ من

(١) ينظر: المنصف: ١ / ٢٨٨ ـ ٢٩١

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٣٤٨، ٤٣٩، والتكملة: ٥٨٢، والمنصف: ١ / ٢٨٣، والأمالي الشجرية: ١ / ١٧٠ ـ ١٧١، ٢ / ١٩٢، وشرح المفصل: ١٠ / ٧٩ ـ ٨٠، وشرح الشافية: ٣ / ١٤٩، والمبدع في التصريف: ١٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤ / ١٧٥

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٣٤٩. وينظر كذلك: التكملة: ٥٨٢، والمنصف: ١ / ٢٨٤ ـ ٢٨٥، وشرح المفصل: ١٠ / ٧٩ ـ ٨٠، وشرح الشافية: ٣ / ١٤٩ ـ ١٥٠، والمبدع: ١٧٧، والمساعد: ٤ / ١٧٦

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٣ / ١٤٩ ـ ١٥٠، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤ / ١٧٦

المحذوف تاءٌ في آخر الكلمة لتصير (إقامَة)، ومذهب الخليل وسيبويه حذفُ الألف الثانية (ألف الصيغة) فوزن المصدر عندهما (إِفْعَلَة)، ومذهب الأخفش حذف الألف الأولى (عين الكلمة) فوزنه عنده (إِفَالَة)[1]، على نحو الخلاف الجاري في إعلال صيغة اسم المفعول من الأجوف (مَقول، ومَبيع) الذي سبق الحديث فيه، والاحتجاج لقوة رأي الأخفش في هذه المسألة كالاحتجاج لقوَّته في إعلال (مَقول ومَبيع) بحسب قول ابن جني[2]. وهذه مراحل التغيير:

ـ إِقْوام -------> إِقَوْام -------> إِقاام -------> إِقام -------> إِقامَة.

وقد يُستعمَل المصدر بالحذف لالتقاء الساكنين من غير تعويض، في حال إضافته إلى اسم بعده[3]، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾[4].

ومثل هذا التغيير يحدث لمصدر الاستفعال من الأجوف، نحو (استَقامَ، واستَنارَ، واستَدارَ) فمصدر استقامَ (اسْتِقامَة) وأصله (اسْتِقْوام)، والتغيير الذي حدث هنا يجري على النسق الذي سبق بيانُه في إعلال (إقامَة) والإحالةُ على مصادره:

ـ اسْتِقْوام -------> اسْتِقَوْام -------> اسْتِقاام -------> اسْتِقام -------> اسْتِقامَة.

ولو نظرنا إلى التغيير الحادث في نحو (إقامة واستِقامة) من وجهة نظر الدرس الصوتي الحديث، رأينا أن ما حدث هو «إسقاط شبه الحركة من المزدوج الحركي المكوَّن من شبه الحركة (الواو) + الحركة الطويلة (الفتحة الطويلة»)[5] فإِقْوام (ءِـ ق / وَـ م) يشتمل المقطع الثاني منها على مزدوج صوتي (وَـ)، فتسقط

(١) ينظر: المنصف: ١ / ٢٩١ ـ ٢٩٢، وشرح التصريف: ٤٦٢ ـ ٤٦٣، والأمالي الشجرية: ٣ / ٣٥ ـ ٣٦، وشرح المفصل: ١٠ / ٧٠، وشرح الشافية: ٣ / ١٥١، والمبدع في التصريف: ١٨٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤ / ١٧٦ ـ ١٧٧، وشرح التصريح: ٢ / ٣٩٤ ـ ٣٩٥

(٢) ينظر: المنصف: ١ / ٢٩٢

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤ / ١٧٧

(٤) سورة الأنبياء: الآية (٧٣).

(٥) ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين: ١٩٦.

الواو شبهُ الحركة لتبقى الصيغة (ءِ ـ / قـَ ـ م)، ثم تلحق التاء بهذا النوع من المصادر عوضًا من المحذوف ليصبح (إقامَة)، أي (ءِ ـ / قـَ / مـَ ـ هـ).

وخلاصة القول في حذف أحرف العلة الثلاثة لالتقاء الساكنين ـ أو تقصيرُ اللفظِ بها بحسب المنهج الصوتي الحديث ـ أن ما ذُكِرَ هو مواضع هذا الحذف وأنماطه المختلفة، أما أمثلته فهي كثيرة؛ إذ الحذفُ لالتقاء الساكنين بابٌ واسعٌ في العربية، وبعض الأمثلة يدل على سائرها[١].

ثانيًا: حـــذف النـــون:

النون من الحروف الصحاح، والأصل فيها عند التقائها ساكنةً بساكن بعدها أن تُحرَّك تخلصًا من التقاء الساكنين؛ لأن «تحريك أحد الساكنين أَوْلَى من حذفه؛ لأن الضرورة تندفع به مع بقاء حروف الكلمة، والحذفُ يُنقِصُها، فلا يُصار إليه إلا للضرورة»[٢]. ولكنْ نُقِل عن العرب حذف هذه النون الساكنة تخفيفًا عند التقاء ساكنين هي أوَّلُهما، وقد سوَّغوا هذا الحذفَ بشبه النون لحرف المد واللين «من حيث كانت ساكنةً وفيها غُنَّةٌ، وهي فضلُ صوت في الحرف، كما أن حرف المد واللين ساكنٌ، والمدُّ فضلُ صوت فيه»[٣].

وتُحْذَف النون تخفيفًا عند التقاء الساكنين في المواضع الآتية:

١ ـ حذف نون (مِنْ) الجارَّة:

وذلك عند وقوع لام التعريف الساكنة بعدها[٤]، كقول أبي صخر الهذلي[٥]:

---

(١) ينظر: التقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ١١١

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٧٦.

(٣) ضرائر الشعر: ١١٤.

(٤) ينظر: المنصف: ٢ / ٢٢٩، وشرح المفصل: ٨ / ٣٥، ٩ / ١٠٠، ورصف المباني: ٣٩١

(٥) البيت لأبي صخر الهذلي في: أشعار الهذليين: ٢ / ٩٥٦، وأمالي القالي: ١٤٨، والمنصف: ٢ / ٢٢٩، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٩. وهو من غير نسبة في: ضرائر الشعر: ١١٥، ورصف المباني في حروف المعاني: ٣٩١، وشرح المفصل: ٨ / ٣٥، وشرح التسهيل: ٢ / ١٤٨، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠١٣.

كَأَنَّـهُما مِ الآنَ لَـمْ يَتَغَيَّرا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ

وقول الشاعر(١):

أَبْلِغْ أَبا دَخْتَنُوْسَ مَأْلُكَةً غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِ الْكَذِبِ

وقول الآخر(٢):

لَيْسَ بَيْنَ الْمَيْتِ وَالْحَيِّ سَبَبْ إِنَّما لِلْحَيِّ مِلْمَيْتِ النَّصَبْ

والمطَّرد في كلام العرب تحريكُ نون (مِنْ) بالفتح إذا وليَها لامُ التعريف، فنقول: مِنَ الآنَ، مِنَ الكذب. فإذا وليَها من السواكن غيرُ لام التعريف حُرِّكَتْ بالكسر(٣). وقد جعل ابن مالك حذفَ النون لهذه العلة قليلاً إذ الأصلُ تحريكُها(٤)، وجعله ابن عصفور من الضرورات(٥) وتبعه في ذلك بعضُ النحويين(٦)، أما أبو حيان فقد خالفهما في ذلك، وذهب إلى أن هذا الحذف حسن شائع في الكلام، لا قليل ولا ضرورة(٧)، ودعا ابن عقيل إلى جوازه في السعة لأنه كثير جدًّا(٨). وقد شرط النحويون الذين جوَّزوا هذا الحذفَ في الاختيار أن تكون لامُ التعريف التي بعد النون الساكنة غيرَ مدغمة في ما بعدها، أي ألاَّ تكون لامًا شمسية، فلا يُقال في

(١) البيت للقيط بن زُرارة في: شرح شواهد الإيضاح: ٢٨٨. ومن غير نسبة في: التكملة: ٢١٥، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٩، والخصائص: ١ / ٣١١، ٣ / ٢٧٥، وشرح المفصل: ٨ / ٣٥، ٩ / ١٠٠، وضرائر الشعر: ١١٤، ورصف المباني: ٣٩١، والعجز في خزانة الأدب: ٩ / ٣٠٥

(٢) البيت لا يُعرَف قائله، ورد من غير نسبة في: شرح التسهيل: ٢ / ١٤٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٤١، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠١٤

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٦ / ١٨٠.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ٦ / ١٨١.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر: ١١٤ ـ ١١٥.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٦ / ١٨١.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٣.

(٨) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٤١.

(مِنَ الظالم، مِنَ الليل) : مِ الظالم، مِ الليل[١]، وما سُمِعَ من ذلك بحذف النون حُمِلَ على الشذوذ[٢]، وإنما يحسُن في الاختيار أن يُقال : (مِ البيت، مِ العين) .

٢ ـ حذف نون الفعل (يكون) :

تُحْذَف نون هذا الفعل (أي لامُه) تخفيفًا إذا توافرت لذلك جملة شروط، أوصلها النحويون إلى ستة شروط[٣]، هي أن يكون الفعل مضارعًا مجزومًا، وعلامة جزمه السكون، غيرَ موقوفٍ عليه، وليس بعده ساكنٌ ولا ضميرٌ متصل. وقد جعل النحويون علةَ هذا الحذف كثرة الاستعمال[٤]، وقد كثر هذا الحذف المتوافرةُ شروطُه في القرآن والشعر « ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعًا »[٥]، تستوي في ذلك (كان) الناقصة كقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾[٦]، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْراً لَهُمْ ﴾[٧]، والتامة[٨]، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا ﴾[٩] . وقد جاء حذف النون من مضارع (كان) المجزوم لالتقاء

(١) ينظر: همع الهوامع: ٦ / ١٨١ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٣

(٣) ينظر: المقتضب: ٣ / ١٦٧، والمنصف: ٢ / ٢٢٨، وشرح الكافية: ٥ / ٢٢٤، وشرح ابن عقيل: ١ / ٢٣٢، وشرح التصريح: ١ / ٩٦، وحاشية الصبان: ١ / ٢٤٥ (المتن)، وحاشية الخضري: ١ / ١١٨

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٢ / ١٩٦، ٣ / ٥٠٦، والمسائل العضديات: ١٢٣، والمنصف: ٢ / ٢٢٧، وشرح الكافية: ٥ / ٢٢٤، وشرح ابن عقيل: ١ / ٢٣٢، وشرح التصريح: ١ / ٩٦

(٥) شرح التصريح: ١ / ٩٦ . ومواضعه في التنزيل العزيز هي: النساء: ٤٠، الأنفال: ٥٣، التوبة: ٧٤، هود: ١٧، ١٠٩، النحل: ١٢٠، ١٢٧، مريم: ٩، ٢٠، ٦٧، لقمان: ١٦، غافر: ٢٨ (مرتين)، ٥٠، ٨٥، المدثر: ٤٣، ٤٤، القيامة: ٣٧ .

(٦) سورة مريم: الآية: (٢٠) .

(٧) سورة التوبة: الآية (٧٤) .

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٢٣٣ .

(٩) سورة النساء: الآية (٤٠) . قرأها بالرفع (حسنةٌ) على أن كان تامةٌ: نافعٌ وابن كثير وأبو جعفر وابن محيصن والحسن والشنبوذي . وقرأها الباقون بالنصب (حسنةً) على أنه خبر كان الناقصة . (ينظر: السبعة: ٢٣٣، والكشاف: ١ / ٥٢٧، والجامع لأحكام القرآن: ٥ / ١٩٥، والبحر المحيط: ٣ / ٢٥١، والنشر: ٢ / ٢٤٩، وإتحاف فضلاء البشر: ١ / ٥١١ .

الساكنين إذا ولي نونَه الساكنةَ لامُ التعريف، كقول الشاعر[١]:

لَمْ يَكُ الحَقُّ على أَنْ هَاجَهُرَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسِّرَرْ

وقول الخنجر بن صخر الأسدي[٢]:

فَإِلاَّ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

والمطرد في هذه الحال أن تُحرَّك النون الساكنة إذا وليها ساكنٌ كَلامِ التعريف، نحو: لم يَكُنِ الحَق، فإلاَّ تَكُنِ المِرآة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَ كَفَرُوا﴾[٣]، قرأ عامةُ القراء بكسر نون (يكن) لالتقاء الساكنين، يقول القرطبي: «كذا قراءة العامة، وخط المصحف»[٤]، ولكن ذكر النحويون قراءة الآية في الشواذ بحذف النون (لم يكُ الذين)[٥] ولا يجوز عند سيبويه حذف هذه النون إذا وليها ساكن؛ لأنها في موضع تحرُّك[٦]، وعند تحريكها تخرج عن شبه حرف المد[٧]، وحذفها إذا وليها ساكنٌ محمولٌ على الضرورة[٨]، وقد أجاز يونس بن حبيب حذف النون إذا ولي الفعل الساكنةَ نونُه لامُ التعريف[٩]، ووافقه في ذلك

(١) روي البيت بفتح السين وكسرها (السِّرَرْ) وهولحُسَيْل بن عُرْفُطة - وهو جاهلي - في: نوادر أبي زيد: ٢٩٦، وخزانة الأدب: ٩ / ٣٠٤، ٣٠٨. وورد بلا نسبة في: المسائل العضديات: ١٢٥ (برواية: على أن هاجه)، والخصائص: ١ / ٩٠، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٤٠، والمنصف: ٢ / ٢٢٨، وشرح الكافية: ٥ / ٢٢٤.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٤٢، وشرح الشواهد للعيني: ١ / ٢٤٥، وشرح التصريح: ١ / ١٩٦ (برواية فإن لم تك)، وخزانة الأدب: ٩ / ٣٠٤

(٣) سورة البينة: الآية (١)، وينظر كذلك: سورة النساء: الآيات (٣٨، ١٣٧، ١٦٨) فقد تلا النونَ الساكنةَ من مضارع كان المجزوم لامٌ ساكنةٌ في هذه الآيات الأربع.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٢٠ / ١٤٠

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٢٣٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١ / ٢٤٥ (المتن)

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٨٤، وشرح ابن عقيل: ١ / ٢٣٢

(٧) ينظر: شرح الكافية: ٥ / ٢٢٤

(٨) ينظر: المسائل العضديات: ١٢٤، وضرائر الشعر: ١١٥، ١١٦

(٩) ينظر: إعراب القرآن: ٥ / ٢٧١، وشرح ابن عقيل: ١ / ٢٣٢، وشرح التصريح: ١ / ٩٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١ / ٢٤٥ (المتن).

ابن مالك إذ يقول: «فإن وليَ ساكنٌ امتنع الحذفُ عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول»(١).

ويذكر ابن جني أن حذف نون (يكنْ) عند التقائها ساكنةً بلام التعريف أقبح من حذف نون (مِنْ) الجارة «لأن (يكنْ) أصله (يكون)، فقد حذفت منه الواو لالتقاء الساكنين، فإن حذفت منه النون أيضًا لالتقاء الساكنين أجحفت به لتوالي الحذفين، ولاسيما من وجه واحد عليه»(٢).

٣ ـ حذف نون (لكنْ) المخفَّفة:

تُحْذَف نون (لكِنْ) المخففة لالتقاء الساكنين ضرورةً(٣)، من ذلك قول الشاعر(٤):

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلا أَسْتَطِيعُهُ ... وَلاكِ اسْقِنِي إِنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ

حذف النونَ من (لكنْ) لالتقاء الساكنين ضرورةً، ووجهُ الكلام أن تُكْسَرَ (ولكِنِ اسْقِنِي)(٥) وقد ذكر ابن جني أن حذف نون (لكنْ) لالتقاء الساكنين أقبح من حذف نون (مِنْ) للعلة نفسها «من قبل أن أصل لكن المخففة (لكنَّ) المشددة، فحذفتَ إحدى النونين تخفيفاً، فإذا ذهبتَ تحذف النون الثانية أيضًا

(١) شرح التسهيل: ١/٣٤٨.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٤٠، وينظر الخصائص: ١ / ٩٠.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ٢٧، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٤١، وتحصيل عين الذهب: ٦٠، وضرائر الشعر: ١١٥، وشرح الكافية: ٦ / ١٣٦، وارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٤، والمساعد: ٣ / ٣٤٤، وشفاء العليل: ٣/١٠١٤.

(٤) البيت منسوب إلى النجاشي الحارثي في: كتاب سيبويه: ١ / ٢٧، وشرح أبيات سيبويه: ١ / ٢٥٢، والمنصف: ٢ / ٢٢٩، وتحصيل عين الذهب: ٦٠، وشرح التصريح: ١ / ١٩٦، وخزانة الأدب: ١٠ / ٤١٨، وهو في شعر النجاشي الحارثي: ١١١. وهو في ديوان امرئ القيس: ٣٦٤. وهو من غير نسبة في: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٤١، والنكت: ١٤٣، والإنصاف: ٢ / ٦٨٤، وشرح المفصل: ٩ / ١٤٢، ورصف المباني: ٣٤٧، ٤٢٣، والمساعد: ٣ / ٣٤٤.

(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١ / ٢٥٢، وتحصيل عين الذهب: ٦٠-٦١.

أجحفتَ بالكلمة ؛ فلهذا كان أقبح من حذف نون مِنْ»[١]. ومن حذف نون (لكنْ) ضرورةً قول الشاعر[٢]:

ولا تَطْلُبا لِـيْ أَيِّـمًا إِنْ طَلَبْتُما ... فَإِنَّ الأَيامَى لَسْنَ لِيْ بِشُكُولِ

ولاكِ اطْلُبا لِيْ ذَاتَ بَعْلٍ مَحَلُّها ... رِوَاءٌ وَخِيْـمٌ بِالْعُـذَيْبِ ظَلِيْلُ

وقول الآخَر[٣]:

لاكِ الشَّقاءَ ولاكِ الحَيْنُ ساقَهُما ... مِنْ حَيْثُ كانَا إِلى تِلْكَ المَقادِيْرِ

٤ ـ حذف نون التوكيد الخفيفة:

وحذفها في الاختيار، سواء في الشعر كانت أم في غيره[٤]، كقولهم: اضربَ الغلامَ، والأصل (اضربَنْ الغلامَ)، فلما التقت النون الساكنة بلام التعريف حذفت نون التوكيد لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة على آخر الفعل دالَّةً على أن الفعل مؤكَّدٌ بالنون الخفيفة المحذوفة[٥].

وحذف النون الخفيفة سائغٌ ومطَّردٌ في اختيار الكلام أكثر من حذف التنوين مع أن مجراهما واحدٌ[٦]، حتى إن ابن عقيل يذكر أن حذفها واجب إذا لقيها ساكنٌ[٧]، وحَسَّنَ حذفَها أنهم أرادوا أن يفرقوا بينها وبين التنوين الذي لا يُحْذَف

(١) سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٤٢، وينظر المنصف: ٢ / ٢٣٠

(٢) البيتان من غير نسبة في: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٤١. والبيت الأول في لسان العرب (شكل): ١١/ ٣٥٦ من إنشاد أبي عبيد، ويلاحظ الإقواء في اختلاف حركة المجرى (حركة الروي المطلق) بالكسر فالضم.

(٣) ارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٤ (لم أهتدِ إلى قائله).

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٠٤، والأمالي الشجرية: ٢ / ١٦٦، وشرح المفصل: ٩ / ٤٣ ـ ٤٤، وشرح الكافية: ٦ / ٢٧٤ ـ ٢٧٥، وارتشاف الضرب: ١ / ٣٤١ ـ ٣٤٢، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٣٠٠، والمساعد: ٢ / ٦٧٤، ٣ / ٣٣٥، وشرح المراح: ١٠٩، وهمع الهوامع: ٦ / ١٧٨، وحاشية الصبان: ٣/ ٢٢٥ (المتن).

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ١٦٦، وخزانة الأدب: ١١ / ٤٥٠.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٩ / ٤٣

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣ / ٣٠٠

لالتقاء الساكنين إلاَّ بقلَّةٍ[١]، ويجعل ابن يعيش وجهَ التفريق بينهما أن النون الخفيفة تدخل على الأفعال، والتنوين يدخل على الأسماء، وما يلحق الأفعالَ «أضعفُ مما يلحق الأسماء، لأن الأسماء هي الأول، والأفعال فروع دواخل عليها، ولأنك مخير في النون إن شئتَ أتيتَ بها وإن شئتَ لا، إلاَّ ما وقع منها مع الفعل المستقبل في القسم. والأسماءُ كلها ما ينصرف منها فالتنوينُ لازمٌ له»[٢] وجعلوا من ذلك قول الشاعر[٣]:

لا تُهِيْنَ الْفَقِيْرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وتقدير الأصل: (لا تُهينَنْ الْفقيرَ) التقى ساكنان، فحُذِفَتْ نون التوكيد والمطرد تحريكها.

٥ ـ حذف نون (لَدُنْ):

وذلك في بعض ما سُمِعَ من العرب، إذا وليَها لام التعريف، نحو قول بعضهم: لَدُ الصلاةِ، ومِن لَدُ الصباح[٤]، والأصل في ذلك: لَدنِ الصلاةِ، ومِن لَدُنِ الصباح. وقد ذهب سيبويه إلى أن حذف نون (لدنْ) إذا وليها ساكن بسبب كثرته في كلامهم[٥]، وذهب أبو حيان إلى أن حذفَ نون (لدُنْ) لالتقاء

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ٢٣٢

(٢) شرح المفصل: ٩ / ٤٤ ـ ٤٥، وينظر كذلك: شرح الكافية: ٦ / ٢٧٤ ـ ٢٧٥

(٣) البيت للأضبط بن قُرَيْع في: شرح التصريح: ٢ / ٢٠٨، شرح الشواهد للعيني: ٣ / ٢٢٥، وشرح التصريح: ٢ / ٢٠٨، وخزانة الأدب: ١١ / ٤٥٠ ـ ٤٥٢، وشرح شواهد الشافية: ١٦٠. وهو بلا نسبة في: الأمالي الشجرية: ٢ / ١٦٦، والإنصاف: ١ / ٢٢١، وشرح المفصل: ٩ / ٤٣، وشرح الشافية: ٢ / ٢٣٢، وشرح الكافية: ٥ / ٢٧٤، ورصف المباني: ٣٢٢، ومغني اللبيب: ١ / ١٥٥، والمساعد: ٢ / ٦٧٤، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٣٠٠

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٠٥، وارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٣٥، وشفاء العليل: ٣ / ١٠١٢

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٠٥.

الساكنين كثير في كلام العرب، والقليل إثباتها وتحريكها بالكسر(١).

ويستشهدون لتحريكها قليلاً بالكسر بقول الراجز(٢):

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي مِنْ لَدُنِ الصُّبْحِ إِلى العُصَيْرِ

وقد حُمِلَ كسر نون لدن في هذا الرجز على إعرابها في لغة قيس(٣)، فهي هنا كسرة إعراب، لا حركة تخلص من التقاء الساكنين.

أما الرضي فقد حمل حذف نون (لدن) على الشذوذ، ووجه الشذوذ فيه عنده «أنه كان في معرض السقوط من دون التقاء الساكنين، نحو:

مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إِلى مُنْحُوْرِهِ يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيْرِهِ»(٤)

في حين ذهب آخرون إلى أن (لَدُ) لغة في (لدُنْ)، وقد أوصلوا اللغات في استعمال لدُنْ إلى ثمانٍ(٥)، وذكر ابن مالك أنها تسع لغات من غير لغة قيس القاضية بإعرابها(٦).

تلك خمسة مواضع حُذِفَتْ فيها النون لالتقاء الساكنين، والمطرد في استعمالها تحريكُها لا حذفُها، وقد سوغ النحويون حذفَ النون بأنها تشبه ساكنةً أحرفَ المد

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٣٥.

(٢) قائله راجز من طيِّئ لم يُوقَف على اسمه كما في المقاصد النحوية: ٣ / ٤٢٩. وورد غير منسوب في: شرح التسهيل: ٢ / ١٦٣، ولسان العرب (نهض): ٧ / ٢٤٥، والمساعد: ٣ / ٣٣٥، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٢٩

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ١٦٣، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٢٩، والمقاصد النحوية: ٣ / ٢٩

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٣٣. ورواية البيت المشهورة:

يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيْرِهِ مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إِلى مُنْحُوْرِهِ

وفيه شاهد على حذف نون لدن وهي منْوِيَّة. والبيت منسوب إلى غَيْلان بن حُرَيْث في: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٣٤، وشرح أبيات سيبويه: ٢ / ٢٥٠، وتحصيل عين الذهب: ٥٧٩، وشرح شواهد الشافية: ١٦١. وجاء من غير نسبة في: النكت: ٢ / ١١٣٢، وشرح المفصل: ٢ / ١٢٧، وشرح الشافية: ٢/ ٢٣٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٢٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٦٣.

واللين شبهًا كبيرًا من وجوهٍ متعددة، أوصلها بعضهم إلى ستة عشر وجهًا[١]، والأصلُ في أحرف المد واللين الثلاثة الحذفُ إذا جاء بعدها ساكن، كما ذكرنا من قبل؛ لذا أُجْرِيَت النون مجراها في هذا الحذف، لقوة الشبه بينها وبين أحرف المد واللين.

أما علةُ حذف النون في ضوء البنية المقطعية للعربية فوجودُ مقطع مستكرَه في وصل الكلام، هو المقطع الطويل المغلَق بصامتين (ص ح ص ص)، إذ يختص هذا المقطع بالوقف، ويأتي وصلاً في مواضع مخصوصةٍ مسوَّغٍ فيها وجودُه[٢]. لذا وجب التخلص من هذا الاستكراه المقطعي بحذف أحد الصامتين (وهو الصامت الأول، النون الساكنة) ليتحول المقطع إلى (ص ح ص) الذي يكثر وروده في كلام العرب وصلاً ووقفًا. وهذا بيان التغيير في البنية المقطعية لمواضع حذف النون الخمسة:

١ ـ مِنْ الآنَ ------> مِ الآنَ: (ص ح ص ص / ص ح ح / ص ح ------> ص ح ص / ص ح ح / ص ح).

٢ ـ يَكُنْ الْحَقُّ ------> يَكُ الْحَقُّ: (ص ح / ص ح ص ص / ص ح ص / ص ح ------> ص ح / ص ح ص / ص ح ص / ص ح).

٣ ـ لكنْ اسْقِني ------> لاكِ اسْقِني: (ص ح ح / ص ح ص ص / ص ح / ص ح ح ------> ص ح ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ح).

٤ ـ لا تُهِيْنَنْ الْفقيرَ ------> لا تُهِيْنَ الْفقيرَ: (ص ح ح / ص ح / ص ح ح / ص ح ص ص / ص ح / ص ح ح / ص ح ------> ص ح ح / ص ح / ص ح ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ح / ص ح).

٥ ـ لَدُنْ الصَّلاةِ ------> لَدُ الصَّلاةِ: (ص ح / ص ح ص ص / ص ح / ص ح ح ص / ص ح ------> ص ح / ص ح ح / ص ح ص / ص ح ح ص / ص ح).

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٤٣٨ ـ ٤٤٠، والأشباه والنظائر: ١ / ٣٥٧ ـ ٣٥٩.

(٢) ينظر: مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١٣٠ ـ ١٣٤، ١٣٨ ـ ١٤٢.

إن إسقاط النون لإصلاح البنية المقطعية المستكرهة طريقةٌ من طرائق التخلص من التقاء الساكنين غيرُ مطردة. والمطرد في هذه المواضع الخمسة هو اللجوء إلى تحريك الساكن الأول، أي إدخال حركة قصيرة للفصل بين الصامتين الملتقيين في هذا المقطع المستكرَه، وعندئذٍ ينفصل هذا المقطع على مقطعين اثنين:

مِـــنْ الآنَ -------> مِ لآنَ: (ص ح ص ص / ص ح ح / ص ح -------> ص ح / ص ح ص / ص ح ح / ص ح). ويجري هذا على سائر المواضع والأمثلة الأخرى المذكورة آنفًا.

ثالثًا: حـــذف التنـــوين:

التنوين في الأصل مصدرُ نوَّنْتُ الكلمةَ، أيْ أدخلتُ نونًا، وفي الاصطلاح هو نون ساكنة زائدة تلحق الآخرَ لفظًا لغير توكيد(١).

والمطَّرد في التنوين إذا وليَه ساكنٌ أن يُحرَّك تخلصًا من التقاء الساكنين(٢) كقولنا: خيرًا افعَلْ التي ننطقها (خَيْرَن فْعَلْ) أي: (خ ـَ ي / ر ـَ / ن ـِ ف / ع ـَ ل). ولكن جاء عن العرب حذفُ التنوين لالتقاء الساكنين على ضربين: لازمٍ وغير لازم:

١ ـ الحذف اللازم:

يكون من العَلَم أو الكنية أو اللقب، إذا وُصِفَ بابنٍ، ويكون الوصف مضافًا إلى علم أو كنية أو لقب أو مضافًا إلى (أُمٍّ)(٣). وقيل في هذه الشروط أيضًا: أن

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٣٤٠، وشرح التصريح: ١ / ٣٠ ـ ٣١، وحاشية الصبان: ١ / ٣٠ (المتن). وقد اعترض السهيلي على هذا التعريف، وصححه بأن التنوين هو (إلحاق الاسم نونًا ساكنة) لأن التنوين مصدر نوَّنتُ الحرفَ، أي ألحقتُه نونًا كما أن التنعيل مصدر (نعَّلْتُ الرجلَ) إذا جعلتُ له نعلاً، وليس التنعيل هو النعل، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها (ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٨٦)، وقد دفع الشيخ ياسين في حاشيته على التصريح قولَ السهيلي بأن هذا التعريف الشائع باعتبار نقله، لا باعتبار أصله (ينظر حاشية ياسين على شرح التصريح: ١ / ٣٠ ـ ٣١).

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٠٥، وشرح التصريف: ٣٨٦، وشرح المفصل: ٩ / ٣٥.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٠٤، والمقتضب: ٢ / ٣١٢، والأمالي الشجرية: ٢ / ١٦٠، ورصف المباني: ٤٢١، وارتشاف الضرب: ١ / ٣٤١. وتحذَف من الرسم كذلك عند توافر هذه الشروط ألفُ الوصل من (ابن). أما إذا خولِف شيء من الشروط المذكورة فتثبت ألف الوصل رسمًا. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٢٧ ـ ٥٢٨، ٥٣١، والأمالي الشجرية: ٢ / ١٦٠.

تكون (ابن) صفة واقعة «بين علمين، أو ما جرى مجراهما في الشهرة، أو بين متَّفِقَيِ اللفظ وإن لم يكونا علمينِ ولا جاريينِ مجراهما»(١)، واشترط آخرون أن تكون هذه الصفة غير مصغَّرة ولا مثنَّاة ولا مجموعة(٢). وقد سُوِّغَ حذفُ التنوين في هذه الحال بالتقاء الساكنين مع كثرة الاستعمال(٣)، وكونِ الصفة والموصوف كالشيء الواحد(٤)، ولا يجوز إثبات التنوين في الموصوف بابن عند توافر الشروط المذكورة آنفًا إلاَّ في الضرورة(٥)؛ لأن حذفه في هذه الحال لازمٌ(٦) ولم يأتِ في المسموع المطَّرد إثبات التنوين عند توافر تلك الشروط، فإذا اختلَّ شيء منها وجب إثباتُ التنوين(٧)، وتحريكُه تخلُّصًا من التقاء الساكنين.

أما يونس فمذهبه في علة هذا الحذف هو اجتماع الساكنين، ولم يذكر علة أخرى(٨)، أما أبو عمرو بن العلاء فيذهب إلى أن علة الحذف هي كثرة استعمال (ابن وابنة) في الكلام، وليس التقاء الساكنين، لذا يجوز على مذهبه: هذه هندُ بِنْتُ عبدِ اللهِ، عند مَنْ صرف هندًا(٩).

ويطَّرد حذف التنوين لالتقاء الساكنين أيضًا «في الندبة، كقولك في ندبة غلام

(١) المقرب: ٣٦٩.

(٢) ينظر التفصيل في: إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ٣٣٨ - ٣٤٤، وشرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٢ / ٤٤٨

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٠٤، والمقتضب: ٢ / ٣١٢، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٢٥، وإصلاح الخلل: ٣٤٢ - ٣٤٣، والمقرب: ٣٦٩، ورصف المباني: ٤٢١، وارتشاف الضرب: ١ / ٣٤١.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢ / ٣١٢، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٢٦، وإصلاح الخلل: ٣٤٣.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢ / ٤٤٨.

(٦) ينظر: المقتضب: ٢ / ٣١٢، والأمالي الشجرية: ٢ / ١٦٠.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣١ - ٥٣٤، والأمالي الشجرية: ٢ / ١٦٠ - ١٦١.

(٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٠٦، والنكت: ٢ / ٩٥٧

(٩) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٠٦، والمقتضب: ٢ / ٣١٤، والنكت: ٢ / ٩٥٧، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٢٧

زيد : واغُلامَ زيداه، على رأي البصريين»[١]، إذِ الأصل : (واغُلامَ زيدٍ) قبل دخول ألف الندبة الساكنة التي التقت بالتنوين الساكن قبلها، فحُذِفَ التنوينُ لالتقاء الساكنين.

٢ ـ الحذف غير اللازم:

جاء على هذا الحذف شواهد كثيرة، تكاد لكثرتها تكون قياسًا عند بعض النحويين[٢]، ونقل السيوطي عن الجرمي أن «حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقًا لغةٌ»[٣] من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي[٤]:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا ذَاكِرَ اللهَ إلاَّ قَلِيْلا

وقول الآخَر[٥]:

حُمَيْدُ الَّذِي أَمَجٌّ دارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الأَصْلَعُ

والأصل في البيتين: (ولا ذاكِرًا اللهَ، حُمَيْدٌ الذي) بالتنوين المحرَّك بالكسر تخلصًا من التقاء الساكنين، هذا هو القياس ووجه الكلام؛ لأن «تحريك التنوين لالتقاء الساكنين أجود من حذفه؛ إذْ هو حرف يحتمل التحريك، والذي يحذفه شبهه بحروف المد واللين»[٦].

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٣٦.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٣ ـ ٥٣٦، والأمالي الشجرية: ٢ / ١٦٠ ـ ١٦٥، وشرح المفصل: ٩ / ٣٥.

(٣) همع الهوامع: ٦ / ١٧٩.

(٤) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: ٥٤، وكتاب سيبويه: ١ / ١٦٩، والمقتضب: ٢ / ٣١٣، وشرح أبيات سيبويه: ١ / ١٩٧، والمنصف: ٢ / ٢٣١، وخزانة الأدب: ١١ / ٣٧٤، ٣٧٨. وهو بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٤ (العجز فقط)، وتحصيل عين الذهب: ١٤٠، والإنصاف: ٢ / ٦٥٩، وشرح المفصل: ٢ / ٦، ٩ / ٣٤، وشرح الكافية: ٥ / ٢٥٩، ورصف المباني: ١٣٩، ٤٢١.

(٥) البيت لحُمَيْد الأَمَجِيِّ في: معجم ما استعجم. وهو من غير نسبة في: نوادر أبي زيد، والحجة للقراء السبعة: ٤ / ١٨٤، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٥، والأمالي الشجرية: ٢ / ١٦٢، وخزانة الأدب: ١١ / ٣٧٦.

(٦) خزانة الأدب: ١١ / ٣٧٦.

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن حذف التنوين في غير الموضع السابق اللازم فيه حذفُه، لا يَسُوغ إلا للضرورة(١)، ولكن هذا يندفع بما جاء من قراءاتٍ في التنزيل العزيز حُذِفَ فيها التنوين لالتقاء الساكنين، من غير الموضع السابق اللازمِ فيه الحذفُ، ومن ذلك قراءةُ عُمارة بن عقيل لقوله تعالى: ﴿وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾(٢) بنصب (النهارَ) ومجيء (سابق) بالرفع من غير تنوين، والأصل فيها التنوين الذي يحرَّك بالكسر تخلصًا من التقاء الساكنين إذا لم تُرَدِ الإضافة، وقد نقل أبو علي عن أبي بكر بن السراج، عن أبي العباس المبرد «أن عُمارة كان يقرأ ﴿وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾ بالنصب. قال أبو العباس: فقلت له: ما أردتَ؟ فقال: أردتُ (سابقٌ النهارَ) قال: فقلت له: فهلاَّ قلتَه؟ فقال: لو قلتُه لكان أَوْزَنَ. فقوله (أَوْزَن) أي أقوى وأمكَن في النفس»(٣).

وحملوا على ذلك أيضًا قراءة قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾(٤) قرأ الآيةَ بالتنوين (عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ) عاصمٌ والكسائي ويعقوب، وفيها يُكسَر التنوين تخلصًا من التقاء الساكنين، وقرأها من غير تنوين (عُزَيْرُ ابْنُ اللهِ) الباقون من العشرة(٥)، والقراءة الثانية هي موضع الاستشهاد هنا. فمَنْ نوَّن (عُزَيْر) فعلى أن (ابن) خبرٌ عن (عُزَيْر)(٦).

أما قراءتها من غير تنوين فعلى أحد أوجه ثلاثة(٧):

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب: ١٤٠، ورصف المباني: ٤٢١، وخزانة الأدب: ١١ / ٣٧٥

(٢) سورة يس: الآية (٤٠). وتنظَر القراءة في: المحتسب: ٢ / ٨١، والبحر المحيط: ٧ / ٣٣٨.

(٣) الخصائص: ١ / ١٢٥. وينظر: المحتسب: ٢ / ٨١، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٩.

(٤) سورة التوبة: الآية (٣٠).

(٥) ينظر: السبعة في القراءات: ٣١٣، والحجة للقراء السبعة: ٤ / ١٨١، والنشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٧٩، وإتحاف فضلاء البشر: ٢ / ٨٩ - ٩٠.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٤٤٢، والحجة للقراء السبعة: ١ / ١٨، والكشف: ١ / ٥٠١

(٧) تنظر هذه الأوجه في: معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٤٤٢، وإعراب القرآن: ٢ / ٢١٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١ / ٥٠١، وشرح المفصل: ٩ / ٣٥.

الأول: أن (عزير) خبر عن مبتدأ محذوف، والتقدير (صاحبُنا عزيرٌ)، و(ابن) نعت له، فتوافرت عندئذ شروط حذف التنوين من العلم الموصوف بابن حذفًا لازمًا.

الثاني: أن (عزير) مبتدأ حُذِفَ خبرُه، والتقدير (عزيرُ ابنُ اللهِ نبيُّنا، أو صاحبُنا) و(ابن) نعت له، وهنا توافرت أيضًا شروط حذف التنوين حذفًا لازمًا.

الثالث: أن (ابن) خبر عن (عزير)، وحُذِف التنوين لالتقاء الساكنين. وقد أنكر ابن جني هذا التخريج، وقصر حذف التنوين لالتقاء الساكنين على الضرورة(١).

ونقل النحاس وجهًا رابعًا عن أبي حاتم، يقضي بأن (عُزَيْر) اسم عجمي، لذا حُذِفَ منه التنوينُ، وقد غلَّطه النحاس بأن الاسم عربي أصلاً واشتقاقًا، وبأنه «لو كان عجميًّا لانصرفَ؛ لأنه على ثلاثة أحرف في الأصل، ثم زِيدَتْ عليه ياءُ التصغير»(٢).

ومِنْ حذف التنوين لالتقاء الساكنين حذفًا غيرَ لازم قراءةُ أبي عمرو لقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ﴾(٣) في رواية مَنْ روى عنه أنه لا يُنوِّن (أحد) إذا وصل القراءة، في حين روى آخَرون عنه أنه كان يقف على (أحد) بالسكون، وإذا وصل نوَّنَ(٤).

وتُرْوَى لحذف التنوين على هذا النحو غير اللازم شواهد كثيرة من القرآن والشعر وكلام العرب، حتى قيل: إن حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقًا لغةٌ(٥).

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٢.

(٢) إعراب القرآن: ٢ / ٢١٠.

(٣) سورة الإخلاص: الآيتان (١ - ٢).

(٤) ينظر: السبعة في القراءات: ٧٠١. ويقول أبو حيان في (البحر المحيط: ٨ / ٥٢٨): «وقرأ أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن، وابن أبي إسحق، وأبو السمال، وأبو عمرو في رواية يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون عنه (أَحَدُ اللهُ) بحذف التنوين؛ لالتقائه مع لام التعريف. وهو موجود في كلام العرب، وأكثر ما يوجد في الشعر». وينظر: التقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ١٠٦.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٢.

وقد سوَّغ النحويون حذفَ التنوين تخلصًا من التقاء الساكنين ـ والمطرد تحريكه ـ بأنه «ضارعَ حروفَ المد واللين بما فيه من الغُنَّة وغير ذلك.... فكما يُحْذَفْنَ (أي حروف المد واللين) لالتقاء الساكنين في نحو رمى القومُ، وقاضي البلد، ويدعو القوم، كذلك حُذِفَ التنوين لالتقاء الساكنين، وهو مراد»(١). ويذهب ابن جني إلى أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين أحسنُ من حذف النون في نحو (لم يكُ، ولاكِ اسقني، ومِلآنَ)؛ «لأن التنوين زائد يأتي بعد الحركات التي تأتي بعد حروف الإعراب، فهو ضعيف جدًّا، وليس من حقه أن يُحرَّكَ، ولا يقوم بنفسه، وهو محذوف في الوقف، ومشابهةُ الاسم من وجهين تمنع منه، وهو مبدَل في الوقف على المنصوب ألفًا، ولم يكن قطُّ مضعَّفًا ثم خُفِّفَ مثل (لكنْ)، ولا كانت الحركة تدخله في وقتٍ مثل (يكونُ، ولن يكونَ)، فضعُف جدًّا، وقوي شبهُه بحروف المد واللين، فحُذِفَ لالتقاء الساكنين»(٢).

أما إذا نظرنا إلى التغيير في ضوء إصلاح البنية المقطعية فنجد المقطع (ص ح ص ص) المستكرَه في وصل الكلام يتكرر وجوده في الأمثلة المذكورة آنفًا، لذا وجب إصلاح البنية المقطعية بالتخلص منه، ويكون ذلك بإحدى طريقتين:

الأولى: إدخال حركة قصيرة بين الصامتين في المقطع المستكرَه، لينفصل على مقطعين:

ـ عُـزَيْرٌ ابْنُ الله: (عُـ / زَـي / رُـن ب / نُـل / لَـهـ -------> عُـ / زَـ ي / رُـ / نِـب / نُـل / لَـهـ) أي:

(ص ح / ص ح ص / ص ح ص ص / ص ح ص / ص ح ح ص -------> ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص / ص ح ص / ص ح ح ص).

وهذه هي طريقة التخلص من التقاء الساكنين بالتحريك، التي سيأتي الحديث فيها لاحقًا.

(١) سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٣٦.

(٢) المنصف: ٢ / ٢٣١

الثانية: حذف التنوين، الذي هو نون ساكنة من حيث القيمة النطقية:

ـ عُزَيْرٌ ابْنُ الله -------> عُزَيْرُ ابْنُ الله:

(عـُ / زَـي / رُـن ب / نـُل / لـً هـ -------> عـُ / زَـي / رُـب / نـُل / لـً هـ) أي:

(ص ح / ص ح ص / ص ح ص ص / ص ح ص / ص ح ح ص -------> ص ح / ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح ح ص).

الطريقة الثانية (التحريك)

إذا كان أول الساكنين حرفًا صحيحًا وجب في الأصل تحريكه وعدم حذفه(١)، إلا في حالات خاصة سبق ذكرها يُحذَف فيها النون الساكنة والتنوين. وقد تعددت أقوال النحويين في تعيين الساكن الذي يُحرَّك: الأول هو أم الثاني؟ فقيل: «الأصل تحريك الساكن المتأخر؛ لأن الثقل ينتهي عنده، كما كان في تكسير الخماسي وتصغيره، فإن الحذف يكون في الحرف الأخير(٢)؛ لأن الكلمة لا تزالُ سهلةً حتى تنتهي إلى الآخِر، وكذلك الجمع بين الساكنين، ولذلك لا يكون التغيير في الأول إلا لوجهٍ يُرجِّحُه. وقيل: الأصل تحريك الساكن الأول؛ لأن به التوصل إلى النطق بالثاني، فهو كهمزة الوصل. وقيل: الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة، سواء كان أول الساكنين أو ثانيَهما، لأن الأواخر مواضع التغيير؛ ولذلك كان الإعراب في الآخِر»(٣).

وعند تتبع مواضع التقاء الساكنين، وأمثلتها، وطرائق التخلص من التقائهما، يتضح أن المطرد تحريك الساكن الأول، حتى صار هذا أصلاً عند الجمهور(٤)،

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٢٧، ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٢) من ذلك (سفرجل)، نقول في تكسيرها (سفارِج)، وفي تصغيرها (سُفَيْريج)، بحذف الحرف الأخير.

(٣) الأشباه والنظائر: ٢ / ١٦١ ـ ١٦٢. وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٧٦.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٢٦ ـ ٢٢٧، وهمع الهوامع: ٦ / ١٧٨، والتقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ٤٢

يقول ابن يعيش: «والأول هو الأصل ومقتضى القياس، فلا يُعدَل عنه إلا لعلة. وإنما قلنا إن الأصل تحريك الأول من قبل أن سكون الأول منع من الوصول إلى الثاني، فكان تحريكه من قبيل إزالة المانع، إذ بتحريكه يُتوصَّل إلى النطق بالثاني، وصار بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحركة توصُّلاً إلى النطق بالساكن بعدها»(١) ولا يُحرَّك الثاني منهما إلا في مواضع مخصوصة سيأتي الحديث عنها. بل إن الأصل في مطلق التغيير الحاصل عند التقاء الساكنين ـ عند الجمهور ـ يكون للساكن الأول، سواء بالحذف كان التغيير أم بالتحريك، أم بغيرهما، وقد سوغوا ذلك بأن «الثاني من الساكنين هو الذي يمتنع التلفظ به إذا كان الأول صحيحًا، والذي يُستثقَل فيه ذلك إذا كان الأول حرفَ لين. وسبب الامتناع أو الاستثقال هو سكون الأول، فيُزال ذلك المانع إما بحذف الأول إذا استُثقِل عليه الحركةُ، وذلك إذا كان مدًّا، أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك»(٢).

تحـــريك الساكـــن الأول:

يُحرَّك الساكن الأول إذا كان الساكنان الملتقيان في كلمتين منفصلتين، نحو: أمطرتِ السماء، قُمْ أوِ اقْعُدْ، قُمِ الليلَ، لا تنسَوُا الفضلَ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾(٣) وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿لَهُمُ البُشْرَى﴾(٥).

وتحريك الساكن الأول هو إصلاح للبنية المقطعية في الدرس الصوتي الحديث(٦)،

(١) شرح المفصل: ٩ / ١٢٥

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٢٧.

(٣) سورة يوسف: الآية (٣١).

(٤) سورة البقرة: الآية (١٨٣).

(٥) سورة يونس: الآية (٦٤)، وسورة الزمر: الآية (١٧).

(٦) ينظر: في الأصوات اللغوية: ٢٤٣، وظاهرة التخلص من التقاء الساكنين: ١٩٨ ـ ٢٠٠.

إذْ يتشكل بالتقائهما مقطع مستكرَه في وصل الكلام هو المقطع (ص ح ص ص)، فيجري الإصلاح بإدخال حركة قصيرة بين الصامتين الملتقيين في المقطع لينقسم على مقطعين:

ـ قالَتْ اخْرُجْ -------> قالَتِ اخْرُجْ. أي: (قا / لَتْ خْ / رُجْ -------> قا / لَ / تِـخْ / رُجْ) أي: (ص ح ح / ص ح ص ص / ص ح ص -------> ص ح ح / ص ح / ص ح ص / ص ح ص).

تحـــريك الساكـــن الثاني:

يُعدَل عن تحريك الساكن الأول إلى تحريك الساكن الثاني لعلةٍ ما، ويكون ذلك إذا كان الساكنانِ في آخر كلمة واحدة[1]، ومن ذلك:

١ ـ الأسماء المبنية نحو (أيْنَ، كيْفَ، أنتَ، أنتِ، أمْسِ، نحنُ، حيْثُ، مُنْذُ)، والسبب في ذلك صرفيٌّ صِرْفٌ[2]، يقول ابن يعيش: «فأما قولهم (أيْنَ وكيْفَ)

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٢، وهمع الهوامع: ٦ / ١٧٨. هذا هو الأصل، ولكنْ سُمِعَ من العرب تحريك الأول من الساكنين الملتقيين في كلمتين نُزِّلَتا منزلةَ الكلمة الواحدة، كقول العرب: (لَمْ أُبَلِهْ) أي (لـَم / ءُـ / بـَ / لِـ هـ)، وأصلها (لم أُبالِ) إذ جرى فيها بعض التغيير لكثرة استعمالهم إياه في كلامهم (ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٤٠٥، والمنصف: ٢ / ٢٢٧)، فحُذِفَتِ كسرةُ اللام (لم أُبالْ) فالتقى ساكنان، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين (لمْ أُبَـلْ)، ثم أُدخِلَت هاء السكت الساكنة فالتقى ساكنان (لمْ أُبَلْهْ) فكُسِرَت اللام لالتقاء الساكنين. (ينظر: المقتضب: ٣ / ١٦٧، والمسائل العضديات: ١٢٤، والتكملة: ١٧٤ ـ ١٧٥، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٣ ـ ١٢٤، وشرح الشافية: ١ / ٢٣٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ٣٥٥). وقد نقل سيبويه عن الخليل أن مَنْ قال من العرب (لَمْ أُبَلهْ) لا يزيد على حذف الألف (ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٤٠٥)، ونقل ذلك المازني في تصريفه أيضًا (ينظر: المنصف: ٢ / ٢٣٢) ويذكر ابن جني أن الظاهر من هذا القول أنهم أدخلوا الهاء لبيان الحركة في الوقف على قولهم (لم أُبالِ) فصار في التقدير (لم أُبالِهْ) ثم حذفوا الألف لضرب من التخفيف فصارت (لم أُبَلِهْ). (ينظر: المنصف: ٢ / ٢٣٢ ـ ٢٣٣). ثم نقل رأي أبي علي الذي أحلنا عليه من قبل، ويخلص من هذا إلى أن قول الخليل في هذا التغيير «أشد انكشافًا من قول أبي علي»: المنصف: ٢ / ٢٣٦.

(٢) ينظر: التقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ٤٢

فمعدول بهما عن القياس بتحريك الساكن الثاني دون الأول لمانع، وذلك أنا لو حركنا الأول وهو الياء في (أيْنَ وكيْفَ) لانقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها على حكم التصريف، إذ الحركة تقع لازمةً، ولو قلبت ألفًا لزم تحريك النون لسكونها وسكون الألف قبلها، فلما كان يؤدي تحريك الأول إلى تغييرٍ بعد تغيير، حركوا الثاني من أول الأمر، واستغنوا بذلك عن تحريك الأول »[١]، ويقول الرضي: « وقد يُحرَّك الثاني أيضًا إذا كان آخرَ الكلمة المبنية، إذ لو حُرِّكَ الأول، والساكنان متلازمان على هذا التقدير لالتبس وزنٌ بوزنٍ، كما في (أمسِ، ومنذُ) فكان يشتبه (فَعْلٌ وفُعْلٌ) الساكنا العينِ بالمتحركيها، ويجوز أن يُعلَّل (أيْنَ وكيْفَ وحيْثُ) بمثله، وباستثقال الحركة على حرف العلة إن لم يُقْلَبْ، ولو قُلِبَ لكان تصرفًا في غير الممكن »[٢]. ويبدو أن القول بإسكان آخر هذه الأسماء المبنية في الأصل، ثم تحريك الساكن الثاني تخلصًا من التقاء الساكنين، هو اجتهاد من النحويين لا دليلَ عليه[٣]، فهذه الأسماء المبنية حُرِّكَتْ أواخرُها بأصل الوضع، وما جرى على أصله خرج عن عهدة المطالبة بالدليل.

٢ ـ الساكنان الملتقيان في آخر الفعل وقد سُكِّنَ الثاني للجزم أو الوقف، فالمضارع المضعَّف الذي سكن آخره للجزم، نحو: يَعَضُّ، يَرُدُّ، يَفِرُّ، « فالأصل فيه: يَعْضَضُ، ويَرْدُدُ، ويَفْرِرُ، فلما ثقل عليهم توالي المثلين نقلوا حركة الأول إلى الساكن الذي قبله، فتحرك الساكن بالحركة المنقولة إليه، وسكن المثل الأول وأُدْغِمَ في الثاني »[٤]، فإذا سكن المثل الثاني لوقف أو جزم ذهبوا فيه مذاهبَ[٥]:

(١) شرح المفصل: ٩ / ١٢٥. وتنظَر أمثلة أخرى لتحريك الثاني لعلةٍ في: ٩ / ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٢) شرح الشافية: ٢ / ٢٣٩. وينظر: التقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ٤٢ ـ ٤٣.

(٣) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: ١ / ٤٤ (الهامش ١)

(٤) شرح التصريف: ٤٥١

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٣٠ ـ ٥٣٥، والتكملة: ١٦٨ ـ ١٧١، وشرح التصريف: ٤٥١ ـ ٤٥٣، وشرح المفصل: ١ / ٥٠، وشرح الشافية: ٢ / ٢٤٣ ـ ٢٤٥، وشرح التصريح: ٢ / ٤٠١ ـ ٤٠٢، والمغني في تصريف الأفعال: ١٦٧ ـ ١٦٨، والتقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ٧٨ ـ ٧٩

أ ـ منهم من يفتحه لكونه فعلاً، فتجنيبه الكسرة اللازمة أولى، فيقولون: عَضَّ، رُدَّ، فِرَّ.

ب ـ ومنهم من يلجأ إلى إتْباعه حركةَ الفاء، فيقول: عَضَّ، رُدُّ، فِرِّ.

ج ـ ومنهم من يُبقِي الجميع على الكسر الذي هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، فيقول: عَضِّ، رُدِّ، فِرِّ.

هذه مذاهب بني تميم(١)، الذين يَدَعون الأول ساكنًا ويحركون الثاني لالتقاء الساكنين، وعلى لغتهم قول جرير(٢):

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلا كِلابا

أما أهل الحجاز فلا يدغمون؛ لأنهم يحركون الساكن الأول(٣)، فيقولون: (لَمْ يَرْدُدْ، أُرْدُدْ)، فإن كان أمرًا اجتلبوا له ألف الوصل فقالوا: امْدُدْ، واعْضُضْ، وافْرِرْ(٤)، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَ اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾(٦). وقد جاء على لغة تميم بالإدغام قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾(٧)، فدلَّ ذلك على أن كلتا اللغتين مستقيمة(٨).

(١) ينظر: شرح التصريف: ٤٥٢، والمغني في تصريف الأفعال: ١٦٧

(٢) شرح ديوان جرير: ٧٥، وكتاب سيبويه: ٣ / ٥٣٣، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٨، وشرح الشافية: ٢ / ٢٤٤، وشرح شواهد الشافية: ١٦٣.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٣٠، والتكملة: ١٦٧ ـ ١٦٨، وشرح التصريف: ٤٥٢ ـ ٤٥٣، وشرح الشافية: ٢ / ٢٣٩، والمغني في تصريف الأفعال: ١٧٦.

(٤) ينظر: شرح التصريف: ٤٥٣

(٥) سورة آل عمران: الآية (١٤٠).

(٦) سورة لقمان: الآية (١٩).

(٧) سورة المائدة: الآية (٥٤). قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر بفك الإدغام (مَنْ يَرْتَدِدْ منكم)، وقرأها الباقون من العشرة بالإدغام. ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ١ / ٥٣٨.

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ٣٥٩.

وقد يكون تحريك الثاني في الفعل لغير الإدغام، وحملوا على ذلك قول الشاعر[١]:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ

والأصل في ذلك (لَمْ يَلِدْهُ)، حذفوا كسرة اللام، فأصبح اللفظ (لَمْ يَلْدْهُ) فالتقى ساكنان في كلمة واحدة، ثانيهما آخر الكلمة حكمًا لأنه لام الفعل، فحركوا الساكن الثاني بالفتح تخلصًا من التقاء الساكنين[٢].

وعلة تحريك الساكن الثاني صوتيًّا كعلة تحريك الساكن الأول، وهي إصلاح البنية المقطعية، إذ ينشأ المقطع (ص ح ص ص) المستكرَه في وصل الكلام، فيجري إصلاح البنية المقطعية بزيادة حركة قصيرة بعد الصامتين الملتقيين في المقطع، لينفصل على مقطعين شائعين في الوصل: (ص ح ص ص ------> ص ح ص / ص ح):

- أَيْنْ ------> أَيْنَ: (ص ح ص ص) ------> (ص ح ص / ص ح).

- لَمْ يَرُدْدْ ------> لَمْ يَرُدَّ. (ص ح ص / ص ح / ص ح ص ص ------> ص ح ص / ص ح / ص ح ص / ص ح).

ومن تحريك الثاني أن يلتقي ساكنان أولهما حرف مد ولين سيؤدي حذفه (أو تقصيره بحسب قول المحدثين) إلى الوقوع في لبس، نحو (مُسلِمونْ، مُسلِمانْ)[٣]، لذا لجأوا في هذه الحال إلى تحريك الساكن الثاني (النون)[٤]، بالفتح في الجمع المذكر، وبالكسر في التثنية.

(١) البيت منسوب إلى رجل من أزد السراة في: كتاب سيبويه: ٢ / ٦٦، ٤ / ١١٥، وتحصيل عين الذهب: ٣٣٩، والنكت: ١ / ٥٩٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٧، وشرح التصريح: ٢ / ١٨، وخزانة الأدب: ٢ / ٣٨١، ٣٨٢. وهو بلا نسبة في: الكامل: ٣ / ١٧٧، والتكملة: ١٧٣، والخصائص: ٢ / ٣٣٣ (العجز فقط)، والتصريف الملوكي: ٦١، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٦، وشرح الشافية: ٢ / ٢٣٨، ورصف المباني: ٢٦٦، وشرح شواهد الشافية: ٢٢.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٢ / ٢٦٦، وشرح التصريف: ٤٧٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ٣٥٧.

(٣) يتضح اللبس عند حذف الواو والألف، فنقول فيهما: (مُسلِمُنْ، مُسلِمَنْ) فيلتبس لفظا الجمع والتثنية - من حيث النطق - بالمفرد المنون المرفوع والمنصوب (مُسلِمٌ، مُسلِمًا).

(٤) ينظر التفصيل في: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦.

حـــركة التخـــلص من التـــقاء الساكـــنين

اختلف النحويون في أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين، بسبب اختلاف الشواهد واللغات التي جاءت بصور مختلفة من الحركات التي يُلجَأ إليها للتخلص من التقاء الساكنين(١)، ونتج عن اختلافهم هذا ثلاثةُ أقوال:

القول الأول: الكسر هو الأصل: وعلى هذا جمهور النحويين(٢)، ويجعلون لذلك أسبابًا:

١ ـ الكسر هو سجية النفس إذا لم تُسْتَكْرَه على حركة أخرى(٣)، فإذا «خليت نفسك وسجيتَها وجدت منها أنها لا تلتجئ في النطق بالساكن الثاني المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا للكسرة، وإن حصل لها المقصود بالضمة والفتحة أيضًا»(٤).

٢ ـ الجزم في الفعل والجر في الاسم نظيران، أي إن السكون بوصفه علامة للجزم، والكسرة بوصفها علامة للجر نظيران، فلما احتيْجَ إلى حركة قائمة مقام السكون، مُزيلةٍ له، أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاصّ(٥).

٣ ـ يُكسَر أول الساكنين لأنه لا يقع إلا في آخر كلمة؛ حتى لا يلتبس بالحركة الإعرابية الحادثة عن عامل؛ لأن الكسر لا يكون إعرابًا إلا مع تنوين بعده، أو ما يقوم مقامه كالإضافة ولام التعريف. فإذا لم يُوجَد بعد الكسر تنوينٌ ولا ما يقوم

(١) ينظر التفصيل في: كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٢ ـ ١٥٦، والخصائص: ٣ / ١٣١ ـ ١٣٣، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٤ ـ ١٢٧، ١٣١، وهمع الهوامع: ٦ / ١٧٩ ـ ١٨٢.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٢، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٧، وشرح الشافية: ٢ / ٢٣٥، ٢٠٤، وارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٣٨، وهمع الهوامع: ٦ / ١٧٨.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٣٥.

(٤) المرجع السابق: ٢ / ٢١١.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ٣٧٥، واللباب: ٢ / ٧٥، وشرح الشافية: ٢ / ٢٣٥، والأشباه والنظائر: ٢ / ١٦٣.

مقامه عُلِمَ أنه ليس بإعراب، أما الضم والفتح فقد يكونان حركتي إعراب بلا تنوين ولا ما يقوم مقامه، وذلك في الممنوع من الصرف(١).

٤ ـ أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل، فأُعْطِيَ حركةً لا تكون له إعرابًا ولا بناءً هي الكسرة(٢)، وقيل: إن الفعل «يدخله الضم والفتح مع الاختيار، فكُسِرَ عند الاضطرار لتكمل له الحركات»(٣).

٥ ـ الكسرة أقل وروداً من الضمة والفتحة ـ بحسب قول النحويين ـ لأن الضمة والفتحة تكونان في الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة، وفي الأفعال، أما الكسرة فلا تكون إلا في الأسماء المنصرفة «فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ما كثر موارده؛ لقوَّة قليل الموارد، وضعف كثير الموارد»(٤).

٦ ـ الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل «فالحمل على الوسط أولى»(٥).

٧ ـ الغرض من تحريك الأول هو التوصل إلى النطق بالثاني، وقد ثبت عند النحويين الكسرُ أصلاً لذلك(٦)، في الهمزات التي يُتوصَّل بها إلى النطق بالساكن.

القول الثاني: الفتح هو الأصل(٧) «لأن الفرار من الثقل، والفتح أخف الحركات»(٨).

القول الثالث: الأصل مطلق الحركة من غير تعيين(٩)، فإذا التقى ساكنانِ في

(١) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ٣٧٥ ـ ٣٧٧، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٣٥، والأشباه والنظائر: ٢ / ١٦٢.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢ / ١٦٢.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٧٦.

(٤) الأشباه والنظائر: ٢ / ١٦٢. وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٧٦.

(٥) الأشباه والنظائر: ٢ / ١٦٣. وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٧٦.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ٣٦٠.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٢.

(٨) الأشباه والنظائر: ٢ / ١٦٢.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٢، وشفاء العليل: ٣ / ١٠١٣.

غير المواضع الجائز فيها التقاؤهما، والأول منهما ليس حرف مد، حُرِّكَ أحد الساكنين «من غير تعيين حركة خاصة، وتعيين الحركة يكون لوجهٍ يخصُّها»(١)، وهذا ما ارتضاه عبد اللطيف الخطيب في بحثه الذي تتبَّع فيه قراءات التخلص من التقاء الساكنين بالكسر والفتح والضم في سور القرآن الخمس الأولى، إذ يرى أن كل حركة أصلٌ بنفسها للتخلص من التقاء الساكنين(٢). والمتتبع للقراءات التي ذكرها الباحث، والتي خرج بها أصحابها عن الكسر إلى الفتح أو الضم سيقف على أن معظم هذه القراءات يمكن ردُّها إلى شيء مما ذكره النحويون من عللٍ ومسوِّغاتٍ للعدول عن الكسر إلى غيره مما سنأتي على ذكره، كالمماثلة ودفع الاستثقال، وقد يُرَدُّ بعضُها إلى خصائص لهجية.

هذه هي الأقوال الثلاثة المذكورة في كتب النحو والصرف، وهي مرتبة بحسب شهرتها. أما إبراهيم أنيس فقد اجتهد في تحديد عاملين رئيسين لاختيار حركة التخلص من التقاء الساكنين هما:

العامل الأول: إيثار بعض الحروف لحركة معينة، كإيثار حروف الحلق الفتحَ(٣) كما تؤثره حروف التفخيم، لذا آثرت الميم والواو الضمَّ تخلصًا من التقاء الساكنين في نحو ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾(٤)، و ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾(٥)؛ لأن الضم من طبيعة الواو، والنطق بالميم يستلزم إسهام الشفتين في هذا النطق بصورة تشبه إسهامهما في نطق الضم والواو.

(١) الأشباه والنظائر: ٢ / ١٦٢.

(٢) ينظر: التقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ٧٥

(٣) سوَّغ النحويون ذلك بطلب التشاكل، لأن الفتحة بعضُ الألف، والألف عندهم تنشأ من الحلق، فحرَّكوا عين الأفعال الثلاثية إذا كانت عينُها أو لامُها حرفًا حلقيًّا بالحركة التي هي أقرب الحركات إلى حروف الحلق، وهي الفتحة (ينظر: الأمالي الشجرية: ١ / ٢٠٨ - ٢١٠).

(٤) سورة البقرة: الآية (١٨٣).

(٥) سورة البقرة: الآية (١٦).

والعامل الثاني: «الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، وهو اقتصاد عضوي في النطق يلجأ إليه المتكلم دون شعور أو تعمد، وليست هذه الظاهرة إلا الميل إلى الانسجام بين الحركات المتجاورة؛ ولذلك كانت حركة التخلص من التقاء الساكنين ضمةً في مثل ﴿قالتُ اخْرُجْ﴾[1]، وكسرةً في مثل ﴿قالتِ اضرِب﴾»[2].

وهذان العاملان اللذان وضعهما أنيس ليسا حاسمين في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين[3]، فقد سُمِع كثيراً ما يخالفهما، فما ذكره أنيس هو بعض المسوغات التي ذكرها النحويون للخروج عن الكسر الذي هو أصل التحريك للتخلص من التقاء الساكنين عند جمهورهم، إذ سُمِعَت صور مختلفة خولِفَ فيها الأصل، لذا وضع النحويون جملةً من المسوغات للخروج عن هذا الأصل.

والمتَّفَق عليه عند النحويين أن حركة التخلص من التقاء الساكنين ليست حركة إعراب، أي ليست حركة حادثة بتأثير عامل من عوامل الإعراب. فذهب أبو علي إلى أن كل حركة لم تحدث من عامل هي حركة بناء، فحركة التخلص من التقاء الساكنين على هذا حركةُ بناء[4] من ذلك حركات أواخر الكلمات (منْذُ، رُدَّ، اضربَنَّ، أيْنَ، كيْفَ، قبْلُ، بعْدُ، أنْتَ، أنْتِ) ونحوها، فهي حركات بناء تقابل حركات الإعراب، وهي في الوقت نفسه حركات أُتِيَ بها للتخلص من التقاء

(١) سورة يوسف: الآية (٣١). وضم التاء قراءة ابن كثير والكسائي وابن عامر ونافع في رواية خارجةَ عنه، أما أبو عمرو وعاصم وحمزة وبقية الرواة عن نافع فقد قرأوا بكسر التاء على الأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين. (ينظر: السبعة في القراءات: ٣٤٨)

(٢) من أسرار اللغة: ٢٥٣.

(٣) أفاد عبد القادر عبد الجليل من هذين العاملين، لكنه مزجهما بما قاله النحويون، فحدد عاملين رئيسين يتدخلان في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين «الأول الإتباع للتجانس بين الحركات، واختيار الفتح لخفته، والثاني الكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين؛ لأن الكسرة تناسب حركة الحنك السفلي إلى أسفل عند انتقاله من حالة السكون إلى حالة الحركة»: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين: ٢٠١.

(٤) ينظر: التكملة: ١٦٨. وينظر كذلك الأمالي الشجرية: ١ / ٤.

الساكنين. أما ابن جني فيذهب إلى أنها من جنس (الحركات غير اللازمة)[١]، أما اللازمة عنده فهي الداخلة على بنية الكلمة، أي حركة فائها أو عينها، وهذا هو الشائع في النظرة إلى هذه الحركة، فهي حركة غير معتَدٍّ بها؛ لأنها لا تلزم في كل حال، وإنما تزول بزوال الضرورة التي اقتضتها، يقول سيبويه: «هذا باب ما لا يُرَدُّ من هذه الأحرف الثلاثة لتحرُّك ما بعدها... وهو قولك: لم يَخَفِ الرجلُ، لم يَبِعِ الرجلُ، لم يَقُلِ القومُ، رَمَتِ المرأةُ، رَمَتا؛ لأنهم إنما حركوا هذا الساكن لساكنٍ وقع بعده، وليس بحركة تلزم، ألا ترى أنك لو قلتَ: لم يَخَفْ زَيدٌ، ولم يَبِعْ عَمرٌو أسكنتَ»[٢].

مسوِّغات العدول عن الكسر عند إرادة التخلص من التقاء الساكنين

التحريك بالكسر تخلصًا من التقاء الساكنين عدَّه جمهور النحويين أصلاً في هذه المسألة، وقد جمع اللغويون طائفة من الشواهد التي تخرج عن هذا الأصل إلى الفتح أو الضم[٣]. وقد وضع النحويون ضوابطَ لمسوِّغات الخروج عن هذا الأصل، فذكروا أنه لا يُعْدَلُ عن الكسرة إلى غيرها عند إرادة التخلص من التقاء الساكنين إلا لأحد الأسباب الآتية:

١ ـ أن يكون للحرف مزية على الآخَر، فيُحرَّك بأقوى الحركات عندهم وهي الضمة[٤]. ولكنْ خُولِفَ هذا في بعض المسموع الذي جاء بالكسر ـ على الأصل ـ

(١) ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٣٢.

(٢) كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٨. وينظر: التكملة: ١٧٧، وشرح التصريف: ٣٨٥ ـ ٣٨٦، والتقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ٤٦

(٣) ينظر تفصيل ذلك في: كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٢ ـ ١٥٥، والتكملة: ١٨٠ ـ ١٨١، وشرح الشافية: ٢ / ٢٣٥ ـ ٢٣٨، وارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٢ ـ ٣٤٧، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٣ ـ ١٣١، وهمع الهوامع: ٦ / ١٧٩ ـ ١٨٢.

(٤) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ٣٧٧.

وبالفتح أيضًا، ومما ذكروه في هذا الموضع قوله تعالى: ﴿ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾(١)، حُرِّكَت الواو بالضم لأنها اسمٌ، في حين حُرِّكَت بالكسر في قوله تعالى: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنا لَخَرَجْنا مَعَكُمْ﴾(٢)؛ لأنها حرف، والاسم ذو فضل على الحرف كما للضم فضل على الكسر. وجعل ابن عصفور ذلك من قبيل مناسبة المعنى لأن «الضمة من الواو، والواو من علامات الجمع»(٣). ولكن هذا لا يستمر في المسموع كله، فقد ذكروا أن الأمر قد يرد معكوسًا فتُكسَر واو الجماعة ويُضمُّ غيرُها، وربما فُتِحَتْ واوُ الجماعة(٤)، من ذلك قراءة قوله تعالى ﴿أُولئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَى﴾(٥). يقول النحاس: «وقرأ ابن أبي إسحق ويحيى بن يعمر ﴿اشْتَرَوِا الضَّلالَةَ﴾ بكسر الواو على الأصل لالتقاء الساكنين، وروى أبو زيد الأنصاري عن قَعْنَب أبي السَّمال أنه قرأ ﴿اشْتَرَوَا الضَّلالَةَ﴾ بفتح الواو»(٦). كما نُقِل في الآيتين المذكورتين من قبلُ كسرُ واو الجماعة على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين في قوله تعالى: ﴿ولا تَنْسَوِا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾(٧)، وضمُّ الواو الأخرى في قوله تعالى: ﴿لَوُ اسْتَطَعْنا لَخَرَجْنا مَعَكُمْ﴾(٨)، وهذان الاستعمالان قليلان(٩)، وبعض العرب يفتح الواو في كلا النوعين(١٠).

(١) سورة البقرة: الآية (٢٣٧).

(٢) سورة التوبة: الآية (٤٢). وقرأها الأعمش بضم الواو (لوُ استطعنا) ينظر: المحتسب: ١ / ٢٩٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي: ٢ / ٣٣.

(٤) ينظر: المحتسب: ١ / ٢٩٢، وشفاء العليل: ٣ / ١٠١٤، وهمع الهوامع: ٦ / ١٨٢.

(٥) سورة البقرة: الآية (١٦).

(٦) إعراب القرآن: ١ / ١٩٢.

(٧) سورة البقرة: الآية (٢٣٧). وكسرُ الواو قراءة يحيى بن يعمر. ينظر: البحر المحيط: ٢ / ٢٣٨.

(٨) سورة التوبة: الآية (٤٢). وضم الواو قراءة الأعمش، ينظر: المحتسب: ١ / ٢٩٢. وذكر ابن جني أنه لو «قرأ قارئ متقدم (لَوَ اسْتَطَعْنا) بفتح الواو لكان محمولاً على قول مَنْ قال: ﴿اشْتَرَوَا الضَّلالَةَ﴾. فأما الآنَ فلا عذرَ لأحد أن يرتجل قراءةً وإن سوَّغتها العربيةُ، من حيثُ كانت القراءة سُنَّةً مُتَّبَعَة» المحتسب: ١ / ٢٩٢.

(٩) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٥.

(١٠) ينظر: الخصائص: ٣ / ١٣١ - ١٣٢.

٢ ـ أن يكون التحريك بغير الكسر للإتْباع[١]، والإتْباع صورة من صور المماثلة بين الأصوات. من ذلك التحريك إتباعًا لحركة السابق في (مُنْذُ)، ضُمَّت الذال إتْباعًا لضمة الميم قبلها[٢]، ومن ذلك قول بعض العرب في شُمَّ: شُمُّ، وفي فِرَّ: فِرٍّ على الإتباع، ومنهم من يلتزم الفتح على ما هو مطرد في تحريك ثاني الساكنين عند الإدغام (فِرَّ، شُمَّ)، ومنهم من يكسر مطلقًا على أن الكسر هو الأصل، فيقول: (فِرٍّ، رُدٍّ، عَضٍّ)[٣]. ومن أمثلة الإتباع لحركة الحرف اللاحق قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾[٤] قرأ الآيةَ بضم التاء ابنُ كثير والكسائي وابن عامر ونافع في رواية خارجة عنه، وقرأها بكسر التاء أبو عمرو وعاصم وحمزة وبقية الرواة عن نافع[٥]، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾[٦]، قرأها بكسر النون في (لكنْ) أبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب، وقرأ بضمها نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي[٧]. وكذلك قراءة قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ﴾[٨]، قرأ بكسر اللام والواو في (قُلْ، وأوْ) عاصم وحمزة وتبعهما يعقوب في كسر اللام فقط، وقرأ بضمهما أبو عمرو (في إحدى روايتين عنه)، والكسائي وابن كثير ونافع وابن عامر وخلف وأبو جعفر ويعقوب في غير اللام[٩]،

(١) ينظر التفصيل في: الأمالي الشجرية: ٢ / ٣٧٧، وارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٣٩، وهمع الهوامع: ٦ / ١٨٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ١٤٦، والمساعد: ٣ / ٣٣٩، وهمع الهوامع: ٦ / ١٨٠.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٣٠ ـ ٥٣٥، والتكملة: ١٦٨ ـ ١٧١، وشرح التصريف: ٤٥١ ـ ٤٥٣، وشرح المفصل: ١ / ٥٠، وشرح الشافية: ٢ / ٢٤٣ ـ ٢٤٥، وشرح التصريح: ٢ / ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٤) سورة يوسف: الآية (٣١).

(٥) ينظر: السبعة في القراءات: ٣٤٨، وإتحاف فضلاء البشر: ٢ / ١٤٦.

(٦) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

(٧) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢ / ٦١.

(٨) سورة الإسراء: الآية (١١٠).

(٩) ينظر: السبعة في القراءات: ٣٨٦، والنشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٢٥، وإتحاف فضلاء البشر: ٢ / ٢٠٦.

وفي بحث عبد اللطيف الخطيب حصرٌ لقراءات التحريك بالضم أو الفتح في السور الخمس الأولى من القرآن الكريم، يمكن رد شيء منها إلى الإتْباع، أو إلى علة أخرى مما سنأتي على ذكره(١).

٣ ـ إرادة التخفيف(٢): مثل (أيْنَ، كيْفَ، ليْتَ) التي أصلها (أيْنْ، كيْفْ، ليْتْ)؛ لأن الكسر مجانس للياء، فثقل اجتماعهما، لأن العرب تستكره توالي الأمثال. ومن ذلك تحريك آخر المضعَّف (رُبَّ، ثُمَّ) بالفتح، ونحو (سَوْفَ، وحَوْبَ) وغير ذلك مما حُرِّكَ بالفتح دون الكسر طلبًا للتخفيف(٣)؛ إذ يستثقلون الخروج من الضم إلى الكسر(٤) والواو مجانسة للضمة.

وقد ذكرنا من قبل أن القول بسكون آخر بعض الأسماء المبنية والحروف في الأصل، ثم تحريكها بالفتح لالتقاء الساكنين هو اجتهادٌ من النحويين لا دليلَ عليه، فهذه الألفاظ محركةٌ أواخرها بالفتح بأصل الوضع، كما وردت روايات قراءات الفتح للتخلص من التقاء الساكنين «أقل بكثير من روايات الكسر والضم»(٥)، ويمكن حمل بعضها على وجوه من التخريج، تدفع عنه القول بأن الفتح للتخلص من التقاء الساكنين(٦)، وجعلوا لعلة الخروج من الكسر لالتقاء الساكنين فتحَ الميم في قوله تعالى: ﴿ألم اللهُ﴾(٧)، فقد التقى ساكنان: الميم الأخيرة في الآية

(١) ينظر: التقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ٥٣ ـ ٥٤، ٦٩ ـ ٨٨.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٣٩، وهمع الهوامع: ٦ / ١٧٩.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ٣٧٩، وشرح المفصل: ٤ / ٩١، وشرح الشافية: ٢ / ٢٤٧، وشرح الكافية: ٤ / ١٤٦

(٤) ينظر: الخصائص: ١ / ٦٨ ـ ٦٩.

(٥) التقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ٨٦

(٦) من ذلك القراءات الواردة في المرجع السابق: ص ٨٠ ـ ٨٦

(٧) سورة آل عمران: الآية (١ ـ ٢)، قرأ السبعة بفتح الميم ووصل الهمزة، وقرأ أبو حيوة والرؤاسي وعمرو بن عبيد والأخفش بكسر الميم ووصل الهمزة على الأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين، في حين=

الأولى، واللام الساكنة في لفظ الجلالة بعد إسقاط همزة الوصل في الدرج، وقد ذهبوا في تخريج قراءة الجمهور (بفتح الميم ووصل الهمزة) مذهبين[1]: أولهما أن فتحة الميم هي حركة التخلص من التقاء الساكنين، وقد عُدِلَ بها عن الكسر الذي هو أصلٌ كراهةَ توالي الأمثال، لأن قبله ياءً، يزاد على ذلك المحافظةُ على تفخيم اللام في اسم الجلالة، فلو كُسِرَت الميم لرُقِّقَت اللام[2]. وثانيهما اختيار الزمخشري أن الفتحة هي حركة الهمزة في اسم الجلالة، نُقِلَتْ إلى الميم حين أُسقِطَت الهمزةُ لفظًا[3]، واختاره الرضي[4]. وقد قرئت الآية بكسر الميم كما أحلنا من قبلُ، على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وأجازها الأخفش، وقد وُصِفَتْ إجازته هذه بعدم القبول، وبالرداءة، والخطأ[5]، وقد ذكر الرضي أن إجازة الأخفش قراءةَ الكسر جاءت «قياسًا لا سماعًا، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبني على السماع»[6]، وقد ردَّ الخطيبُ على الرضيِّ قولَه هذا بأن «القراءة حجةٌ للأخفش، وهي تدخل في باب السماع لا القياس، وإن سلك هو فيها مسلك القياس، فإن القراءة تبطل الحجج التي أقيمت عليه»[7].

= قرأها عاصمٌ في روايةٍ، والأعشى وأبوبكر والحسن وعمرو بن عبيد والرؤاسي بالوقف على الميم وقطع همزة الوصل، أما أبو جعفر فقرأها بالسكت على (ألف ولام وميم). تنظر القراءات في: السبعة: ٢٠٠، والحجة للقراء السبعة: ٣ / ٥ ـ ٨، والكشف: ١ / ٣٣٥، والكشاف: ١ / ٤١٠، والبحر المحيط: ٢ / ٣٧٤ ـ ٣٧٥، وإتحاف فضلاء البشر: ١ / ٤٦٧ ـ ٤٦٨، والتقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ٥١.

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣ / ٨ ـ ٩، والكشف: ١ / ٣٣٥، والكشاف: ١ / ٤١٠، وشرح الشافية: ٢ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦، والبحر المحيط: ٢ / ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ٢٣٦.

(٣) ينظر: الكشاف: ١ / ٤١٠.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ٢٣٦.

(٥) ينظر: الكشاف: ١ / ٤١٠، والبحر المحيط: ٢ / ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

(٦) شرح الشافية: ٢ / ٢٣٦.

(٧) التقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ٥١.

٤ ـ الجَبْر: من ذلك تحريك آخر (قبلُ، وبعدُ) «لأنهما لَمَّا حُذِفَ ما أُضيفا إليه وبُنيا، صار بذلك لهما وَهَنٌ، فجُبِرا بأنْ بُنيا بالضم؛ لتُخالفَ حركةُ بنائهما حركةَ إعرابهما»(١)، وقيل فيها أيضًا: «لَمَّا قُطِعا عن الإضافة جُبِرا بأقوى الحركات»(٢) وهي الضمة عندهم، والقول بأن الضمة هي أقوى الحركات فيه نظرٌ، ولنا حديث قادم في تصنيف الحركات من حيث القوة والضعف. وجعل ابنُ عصفور علةَ الضم هنا كونَ الحركة لم تكن لهما في حال الإعراب؛ لأنهما «إذا أُعْرِبا في الإضافة لم يكونا إلا منصوبين أو مخفوضين، نحو قبلَك، ومِنْ قبلِك»(٣).

٥ ـ كثرة الاستعمال: من ذلك العدول عن كسر نون (مِنْ) إلى فتحها إذا وليَها لامُ التعريف(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾(٥)، لكثرة دوران لام التعريف في الكلام مع كثرة تصرف (مِنْ) في المعاني(٦)، وقد نُقِلَ عن بعض العرب قليلاً كسرُ النون إذا وليها لام التعريف، جريًا على الأصل، نحو: (مِنِ اللهِ، مِنِ الغلامِ، مِنِ الرجلِ)(٧) فإذا وليَ (مِنْ) ساكنٌ غيرُ لام التعريف كسروا النون على الأصل. وقد نقل سيبويه عن بعض فصحاء العرب فتحَها أيضًا مع غير لام التعريف(٨) نحو (مِنَ ابْنِك).

(١) همع الهوامع: ٦ / ١٧٩. وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٣٩.

(٢) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠١٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي: ٢ / ٣٣ ـ ٣٤.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٣ ـ ١٥٤، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٤، ١٣١، وشرح الشافية: ٢ / ٢٤٧.

(٥) سورة البقرة: الآية (٨).

(٦) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ٣٧٨ ـ ٣٧٩.

(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٤، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٤، وشرح الشافية: ٢ / ٢٤٧، و شفاء العليل: ٣ / ١٠١٤

(٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٥، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٤، وشرح الشافية: ٢ / ٢٤٧.

ففي كل هذا كرهوا كسر نون (مِنْ) فتتوالى كسرتُها وكسرةُ الميم في ما يكثر استعماله، فعدلوا عن الفتح لكثرة الاستعمال، يؤيد ذلك «أنهم كسروا ما لم يكثر على صورته، كقولك: إنِ اللهُ أمكنني من فلانٍ فعلتُ، وعِدِ الرجلَ، وصِلِ ابنَكَ، فجاءوا بذلك على الأصل؛ لأنه لم يكثر في كلامهم كثرةَ الأول»(١)، ويزاد على كثرة الاستعمال في تسويغ العدول عن الكسرِ في هذا الموضع قصدُهم المخالفةَ بين الكسرتينِ في ما كثُر استعماله، وعلة المخالفة نفسية محضة كما يقول برجشتراسر، وأكثر ما تكون إذا تتابعت أصواتٌ شبيهةٌ بعضُها ببعض(٢)، لذلك بقيت نون (عَنْ) مكسورة على الأصل عند التقائها بمطلق الساكن بعدها، بما في ذلك لامُ التعريف التي يكثر استعمالها أيضًا مع (عن) فنقول: عنِ الشيخ وعنِ الولد وعنِ ابنِك ونحو ذلك بكسر النون؛ لعدم ما يتطلب المخالفةَ فالتُزِمَ الأصل(٣). ولا يُشْتَرَط في المخالفة أن تجري على كل كسرتين متواليتين؛ لأن العرب لم تستكره توالي الكسرتين كما سننقل لاحقًا، وإنما المخالفةُ من قوانين التطور اللغوي التي نفيد منها في تفسير كثير من أوجه التطور في الألفاظ، ولكنها قوانين تختلف عن قوانين العلوم الطبيعية، إذ لا تتَّسم القوانين الصوتية بصفة الحتمية التي تتصف بها قوانين العلوم الطبيعية(٤)، فالقوانين الصوتية ـ كما يقول السعران ـ ليست إلا «خلاصات مركزة تصف ما كان، أو ما هو كائن في جانب من الجوانب، ولا يتضمن مقدمًا الحكمَ على نفس الظاهرة لو توافرت فيها نفس الشروط مستقبلاً»(٥).

(١) شرح المفصل: ٩ / ١٣١.

(٢) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: ٣٤.

(٣) حكى الأخفش ضمَّ نون (عن) مع لام التعريف (عَنُ القوم). ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٤، والمساعد: ٣ / ٣٤٢.

(٤) ينظر: التطور اللغوي: ١٤، ٥٤ ـ ٥٥.

(٥) علم اللغة: ٢٠.

٦ ـ تجنُّب اللبس: من ذلك تحريك التاء والكاف في نحو (أنتَ وأنتِ، منكَ ومنكِ)، لئلا يلتبس خطاب المذكر بخطاب المؤنثة. ومن ذلك تحريك آخر الفعل المُسْكَنِ آخرُه ـ لبناءٍ أو لجازم ـ بالفتح نحو (اضرِبَنَّ، لا تضرِبَنَّ) إذ الأصل قبل التأكيد بالنون الثقيلة (اضرِبْ، لا تضرِبْ) فلو حُرِّكَ آخرُه بالكسر لالتبس بخطاب المؤنثة (اضرِبِنَّ، لا تضرِبِنَّ).

٧ ـ الحمل على النظير[١]: من ذلك ضم نون (نَحْنُ) حملاً على ضم ميم (هُمْ) التي تُطلَق ضمةُ الميم فيها واواً إذا مُطلَتْ، والضمةُ من الواو. وادِّعاءُ سكون النون أصالةً في (نَحْنُ) افتراضٌ من النحويين لا دليلَ عليه، فضمة النون في ضمير الجماعة (نَحْنُ) موجودة بأصل الوضع، فليست بنا حاجةٌ إلى البحث عن علة لهذه الضمة.

٨ ـ الرد إلى الأصل: ومثاله نحو قولهم: (مُذُ اليومِ)، فمُذْ مبني على السكون، على أصل ما يقتضيه بناؤه، فلما لقيه ساكن بعده وجب تحريكه، فحُرِّكَ آخره بالضم، وفي علة التحريك بالضم وجهان[٢]: أولهما أنه إتْباعٌ لضمة الميم، وثانيهما أن مُذْ مُنتقَصَة من (مُنْذُ)[٣] وقد كانت الذال في (مُنْذُ) مضمومةً، فلما اضطُرَّ إلى تحريك ذال (مُذْ) حُرِّكَتْ بالحركة التي كانت لها في الأصل، وهي الضمة. وادِّعاء (مُنْذُ) أصلاً لمُذْ لا دليلَ عليه سوى افتراضهم أنَّا لو سمَّيْنا شخصًا بمُذْ ثم حقرناه أو صغَّرْناه، لقلنا: مُنَيْذٌ وأَمْناذٌ، فأعدنا النون المحذوفة، فهذا ادِّعاءٌ مبنيٌّ على افتراضٍ يحسُنُ طرحُه، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن مُذْ

(١) ينظر: شفاء العليل: ٣ / ١٠١٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٩ / ١٢٤، وشرح الكافية: ٤ / ١٥٢.

(٣) أكثر النحويين على أن مُذْ أصلها (مُنْذُ)، بدليل أنك إذا سمَّيْتَ بمُذْ ثم حقَّرتَ قلتَ: مُنَيْذ، أو كسَّرتَ قلتَ: أَمْناذ، فرددتَ النون (ينظر: التصريف الملوكي: ٥٤، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٤٧، وشرح التصريف: ٤٢٣، وشرح التسهيل: ٢ / ١٤٤، وشرح الكافية: ٤ / ١٥١، ومغني اللبيب: ١ / ٣٣٦)

ومُنْذُ أصلان، وليس أحدهما مقتطَعًا من الآخَر[١]، لذا تكون ضمة الذال في نحو قولهم (مُذُ اليومِ) معدولاً بها عن الكسر طلبًا للإتْباع، واستكراهًا للخروج من ضمٍّ إلى كسرٍ، وليس ردًّا إلى أصلٍ لا دليل عليه سوى افتراضٍ غير متحقّقٍ على مستوى الاستعمال اللغوي. يزاد على ذلك أن (مُذُ) بضم الذال ـ سواء كان بعده ساكنٌ أم لا ـ لغة غَنَوِيَّةٌ[٢].

وقد نُقِلَ تحريك ذال (مُذْ) بالكسر على الأصل للتخلص من التقاء الساكنين، فقالوا: مُذِ اليومِ، مُذِ الليلةِ، ولكن الضم أكثر[٣].

٩ ـ إيثار التجانس، من ذلك قولهم (إسحارَ) بفتح الراء من غير تضعيف إذا سمَّيتَ به ثم رخَّمْتَه، وأصله (إسحارٌ) بالتضعيف[٤]، حُذِفَتْ راؤه الأخيرة عند ترخيمه، فبقي في آخر الكلمة راءٌ ساكنة بعد ألف، فحُرِّكت الراء بالفتح لمجانسة الألف[٥]:

ـ اسْحارٌ -------> اسْحارْ -------> اسْحارَ : (ءِـس / حَـر / رَـ -------> ءِـس / حَـر -------> ءِـس / حَـ / رَـ).

وليس ثمةَ مثالٌ آخَر يُذكَر لهذه العلة التي ذكرها النحويون للعدول عن الكسر عند التقاء الساكنين، لذا يقول عبد اللطيف الخطيب معترِضًا على وضعهم قاعدة العدول للتجانس على مثال واحد مصنوع: «فما سمعنا بأحد من خلق الله سُمِّيَ (إسْحارَ) ثم رُخِّمَ ليكون مسوغًا لالتماس القاعدة»[٦].

(١) ينظر: رصف المباني: ٣٨٧، ومغني اللبيب: ١ / ٣٣٦.

(٢) نسبةً إلى (غَنِيٍّ) حَيٍّ من غَطَفان. ينظر: شرح الكافية: ٤ / ١٥٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٩ / ١٢٤، ٤ / ٩٥.

(٤) الإسْحارُ، والأسْحارُ: بقل يسمن عليه المال. (ينظر: لسان العرب ـ سحر ـ: ٤ / ٣٥٢).

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢ / ٢٦٤ ـ ٢٦٥، والنكت: ١ / ٥٨٩ ـ ٥٩٠، والمساعد: ٣ / ٣٤٠، والهمع: ٦ / ١٨٠.

(٦) التقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ٦٨.

١٠ ـ الفرق والتعديل: من ذلك العدول إلى فتح نون الجمع «للفرق بينها وبين نون التثنية في قولك: الزيدانِ والزيدونَ، ويفعلانِ ويفعلونَ. فاختلاف الحركة في هذا النحو للفرق والتعديل، ومعنى التعديل أن ثقل الكسرة مع خفة الألف، وثقل الواو مع خفة الفتحة تعديلٌ»(١).

ويرى الأنطاكي أن ما ذهب إليه النحويون من تحريك للنون الواقعة بعد ألف التثنية وواو الجمع بسبب التخلص من التقاء الساكنين ـ قائمٌ على افتراض ودعوى باطلة لا دليل لهم عليها(٢)، وهي أن أصل هذه النون السكون. في حين يرى بعض الدارسين ـ ممَّن يسلِّم مع النحويين بأصالة السكون لهذه النون ـ أن الاختلاف بين كسر نون التثنية وفتح نون الجمع، هو لإرادة المخالفة بين الفتحة على النون والألف السابقة لها، التي هي فتحة طويلة(٣):

(ي ـ ف / ع ـَ / ل ـّ / ن ـَ ------> ي ـَ ف / ع ـَ / ل ـّ / ن ـِ)

وقفة مع اختيار (الكسرة) أصلاً للتحريك عند التخلص من التقاء الساكنين

ذكرنا من قبلُ أن مذهب جمهور النحويين عدُّ الكسرة أصلاً للتحريك تخلُّصًا من التقاء الساكنين، تشهد بذلك كثرةُ الشواهد الواردة بالكسر دون قسيميه الفتح والضم. وعند النظر في ترتيب الحركات العربية من حيث الخفة والثقل نجد إجماعًا منعقدًا لدى السلف من علمائنا يقضي بأن الفتحة هي أخف الحركات في العربية كما أن الألف أخف من الواو والياء(٤)، يقول الشايب: «وهذه حقيقة معروفة، والإجماع منعقد عليها»(٥)، بل ذهب إبراهيم مصطفى إلى أبعد من

(١) الأمالي الشجرية: ٢ / ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

(٢) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: ١ / ٧٤ (الهامش ١).

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٠١، والتطور اللغوي: ٤٢ ـ ٤٣، والعربية الفصحى: ٦٤.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١١٥، ١٦٧، ٣٨٣، ٤٢٠.

(٥) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٢٩.

ذلك، وهو أن الفتح أخف من السكون وأيسر نطقًا(١)، ويأتي الكسر بعد الفتح في ترتيب الخفة في الحركات، ويأتي الضم آخرًا لأنه أثقل الحركات. ويُرجِع النحويون علة هذا الترتيب إلى آلية تحريك الشفتين، فالضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها، تليها الكسرة التي تقل عنها ثقلاً لتحرك الشفة السفلى لها فحسب، أما الفتحة فهي الحركة الخفيفة التي لا تحرُّكَ معها(٢). ونُقِلَ عن الخليل في تعليل ثقل الضمة على الفتحة أنك «تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت، فما عمل فيه عضوانِ أثقل مما عمل فيه عضو واحد»(٣).

وفي هذا المقام يستوقف الباحثَ سؤال كبير: إذا كان الفتح أخفَّ الحركات، فلِمَ لا يُلْجَأُ إليه غالبًا عند تحريك أحد الساكنين؟ فمنشئ اللغة يلجأ إلى ما كان خفيفًا عند بناء الكلم وتأليف الكلام ونظمه؛ لأن الخفيف هو المستحَبُّ إلى النفس، ولكننا نجد منشئ اللغة يلجأ ـ عند إرادة التخلص من التقاء الساكنين ـ إلى الكسر من بين الحركات الثلاث، فيذكر الرضي أنك إذا خليتَ نفسَك وسجيتَها وجدتَ أنها لا تلتجئ عند إرادة التخلص من التقاء الساكنين من بين الحركات إلا إلى الكسرة، وإن حصل لها المقصود بالضمة والفتحة أيضًا(٤). فلِمَ الكسرُ ـ وهو ثقيل ـ دون الفتح الخفيف؟.

إن النحويين وهم يتحدثون عن تقسيم الحركات من حيث الخفة والثقل قد خلطوا بين ثلاثة مستويات يمكن تصنيف الحركات في العربية ـ قصيرةً كانت أم طويلةً ـ في ضوئها (الثقل والخفة، القوة والضعف، الفخامة والرقة). فترتيبهم

(١) ينظر: إحياء النحو: ٨٢ ـ ٨٧.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٦ / ١١.

(٣) الأشباه والنظائر: ١ / ٢٠٢.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢١٠ ـ ٢١١.

الحركات الثلاث من حيث الخفة والثقل على النحو المذكور آنفًا مطعون فيه بالآتي:

أولاً: جعل النحويون الثقل على مستويات متعددة: صوتية وجُمْلية ومعنوية[١]، والثقل عندهم علَّة، أما التخفيف فغاية لتلك العلة[٢]، كما يُعدُّ التخفيف مظهرًا من مظاهر التفسير اللغوي لطائفة من التغييرات الحادثة على مستوى الأصوات والكلمات المفردة والتركيبات النحوية[٣]. ولكنَّا نقف أحيانًا على اضطرابٍ في أقوال النحويين عند حديثهم في ثقل الحركات وخفتها، واختلاطٍ لمفهوم (الثقل والخفة) بمفهوم (القوة والضعف)، ويتضح ذلك من خلال جملة من الملاحظات الآتية:

١ ـ جعل النحويون حرف العلة ثقيلاً وضعيفًا في آنٍ، وأطلقوا هذا الحكم في حروف العلة أحيانًا، ولم يميزوا حرفًا من حرف، لأنهم لا يفرقون في الحكم بين ما كان مدًّا منها وما كان حرف علة جاريًا مجرى الصحيح، وهم في هذا لا يفرقون أيضًا بين ما كان ألفًا أو واوًا أو ياءً، فقد نقل السيوطي عن ابن مكتوم أن «المراد بالثقل في حروف العلة الضعفُ، لا ضد الخفة، فلما كانت هذه الحروف ضعيفةً استثقلوا تحريكها»[٤].

٢ ـ ذهب بعض النحويين إلى خفة الضمة وثقل الفتحة قبل الواو، يقول الرضي: «فهلاَّ حذفتَ الواو من (يُوْعِدُ) مضارع (أَوْعَدَ) مع أن الضمة أثقل؟ قلتُ: بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة»[٥] فالرضي هنا يجعل (طلب المجانسة) أساسًا لتحديد الخفة والثقل، لذا وصف الشايب هذا الحكم الذي ذكره

(١) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٤٢، وما بعدها.

(٢) ينظر المرجع السابق: ١٦ ـ ١٧.

(٣) ينظر: قضية الخفة والثقل وأثرها في النحو العربي: ٥٠ ـ ٥٤.

(٤) الأشباه والنظائر: ٢ / ٣٨.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٣٢.

الرضي بأنه حكم غريب؛ لخروجه عمَّا أُجْمِعَ عليه من أن الفتحة هي أخف الحركات عُرْفًا وعقلاً وحِسًّا[١].

٣ ـ ذهب ابن عصفور في تعليل عدم سقوط الواو من (يَوْضُؤُ) بأن الضمة أخف من الكسرة، وذلك عند وقوع الواو بين الياء والضمة[٢]، فمعيار الخفة والثقل هنا يحدده موقع الصوت بجوار أصوات أخرى، وليس أمر الخفة والثقل مأخوذًا من الصوت نفسه مفرَدًا.

٤ ـ ذهب ابن عصفور إلى أن كسر الياء في (يَوْجَل) في بعض اللهجات كان «استثقالاً للفتحة في الياء»[٣]، وهذا يخالف إجماع النحويين على خِفَّة الفتحة وظهورها على الياء والواو في نحو: لن يسريَ ولن يدعوَ، في حين تُقدَّر الضمة والكسرة عليهما.

٥ ـ خلط ابن جني بين مفهومَيِ (القوة والثقل) في قوله: «ولِمَ صار المسند إليه الفعلُ مرفوعًا؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجُعِل الأقوى للأقوى»[٤]، ثم يقول بعد ذلك: «وهلاَّ عكسوا الأمر، فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة، لئلاَّ يجمعوا بين ثقيلين»[٥]. يتضح من قول ابن جني تسويتَه بين القوة والثقل، وبين معكوسيهما (الضعف والخفة)، وذلك قوله (لئلا يجمعوا بين ثقيلين)، وكان القياس أن يقول (لئلا يجمعوا بين قويين)، لأن معكوس القوة هو (الضعف)، ومعكوس الثقل هو (الخفة). وظهر

(١) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٢٨.

(٢) ينظر: الممتع في التصريف: ٢ / ٢٤٨ ـ ٢٤٩. وينظر كذلك: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٢٨.

(٣) الممتع في التصريف: ٢ / ٤٣٣.

(٤) الخصائص: ١ / ١٧٣.

(٥) المرجع نفسه.

شيء من هذا عند بعض المحدثين، فهذا إبراهيم مصطفى يسوِّي بين الخفة والضعف في عدم الحركة، إذ يقول: «ويقولون إن السكون عدم، والحركة وجود، و (لا شيء) أضعف وأخف من (شيء) مهما يكن يسيراً ضعيفاً»(١).

ثانيًا: معيار تسمية الحركات كان محدَّداً عند النحويين بحركة الشفتين، يقول سعد مصلوح: «وقد كانت العلاقة بين شكل الشفتين والصوائت موضعَ ملاحظة اللغويين العرب منذ أول عهدهم بدراسة اللغة، وهذا الأمر ثابت من مجرد اصطلاحهم الحركات بالفتحة والضمة والكسرة تبعًا للشكل الذي تتخذه الشفتان عند النطق بها»(٢). وهذا المعيار نفسه هو المعوَّل عليه عندهم في تصنيف الحركات من حيث الخفة والثقل، فالضمة عندهم «أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها، وتليها الكسرة لتحرك الشفة السفلى، بخلاف الفتحة إذ لا تحرُّكَ معها»(٣).

ولكن المعيار المعوَّل عليه عند دارسي الأصوات المحدثين في إنتاج الحركات الثلاث هو (اللسان)(٤) الذي يشترك مع الشفتين في إنتاج هذه الحركات(٥)، فاللسان هو العضو الفعَّال في إنتاج الحركات وتنوعها، والحركات ـ قصيرة كانت أم طويلة ـ هي أصوات انطلاقية، تنتج في أثناء مرور الهواء إلى خارج الفم مروراً حرًّا، من غير أن يحدث له في أثناء مروره احتكاكٌ أو إعاقة، واختلاف هذه الحركات «يرجع إلى وضع اللسان في أثناء ذلك، إذ إن اختلاف هذا الوضع من وضع إلى آخَر يؤدي إلى تغيُّر حجرة الرنين، فتختلف من أجل ذلك أصوات المد الصادرة عنها

(١) إحياء النحو: ٨١.

(٢) دراسة السمع والكلام: ٢٤٢. وتنظر قصة أبي الأسود مع الرجل من عبد قيس الذي ندبه أبو الأسود لنقط المصحف نقط إعراب، واصطلاحه للفتح والكسر والضم في عبارته، في: المحكم في نقط المصاحف: ص ٤.

(٣) همع الهوامع: ٦ / ١١.

(٤) ينظر: علم الأصوات، لمالمبرج: ٧٥.

(٥) ينظر: علم الأصوات العام: ١٢٩ ـ ١٣٠.

تبعًا لتلك التغيرات »[١]؛ لذا تُعَدُّ حركة الشفتين معياراً ثانويًّا في إنتاج الحركات وتنوعها[٢]. فالضمة والفتحة والكسرة إذن هي ألقابٌ لتحريك الشفتين، وليست بيانًا للحركة نفسها بوصفها صوتًا لغويًّا[٣].

ثالثًا: الثقل والخفة « مجرد انطباع نفسي وأثر إيقاعي يحسه المتحدث في نفسه من خلال الممارسة اللغوية »[٤] ولا حَدَّ لكل منهما إذا نظرنا إلى كل منهما على حدة، فهما من الأمور النسبية التي يقاس بعضُها ببعض[٥]، لذا رأينا بعض النحويين يذهب في بعض السياقات البنائية إلى خفة الضمة وثقل الفتحة قبل الواو، وخفة الضمة على الكسرة، واستثقال الفتحة على الياء، كما ذكرنا من قبلُ في (أولاً).

كما يُحَسُّ الثقل في بعض المفردات من خلال العلاقات المكانية القائمة بين الحروف والحركات (بين الصوامت والصوائت). يقول أحمد عفيفي: « من أسباب الثقل انفراج المسافات بين الحروف والحركات عند النطق، ولهذا فقد عد الجاربردي من أسباب الثقل النطقي تلك المسافة المنفرجة بين الحرف والحركة، مثل (مَوْعِد) بكسر العين، و (مَوْعَد) بفتح العين، فالأول أخف، والثاني أثقل[٦]؛ لأن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة؛ ولهذا ثقلت الكلمة. وعلى هذا فكلما ضاقت المسافة النطقية بين الحروف والحركات، تمكنت أعضاء النطق من الكلمة تمامًا، فنتج عن ذلك خفةٌ في نطق الكلمة، والعكس بالعكس »[٧].

(١) في الأصوات اللغوية: ٢٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٣٤.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ١ / ٢١٥.

(٤) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٢٩.

(٥) ينظر: المرجع نفسه.

(٦) يلاحَظ هنا أن الأخف مكسور العين، والأثقل مفتوح العين.

(٧) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٣٢.

ومما استكرهته العرب استثقالاً الخروجُ من الضم إلى الكسر، والخروج من الكسر إلى الضم، يقول ابن جني: «إن ياء ميزان وميعاد انقلبت عن واو ساكنة، لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا أمر لا لبس في معرفته، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به»(١)، ويقول أيضًا: «وكذلك قلب الياء في مُوْسِر ومُوْقِن واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، ولا توقُّفَ في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة؛ لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة»(٢). لذا لجأت العرب في الوقف عند إرادة التخلص من التقاء الساكنين إلى تحريك الساكن الأول بحركة ليست من جنس حركة الإعراب، وإنما هي حركة مجانسة لحركة الحرف السابق للساكن الأول، فقالت العرب: هذا عِدلْ وفِسلْ(٣)، ولم تقل: هذا عِدُلْ وفِسُلْ، فأتبعوا الساكنَ الأولَ كسرةَ الحرف الذي قبله، وإنما امتنعوا عن الوقف على (عِدُلْ وفِسُلْ) في حال الرفع لأن (فِعُل) ليس من أبنية الأسماء ولا الأفعال الثلاثية(٤)، فهم يستثقلون الخروج من الكسر إلى الضم في الأسماء والأفعال الثلاثية(٥)، وكذلك قالوا: عند الوقف على المجرور (في البُسُرْ) ولم يقولوا: (في البُسِرْ) بنقل حركة الإعراب إلى الساكن الأول، وإنما ضموا الساكن الأول إتْباعًا لضمة الحرف الذي قبله؛ إذْ ليس في الأسماء العربية وزن (فُعِل)؛ لأنهم يستثقلون الخروج من الضم إلى الكسر(٦).

ومع هذا لم يستكرهوا الخروج من الضم إلى الضم، لقولهم عند الوقف: (في

(١) الخصائص: ١ / ٤٩.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٧٣.

(٤) ينظر: الخصائص: ١ / ٦٨، وهمع الهوامع: ٦ / ١١، ٢٠.

(٥) ينظر: الخصائص: ١ / ٦٨.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٦ / ١١، ومواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١٢٥ - ١٢٦.

البُسُرْ) مع أن الضمة ـ عند النحويين ـ أثقل الحركات، وحملوا على ذلك قراءة إبراهيم بن أبي عبلة بضم اللام الجارة إتْباعًا لضمة الدال قبلها في قوله تعالى: ﴿الحَمْدُ لُلَّهِ﴾(١)، وهذه لغة بعض بني ربيعة(٢). ولم يستكرهوا كذلك الخروج من الكسر إلى الكسر، فقالت العرب: (بِعِير، رِغِيف، زِئِير، شِعِير)(٣)، بل تحرَّى الناطقون إتْباعَ الكسرِ الكسرَ استخفافًا في مواضع وأمثلة سنأتي على ذكرها لاحقًا.

فالثقل إذن ليس في الضمة بوصفها ضمةً، ولا في الكسرة بوصفها كسرةً، وإنما هو ثقل ناشئ من توالي الضم والكسر، أو الكسر والضم، يقول ابن عصفور: «الكسرة والياء منافرتان للواو»(٤)، والضمة من الواو، والسبب في ذلك أن الكسرة حركة أمامية منغلقة منفرجة، والضمة حركة خلفية منغلقة مستديرة(٥)، يقول عبد الصبور شاهين: «والواقع أن اللغة تستثقل دائمًا أن تتوالى في النطق ضمةٌ وكسرةٌ، أو كسرةٌ وضمةٌ، والسبب في ذلك واضح من الناحية العضوية؛ لأن الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدمًا، والضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعًا، والناطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معين إلى نقيضه تمامًا، مع التزام السرعة العادية في الأداء»(٦) فعلى هذا تكون الضمة والكسرة «حركتين متقابلتين، أو متنافرتين»(٧). فاستكراه الجمع بين الضم والكسر ناشئ عن الإحساس بثقل اجتماعهما؛ لتنافرهما، وليس الثقل في الضمة أو الكسرة بوصف

(١) سورة الفاتحة: الآية (٢). وتنظر القراءة في: إعراب القرآن: ١ / ١٧٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن: ١ / ١٧٠.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢ / ١٤٣.

(٤) الممتع في التصريف: ٢ / ٤٢٩.

(٥) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ١٤٧، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٥٠، وعلم الأصوات العام: ١٣١ ـ ١٣٣.

(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٥٣

(٧) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٥١.

كل منهما حركةً قائمة بذاتها. يقول أحمد عفيفي في إحدى صور الثقل الصوتي: «ثقل الانتقال من حركة إلى حركة أخرى، سواء كان ذلك في بناء كلمة، أو بناء جملة، ولْينطق مَنْ يشاء عبارة (في أَوْجُهِنا) نطقًا صحيحًا، فالانتقال من الجيم المضمومة إلى الهاء المكسورة غايةٌ في الثقل لمَنْ لديه ذوق لغوي»(١).

بعد الذي ذُكِرَ في (أولاً وثانيًا وثالثًا) يكاد الباحث في هذه الدراسة يقضي بأن الحركات الثلاث ينبغي أن تُدرَس في بعض تقسيماتها المتصلة بموضوع الدراسة على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: ترتيب الحركات من حيث القوة والضعف:

من حيث إن هاتين القدرتين تُدْرَكانِ من خلال الاستعداد للتأثير في الآخَر(٢)، ومن الناحية الصوتية يقرر (جرامونت) أنه «عندما يؤثر صوت في آخَر، فإن الصوت الأضعف هو الذي يكون عرضةً للتأثر بالصوت الآخَر»(٣)، أي بالأقوى. ويكون ترتيب الحركات على هذا المستوى ـ من وجهة نظر الباحث في هذه الدراسة ـ أن الكسرة هي أقوى الحركات، تليها الضمة، تليها الفتحة التي هي أضعف الحركات. ويظهر ذلك من خلال الآتي:

١ ـ تتجلى قوة الحركات وضعفها في قواعد كتابة الهمزة التي تتلخص في أن الهمزة في الابتداء تكتَب بالألف، أما الهمزة المتوسطة فإنه يُنْظَرُ لحركتها هي وما قبلها، ويُحْكَم للأقوى، والأقوى هو الكسرة، فالضمة، فالفتحة، فسكون الحرف الصحيح(٤).

(١) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٣٧.

(٢) ينظر: الكليات: ٧١٧، وكشاف اصطلاحات الفنون: ٣ / ١١٥.

(٣) في التطور الصوتي: ١٢٠.

(٤) ينظر: مشكلة الهمزة العربية: ٨٨. وقد ورد في عبارة المؤلف أن الهمزة المتطرفة كالمتوسطة يُنْظَرُ إلى حركتها وحركة ما قبلها، وأحسب ذلك زيادةً في الطباعة أو سهوًا؛ إذْ حالها ليس على هذا النحو، فلا يُنظَر إلى حركة الهمزة المتطرفة لتحديد هيئة رسمها؛ لأنها حركة إعراب، وإنما يُنظَر إلى حركة ما قبلها فحسب: لُؤْلُؤٌ، شاطِئٌ، مَلأٌ من الناس.

٢ ـ جاء في بعض المستويات اللهجية إتْباع الكسرةِ الكسرةَ، فتتوالى لذلك الكسَرات في اللفظ الواحد، كقولهم: (بِعِير، رِغِيف، زِئِير، شِعِير)[١]، والأصل بفتح أوائل هذه الكلمات، وقد كان الكسر طلبًا للمماثلة، وهي مماثلة رجعية، أثر فيها الصائت المتأخر في الصائت المتقدم (ب ـَ / ع ـِ ر -------> ب ـِ / ع ـِ ر).

وقد لاحظ بعض الباحثين أن في اللهجة التميمية «جنوحًا إلى إتْباع الكسرةِ الكسرةَ في الغالب، ولعل هذا يعني أن حركة الكسرة في هذه اللهجة هي الحركة القوية المؤثِّرة، أما حالات إتْباع الضمةِ الضمةَ، أو الفتحةِ الفتحةَ، فيبدو أنها حالات إتْباعٍ خاص غير مطَّرد، ومقيَّد على الأغلب بتتابع هذه الأصوات في الكلمة لكي تكون قادرة على التأثير في الصوت الباقي، فتقلبه إلى جنسها»[٢].

٣ ـ أثَّرت الكسرة ـ لقوَّتها ـ في الضمة، في صور من المماثلة وردت في بعض الشواهد المسموعة، من ذلك قول بعض العرب: (هُوَ أخوك لإِمِّكَ)[٣]، والأصل (لأُمِّكَ) إذْ قُلِبَتْ ضمة الهمزة كسرةً لتماثلَ كسرة اللام قبلها، وكسرة الميم بعدها، فتوالت بذلك ثلاث كسرات: (ل ـِ / ء ـُ م / م ـِ / ك ـَ -------> ل ـِ / ء ـِ م / م ـِ / ك ـَ)، وعلى هذه الصورة من المماثلة جاءت قراءة حمزة والكسائي لقوله تعالى: ﴿فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾[٤]، إذْ قرآها (فَلإِمِّهِ) بكسر الهمزة[٥]. وحُمِلَ على هذا قراءة الحسن وزيد بن علي والحارث بن أسامة بن لؤي بكسر دال (الحمد) إتْباعًا للكسرة بعدها في قوله تعالى: ﴿الحَمْدِ لِلَّهِ﴾[٦]، يقول النحاس في قراءة

(١) ينظر الخصائص: ٢ / ١٤٣.

(٢) في الأصوات اللغوية: ١٨٦.

(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٧٣٨.

(٤) سورة النساء: الآية (١١).

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣ / ١٣٧ ـ ١٣٨، والكشف: ١ / ٣٧٩، والنشر: ٢ / ٢٤٨، وإتحاف فضلاء البشر: ١ / ٥٠٤.

(٦) سورة الفاتحة: الآية (٢). تلك قراءة كسر الدال في (الحمدِ لله)، وقرأها بفتح الدال (الحمدَ لله)=

الكسر: «والكسر لغة تميم، فأما اللغة في الكسر فإن هذه اللفظة تكثر في كلام الناس، والضم ثقيل، ولا سيما إذا كانت بعده كسرة، فأبدلوا من الضمة كسرةً، وجعلوها بمنزلة شيء واحد، والكسرة مع الكسرة أخف، وكذلك الضمة مع الضمة»(١). وأوضح من ذلك أن تنقلب ضمتان إلى كسرتين، لتماثلا كسرةً واحدة قبلهما، وإحدى هاتين الضمتين المنقلبتين ضمةُ إعراب، كما في قول الشاعر(٢):

وَقَالَ اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمِّكَ هَابِلُ

وأصلها (وقال اضْرِبِ السَّاقَيْنِ أُمُّكَ هابِلُ)، أي (... قَـي / نِـ / ءُـم / مُـ / كَـ... ------> ... قَـي / نِـ / ءِـم / مِـ / كَـ...) يقول ابن جني في هذا التغيير: «وأصله: أُمُّكَ هابِلُ؛ إلا أن همزة (أُمُّك) كُسِرَتْ لانكسار ما قبلها، على حد قراءة مَن قرأ ﴿فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾، فصار (إِمُّكَ هابِل)، ثم أتْبَعَ الكسرَ الكسرَ، فهجمت كسرةُ الإتْباع على ضمة الإعراب فابتزَّتْها موضعَها، فهذا شاذٌّ لا يقاس عليه»(٣)، ولا يعنينا هنا الشذوذ الذي تُعْدَم معه صحةُ القياس عليه، ولكن الذي يعنينا هو الأثر القوي للكسر، الذي قلب الضمتين ـ وإحداهما عَلَمُ إعراب ـ كسرتين.

وحُمِلَ على ذلك أيضًا قول الشاعر(٤):

= سفيان بن عيينة، ورؤبة بن العجاج، وهارون العتكي. وقرأها بضم لام الجر إتْباعًا لضمة الدال (الحمدُ لُله) إبراهيم بن أبي عبلة. تنظر هذه القراءات في: إعراب القرآن: ١ / ١٧٠، والكشاف: ١ / ٥٠ ـ ٥١، والجامع لأحكام القرآن: ١ / ١٣٥ ـ ١٣٦، والبحر المحيط: ١ / ١٨، وإتحاف فضلاء البشر: ١ / ٣٦٣، ومعجم القراءات القرآنية: ١ / ٥ ـ ٦.

(١) إعراب القرآن: ١ / ١٧٠.

(٢) شطر بيت لم تُعرَف تتمَّته ولا قائله، وهو في: كتاب سيبويه: ٤ / ١٤٦، والخصائص: ٢ / ١٤٥، ٣ / ١٤١، وشرح شواهد الشافية ١٧٨، ١٧٩.

(٣) الخصائص: ٣ / ١٤١.

(٤) نسبه سيبويه في كتابه (٢ / ٢٩٤) إلى امرئ القيس، وهو في ديوانه: ٢٢٧، وسر صناعة الإعراب: ١ / ٢٣٥، وتحصيل عين الذهب: ٣٤٨، والنكت: ١ / ٦٠٤، وشرح المفصل: ٢ / ١١٤، وخزانة الأدب: ٤ / ٩٠-٩٢. ومنسوب إلى النعمان بن بشير الأنصاري في: كتاب سيبويه: ٤ / ١٤٧، والجامع لأحكام القرآن: ١ / ١٣٦. وهو بلا نسبة في رصف المباني: ١٣٤.

وَيَلْمِمْها فِي هَواءِ الجَوِّ طالِبَةً ولا كَهذا الَّذي فِي الأَرْضِ مَطْلُوبُ

روي البيت بكسر اللام وضمها في (ويَلْمِمْها)[١]، وفي التغيير الحادث بها أقوال[٢]، منها ما اختاره الأعلم واقتصر عليه في قوله: « وأراد: ويلَ أُمِّها، فحذف الهمزة لثقلها، ثم أتبع حركةَ اللامِ حركةَ الميم »[٣].

٤ ـ ثمَّةَ إتْباعٌ على مستوى التركيب النحوي، يؤثِّر فيه الكسرُ ـ بوصفه علمًا للجر ـ في الضم والفتح ـ علمينِ للرفع والنصب ـ، وهو ما يُسمَّى (الجرَّ على الجِوار)، من هذا ما نُقِلَ عن العرب من نحو قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[٤]، ومنه قول امرئ القيس[٥]:

كَأَنَّ ثَبِيْرًا فِي عَرانِيْنِ وَبْلِهِ كَبِيْرُ أُناسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

والأصل: (مُزَمَّلُ) نعتًا لـ (كبيرُ)، لكنْ جُرَّ لمجاورته المجرور على أشهر الأقوال[٦].

وكذلك قول زهير[٧]:

لَعِبَ الرِّياحُ بِها وَغَيَّرَها بَعْدِي سَوَافِي المُوْرِ والقَطْرِ

والأصل (والقطرُ) عطفًا على فاعل (غيَّرَها) وهو (سَوافِي). وقد حمله البغدادي « على أن تحريك الراء بالكسر لأجل حرف الإطلاق وهو الياء، وليس بشاذ اتفاقًا، مع أن حقه السكون في غير الشعر »[٨]. وحُمِل عليه كذلك قراءة

(١) ينظر: خزانة الأدب: ٣ / ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١ / ١٣٦، وخزانة الأدب: ٣ / ٢٧٥ ـ ٢٧٧.

(٣) تحصيل عين الذهب: ٣٤٩.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ٦٧، والخصائص: ١ / ١٩١.

(٥) شرح القصائد المشهورات: ١ / ٤٧، والعجز في الخصائص: ٣ / ٢٢١، وهو في ديوان امرئ القيس ص ٢٥ برواية (كأنَّ أبانًا في أفانينِ وَدْقِهِ) لصدر البيت.

(٦) ينظر: شرح القصائد المشهورات: ١ / ٤٨.

(٧) شرح ديوان زهير: ٨٧، وشرح شواهد الشافية: ٢٥٣، برواية (لعب الزمان بها).

(٨) شرح شواهد الشافية: ٢٥٣.

بعض آيات الذكر الحكيم، منها قراءة (وأرجلِكم) بالجر في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[1]، قرأها بالجر (وأرجلِكم) ابنُ كثير وحمزة وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر. في حين قرأها بالنصب (وأرجلَكم) نافع وابن عامر والكسائي وعاصم في رواية حفص ويعقوب[2]، يقول الشنقيطي في تخريج قراءة الجر في هذه الآية بعد عرضه أقوال العلماء فيها: «والتحقيق أن الخفض بالمجاورة من أساليب اللغة العربية، وأنه جاء في القرآن لأنه بلسان عربي مبين»[3] ثم عرض أمثلة للجر على الجوار في العطف والنعت من أشعار العرب ومن القرآن الكريم[4] والذي يعنينا في هذه المسألة أن هذه الصورة من المماثلة الصوتية الواردة في أمثلة التركيب النحوي قد اطَّردت أمثلتُها جرًّا في آيٍ من الذكر الحكيم، وطائفة من أشعار العرب وبعض أقوالهم، أما الرفع على الجوار فقد أقرَّه فريق وأنكره فريق آخَر، وحمل المُقِرُّونَ عليه بعضَ الشواهد الشعرية[5]، أما النصب على الجوار فلم يُنْقَلْ عن العرب، ولم يقل به أحد منهم[6]. وهذا الترتيب في القول يعطينا دليلاً على أن الكسرة هي أقوى الحركات، تليها الضمة، أما الفتحة فهي أضعفها أثراً.

(١) سورة المائدة: الآية (٦).

(٢) ينظر: السبعة: ٢٤٢ ـ ٢٤٣، والنشر: ٢ / ٢٥٤، وإتحاف فضلاء البشر: ١ / ٥٣٠ ـ ٥٣١، وأضواء البيان: ٢ / ٧ـ٨.

(٣) أضواء البيان: ٢ / ٩.

(٤) ينظر: أضواء البيان: ٢ / ٩ ـ ١٢. وينظر كذلك: الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، والجر على الجوار في التراث النحوي: ١٣٤ ـ ١٥٥.

(٥) ينظر: الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض: ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٦) ينظر: المرجع السابق: ٢٢١.

المستوى الثاني: ترتيب الحركات من حيث الثقل والخفة:

الذي يبدو لي أن الكسرة هي أخف الحركات في العربية، أما ما أجْمَعَ عليه السلف من علمائنا، والمحدَثون من أن الفتحة أخفُّها فمُجابٌ عنه بالآتي:

١ ـ إجماع النحويين ليس بحجَّة على مَنْ خالَفَهم، يقول ابن جني: «وذلك أنه لم يَرِدْ مِمَّن يُطاعُ أمرُه في قرآن ولا سُنَّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ... وإنما هو علمٌ مُنْتَزَعٌ من استقراء هذه اللغة، فكل مَنْ فُرِقَ له عن علة صحيحة، وطريق نَهْجَةٍ كان خليلَ نفسه، وأبا عمرٍو فكرِه»(١).

٢ ـ يقول الرضي: إن الكسر هو «سجيَّة النفس إذا لم تُسْتَكْرَهْ على حركة أخرى»(٢)، وإنك إذا خلَّيْتَ نفسَك وسجيَّتَها وجدتَ أنها لا تلتجئ عند إرادة التخلص من التقاء الساكنين إلاَّ إلى الكسر، وإنْ حصل لها المقصود بالضمة والفتحة أيضًا(٣). والمقضيُّ به أن النفس لا تلتجئ إلاَّ إلى ما كان خفيفًا، وتنصرف عمَّا هو ثقيل، إذا لم تُسْتكرَه على حركة أخرى غير هذه الحركة المستحبَّة، كإرادة المماثلة والتجانس، أو القصد إلى المخالفة، أو الهروب من ثقل ناشئ من تنافر بعض الأصوات كما ذكرنا من تنافر الكسر والضم، والضم والكسر. فالكسرة إذن حركة خفيفة، تَلَذُّ بسماعها الآذان، وتطرب، حتى صارت سجية النفس إذا لم تُستكرَه على غيرها.

٣ ـ إذا كان في بناء الكَلِم، أو تأليف الكلام حاجةٌ إلى اجتلاب حركة غير لازمة، أي حركة ليست للإعراب أو البناء، وليست لبِنْيَة الكلمة، نجد النفسَ تنصرف إلى الكسر دون الفتح والضم بدليل قول الرضي المذكور آنفًا، الذي يؤيده

(١) الخصائص: ١ / ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٣٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ٢ / ٢١٠ ـ ٢١١.

الاستعمال، أما حركات الأبنية الصرفية، وحركات الإعراب والبناء النحوية، فهي من جنس الحركات اللازمة، التي قام في أذهان منشئي اللغة علـلُها عندما نطقوا بها، فجاءت علل النحويين تجتهد في تفسيرها كما نُقِل عن الخليل(١)، وهي علل ليست موجِبة، وإنما هي علل مستنبَطَة أوضاعًا ومقاييسَ(٢)، فهي أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين(٣). وعلل النحويين عامَّةً يُؤْخَذُ منها ويُرَدُّ، وقد حمل السهيلي من قبلُ على النحويين في قولهم بعلل المنع من الصرف القائمة على مشابهة الأفعال التي هي عندهم أثقل من الأسماء، واتَّهمهم بالتحكم والتناقض وفساد العلل(٤).

وليس أمر اختيار الكسر دون غيره (في الحركات غير اللازمة) مقصوراً على حركة التخلص من التقاء الساكنين التي ذكر النحويون أن الكسر أصلٌ فيها، إذ يظهر ذلك في مواضع أخرى:

٣ / أ ـ حركة همزة الوصل من جنس الحركات غير اللازمة، إذْ تُجْتلَب هذه الهمزة وتُحرَّك للتوصل إلى النطق بالساكن الذي تقتضيه بِنْيَةُ الكلمة، وأصل حركتها الكسرُ(٥)، والغالب على أقوالهم في علة اختيار الكسر أصلاً لتحريك همزة الوصل أنها كُسِرَتْ على ما يجب في الساكنين إذا التقيا(٦) «لأنها دخلت وصلةً إلى النطق بالساكن، فتخيَّلوا سكونها مع سكون ما بعدها، فحركوها

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٦٤.

(٣) ينظر: الخصائص: ١ / ٤٨.

(٤) ينظر: أمالي السهيلي: ١٩ ـ ٢١.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٥٠، والتكملة: ١٨٥، والمنصف: ١ / ٥٤، وشرح المفصل / ٩ / ١٣٧، وشرح التسهيل: ٣ / ٣٢٠، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٦١٥، وشرح المراح: ٩٧، وشرح التصريح: ٢ / ٣٦٥، وحاشية الصبان على الأشموني: ٤ / ٢٧٨ ـ ٢٧٩ (المتن)

(٦) ينظر: المنصف: ١ / ٥٤.

بالحركة التي تجب لالتقاء الساكنين، وهي الكسرة»[١]. ويُعْدَل عن كسر همزة الوصل إلى الضم أو الفتح لعلَّة، وذلك في الحالات الآتية:

ـ في فعل الأمر من الثلاثي المضموم العين في المضارع نحو (ادخُلْ، اخرُجْ)، وذلك لاستكراه الخروج من الكسر إلى الضم اللازم إذا كُسِرَت همزةُ الوصل على الأصل، وليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن، والساكن ضعيف، فكأنْ لا حاجزَ بينهما[٢] فضُمَّت الهمزة عند تحريكها إتْباعًا لضمة الحرف الثالث (عين الفعل)[٣]، وقد ذهب الكوفيون في حركة الأمر من الثلاثي إلى أنها تتبع عين المضارع[٤]، وإنما كُسِرَتْ في نحو (اِفْتَحْ) لأن فتحها سيُوقِع في لبس مع المضارع المسند إلى ضمير المتكلم المفرد عند الوقف عليه. وهذا خلاف في التعليل، لا يغير في واقع الاستعمال شيئًا.

ـ واحد من الأسماء العشرة المسموعة عن العرب مبدوءةً بهمزة وصل هو (ايْمُن)، وقد اختلف النحويون في هذا الاسم: فذهب الكوفيون إلى أنه جمعُ يمينٍ، وعليه ابن كيسان وابن درستويه[٥]، فهمزته قطعٌ لكنها وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال. وذهب البصريون إلى أنه اسم مفرد مشتق من اليُمْن[٦].

فعلى قول الكوفيين يخرج هذا الاسم من الباب الذي نحن بصدده، وعلى قول البصريين بوصل همزة هذا الاسم كان تعليلهم مخالفة الأصل عند تحريكه بالفتح أنه اسمٌ لا يتمكن تمكُّنَ الأسماء الأخرى المبدوءة بهمزة الوصل؛ لاستعماله في

(١) شرح المفصل: ٩ / ١٣٧. وينظر: الإنصاف: ٢ / ٧٣٧ ـ ٧٣٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ١٩٢، وشرح الشافية: ٢ / ٢٦١ / ٢٦٢

(٢) ينظر: المنصف: ١ / ٥٤، وشرح المفصل: ٩ / ١٣٧.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ١٩٢.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٧٣٧ ـ ٧٤١ (المسألة ١٠٧)

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٨ / ٣٧.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٤٠٤ ـ ٤٠٩ (المسألة ٥٩).

موضع واحد فقط هو القسم[١]، ففُتِحَتْ همزته كما فُتِحَت الهمزةُ اللاحقة حرفَ التعريف[٢]. ولتصرفهم في (أيْمُن) ما لم يتصرفوه في سائر الأسماء المبدوءة بهمزة الوصل، نُقِلَ في استعماله اثنتا عشرة لغةً[٣]، من بينها ما حكاه يونس (إِيْمُ الله، وإِيْمَنُ الله) بكسر الهمزة على الأصل[٤].

ـ همزة الوصل مع لام التعريف حركتُها الفتحُ أبداً. وقد ذهب النحويون في علة فتحها مذهبين: أولهما أن الفتح لكثرة استعمال أداة التعريف، فاختير لها أخف الحركات عندهم، وهي الفتحة[٥]، وثانيهما «أن اللام حرف، فجعلوا حركة الهمزة معها فتحةً لتخالفَ حركتها في الأسماء والأفعال»[٦].

وتعليل حركة همزة الوصل مع لام التعريف يجري على القول بأن اللام وحدها هي حرف التعريف، أما الهمزة فزائدة للوصل، وهذا مذهب الجمهور سوى الخليل وسيبويه[٧]، أما مذهبهما فيقضي بأن (ال) كلها حرف تعريف[٨]، وعلى مذهب الخليل وسيبويه تكون حركة الهمزة من جنس الحركات اللازمة الخارجة عن نطاق بحثنا، يؤيد ذلك الدراسة التاريخية لهذه الأداة، إذ تثبت أن أصل هذه الأداة في نصوص العربية القديمة (عربية النقوش) هو (هَلْ)، وقد أُبْدِلَت الهاء في نصوص العربية الباقية همزةً[٩]، وإذا كان الأمر كذلك فحركة همزة أداة التعريف

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٤٨، والمقتضب: ٢ / ٩٠، وسر صناعة الإعراب: ١ / ١١٧، وشرح المفصل: ٩ /١٣٧.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١ / ١١٧.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١ / ٤٠٩، وسر صناعة الإعراب: ١ / ١١٧، وحاشية الصبان: ٤ / ٢٧٦ ـ ٢٧٧ (المتن).

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٤٩، وسر صناعة الإعراب: ١ / ١١٧.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ١٩٣.

(٦) سر صناعة الإعراب: ١ / ١١٧. وينظر: المقتضب: ١ / ٢٥٣، والمنصف: ١ / ٦٥.

(٧) ينظر: المنصف: ١ / ٦٦ ـ ٧١، وسر صناعة الإعراب: ١ / ٣٣٤، ورصف المباني: ١٥٩.

(٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٣٢٤ ـ ٣٢٥، ٤ / ١٤٧، وسر صناعة الإعراب: ١ / ٣٣٤.

(٩) ينظر: أداة التعريف في العربية: دراسة تاريخية: ٩٥ ـ ٩٨.

ـ سواء أكانت الهمزة زائدة للوصل أم كانت جزءاً من أداة التعريف ـ من جنس الحركات القديمة التي حافظت العربية الفصحى عليها من أصولها التاريخية، فاللام في الأصل (هَلْ) مسبوقةٌ بحرف حلقي هو الهاء، يناسبه عند تحريكه الفتحُ، فأبدل بهذا الحرف الحلقي حرفٌ حلقي آخَر هو الهمزة، فبقيت الفتحةُ حركةً للحرف المبدَل لأنها تناسبه أيضًا.

٣ / ب ـ إذا وقع الساكن في نهاية قافية مطلقة حُرِّك بالكسر دون قسيميه الفتح والضم، سواء أكان هذا الساكن في فعل، كقول زهير[١]:

سَئِمْتُ تَكالِيْفَ الحَياةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمانِيْنَ حَوْلاً لا أَبا لَكَ يَسْأَمِ

أم في حرف، كقول كثير عزة[٢]:

وَإِنِّي وَتَهْيامِي بِعَزَّةَ بَعْدَما تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنا وَتَخَلَّتِ

٤ ـ ثمةَ مظاهر لهجية غلب فيها استعمال الكسر طلبًا للتخفيف في اللفظ، منها:

٤ / أ ـ ما ذكرناه من إتْباع الكسرةِ الكسرةَ طلبًا للمماثلة الصوتية عند حديثنا في ترتيب الحركات على المستوى الأول من حيث القوة والضعف، وبخاصةٍ ما عُرِفَ في اللهجة التميمية من جنوح إلى الكسر، في حين قلَّ إتْباعُ الضمةِ الضمةَ، والفتحةِ الفتحةَ[٣].

فتوالي الكسر ليس مستثقَلاً، بل هو تغيير مقصود به الاستخفاف، لذا يجعل أحمد عفيفي من مظاهر التخفيف الانتقال «من فتحة إلى كسرة، أو من ضمة إلى كسرة، وخاصة في الثلاثي المطلوب فيه الخفة بأصل الوضع، ومثَّل لذلك (نقرة كار) بكلمة (فَخِذ) بفتح الفاء وكسر الخاء، لذا لجأت اللغة إلى تسكين الحرف الثاني، وهو تخفيف، وأجاز الصرفيون (فِخِذ) بكسرتين على الفاء والعين، وذلك

(١) شرح ديوان زهير: ٢٩، وشرح القصائد المشهورات: ١ / ١٢٤.

(٢) شرح ديوان كثير عزة: ٤٦، والخصائص: ١ / ٣٤٠، وسر صناعة الإعراب: / ١٣٩١.

(٣) ينظر: في الأصوات اللغوية: ١٨٦.

لقوة حرف الحلق، فجعل ما قبله متابعًا له في الكسرة. يقول نقرة كار: وإنما عُدِلَ فيه من الأخف وهو الفتحة، إلى الأثقل وهو الكسرة لحصول نوع آخَر من التخفيف، وهو الخروج من كسرة إلى كسرة، وذلك لأن اللسان حينئذٍ يعمل من جهة واحدة، بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة»(١). فالخروج من الفتح إلى الكسر إذن كان لخفَّة الكسرة على الفتحة مع طلب التماثل، لأن العربية يُلْجَأُ فيها ـ عند توالي الفتحات ـ إلى المخالفة بينها، وذلك عند تأكيد المضارع المسنَد إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الثقيلة (المفتوحة أصلاً)، إذْ يُخالَفُ بين الفتحة الطويلة (الألف) التي قبل نون التوكيد، وبين فتحة نون التوكيد بقلب فتحة النون كسرةً(٢)، كالآتي:

ـ يَنْصُران + نَّ -------> يَنْصُرا + نَّ (بحذف نون الرفع كراهية توالي الأمثال إن لم تُحْذَف لناصب أو جازم) -------> يَنْصُرانَّ -------> يَنْصُرانِّ.

ـ يَنْصُرْنَ + نَّ -------> يَنْصُرْنَنَّ -------> يَنْصُرْنَانَّ (بإدخال ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة) يَنْصُرْنَانِّ.

فلو كانت الفتحة أخفَّ من الكسرة لَما كُرِهَ توالي الفتحات، وطُلِبَ توالي الكسرات.

٤ / ب ـ ظاهرة الإمالة صورة من صور طلب السهولة والخفة في اللفظ(٣)، وقد عرَّف ابن يعيش الإمالةَ بأنها «عدول بالألف عن استوائه، وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة، وبين مخرج الياء، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بُعْدِه تكون خِفَّتُها»(٤)، فاللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، ويقول

(١) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٧٦.

(٢) ينظر: التطور اللغوي: ٤٣.

(٣) ينظر: قضية الخفة والثقل وأثرها في النحو العربي: ٦٠.

(٤) شرح المفصل: ٩ / ٥٤. وينظر: التكملة: ٥٢٧، وارتشاف الضرب: ١ / ٢٣٨، وشرح التفصيل: ٢/ ٣٤٦.

ابن يعيش إنهم في الإمالة «قرَّبوا الألف من الياء، لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله وأدناه، فتنافَرا، ولَّما تنافَرا أُجْنِحَت الفتحةُ نحو الكسرة، والألفُ نحو الياء، فصار الصوتُ بينَ بينَ، فاعتدل الأمر بينهما»[١]، ويقول أيضًا: «إلا أن الكسرة إذا كانت متقدمة على الألف كانت أدعى للإمالة منها إذا كانت متأخرة؛ وذلك أنها إذا كانت متقدمة كان في تقدمها تسفُّلٌ بالكسرة، ثم تصعُّدٌ إلى الألف، وإذا كانت الكسرة بعد الألف كان في ذلك تسفُّلٌ بعد تصعُّد، والانحدار من عالٍ أسهل من الصعود بعد انحدار، وإن كان الجميع سببًا للإمالة»[٢].

والإمالة في الدرس الصوتي الحديث صوتُ مدٍّ «يحدث من ارتفاع مقدم اللسان نحو منطقة الغار ارتفاعًا يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرققة، ويقل عن ارتفاعه مع الكسرة، ويكون وضع الشفتين مع الإمالة وضعَ انفراج، إلا أنه دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة»[٣] وفيها يجري «نطق الفتحة (ـَ) نطقًا أماميًّا، فيقترب مخرجها من مخرج الـ (e) في الفرنسية، بل وحتى الـ (i)[٤] وللإمالة تسميات متعددة عند علماء العربية بحسب درجاتها، فيقال لها: الإضجاع والبطح، وربما قيل لها الكسر أيضًا، ويقال لها: التقليل والتلطيف وبينَ بينَ[٥]، وسيبويه يسميها ألفَ الإجناح[٦]، وألفَ الترخيم «لأن الترخيم تليين الصوت»[٧]. والإمالة نوعان: متوسطة وشديدة، أو صغرى وكبرى، وكلتاهما

(١) شرح المفصل: ٩ / ٥٥.

(٢) المرجع السابق: ٩ / ٥٦. وينظر كذلك: التكملة: ٥٣٣، وحاشية الصبان: ٤ / ٢٢٠.

(٣) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: ١ / ٤٢. وينظر: في الأصوات اللغوية: ١٦٣.

(٤) دروس في علم أصوات العربية: ١٥٦.

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢ / ٣٠.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٢٧٨.

(٧) شرح شافية ابن الحاجب: ٣ / ٢٥٥.

جائزتان في قراءة القرآن، جاريتان في لغة العرب(١)، شائعتان في اللهجات العربية قديمها وحديثها(٢)، فهي لهجة عامة أهل نجد من تميم وقيس وأسد(٣)، كما سُمِعَت الإمالة من أهل الحجاز في مواضع قليلة(٤)، لذا يذهب إبراهيم السامرائي إلى أن نسبة الإمالة إلى تميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد فقط لا يمكن أخذها بالتسليم؛ لأن أهل الحجاز يميلون في بعض الأحوال، كما أن من قيس وتميم وأسد مَنْ لا يميل أحيانًا(٥). والإمالة خصيصة سامية عرفتها اللغات السامية كلها تقريبًا(٦). ويتضح من تسميات السلف للإمالة بالتقليل والتلطيف ونحوها، ومن شيوعها في لغة عامة أهل نجد أن اللجوء إليها كان لطلب التخفيف؛ فالانحدار من الفتح إلى الكسر انحدارٌ من صعبٍ إلى سهلٍ، أي انحدار من ثقيل إلى خفيف.

٥ ـ ثمةَ ظواهر نحوية يُعْدَل فيها عن غير الكسر إليه طلبًا للتخفيف، من ذلك:

٥ / أ ـ الجر على الجوار الذي ذُكِرَ آنفًا في أثناء الحديث عن ترتيب الحركات على مستوى القوة والضعف، في حين ندر الرفع على الجوار، وعُدِمَ النصب على الجوار(٧).

٥ / ب ـ الجر على التوهم صورة من صور الخروج عن الأصل، ولم يرد الرفع ولا النصب على التوهم، ومما حُمِل على الجر على التوهم قول الشاعر(٨):

بَدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقٍ شَيْئًا إِذا كانَ جائِيا

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢ / ٣٠، وإتحاف فضلاء البشر: ١ / ٢٤٧.

(٢) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ١٥٧ ـ ١٦٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٩ / ٥٤، وشرح الشافية: ٣ / ٤، وارتشاف الضرب: ١ / ٤٣٨، والمساعد: ٤ / ٢٨١، وشرح التصريح: ٢ / ٣٤٧، وإتحاف فضلاء البشر: ١ / ٢٤٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٢٣٨، والمساعد: ٤ / ٢٨١، وشرح التصريح: ٢ / ٣٤٧

(٥) ينظر: لغة الحجاز: ٩٤، ١١٢.

(٦) ينظر: في الأصوات اللغوية: ١٦٦.

(٧) ينظر: الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض: ٢١٩ ـ ٢٢٢.

(٨) نسبه سيبويه في الكتاب إلى زهير في (١ / ١٦٥ + ٣ / ٢٩، ٥١، ١٠٠، + ٤ / ١٦٠) وإلى صرمة=

والأصل (ولا سابقًا)، عطفًا على خبر ليس، ولكنه جُرَّ على توهُّم دخول الباء الزائدة في خبر ليس، لزيادتها بكثرةٍ في هذا الموضع كما يقول النحويون[١]، وقد ساعد على هذا التوهُّم ـ إنْ كان ثَمَّ توهُّمٌ ـ استساغةُ الكسر المحبب إلى النفس، وليس ذلك محمولاً على الضرورة؛ لاستقامة الوزن بمطلق الحركة.

٥ / ج ـ أسماء الأفعال طائفةٌ من الكلمات المبنية التي اختلف النحويون في تأصيلها[٢]، وهي ألفاظ مسموعة محدَّدة بأعيانها، ولكنْ ثمةَ قسم مقيس منها هو ما جاء من الثلاثي على وزن (فَعالِ)[٣]، نحو (نَزالِ، ضَرابِ) بمعنى (انزِلْ، اضْرِبْ)، وقياسيته تُفضي إلى كثرة ما جاء على صيغته، وما يمكن أن يُسْتَحْدَثَ في مجرى الاستعمال من نحو (سَباحِ، أَكالِ، شَرابِ، قَطاعِ، نَوامِ، دَخالِ، خَراجِ، قَوامِ، قَعادِ، جَلاسِ، كَتابِ...)، كما قيس من الرباعي قليلاً على (فَعْلالِ) بالكسر أيضًا، مثل قولهم: قَرْقارِ (حكايةً لصوت الرعد)، وعَرْعارِ (حكايةً لصوت الصبيان)[٤]. وفي هذا الكثيرِ الجائزِ القياسُ عليه جاء الكسرُ علامةَ البناء دون غيره من الفتح والضم. يزاد على ذلك أن (فَعالِ) يطرد استعماله في ثلاثة أضرب أخرى، هي: المصدر، نحو فَجارِ وجَمادِ وحَمادِ. والصفة المؤنثة، نحو لَكاعِ وفَساقِ وخَباثِ وحَلاقِ وحَناذِ وبَراحِ. والأعلام الشخصية، نحو قَطامِ وحَذامِ وغَلابِ وسَجاحِ وكَسابِ ووَبارِ وعَرارِ[٥]. وفي كل ذلك كان الكسرُ مجرى القياس في الاستعمال.

= الأنصاري في (١ / ٣٠٦)، وذكره من غير نسبة في (٢ / ١٥٥). وهو في الخصائص: ٢ / ٣٥٣، ٤٢٤، والمساعد: ٤ / ٣٢٤. وهو في شرح ديوان زهير ص ٢٨٧ برواية (ولا سابقِي شيءٌ).

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢ / ١١٤ ـ ١١٥.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١ / ١٦٣ ـ ١٦٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٢ / ١٩٥، وحاشية الصبان: ٣ / ١٩٥ ـ ١٩٦، والنحو العربي: نقد وبناء: ١١٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ٤ / ٣٣ ـ ٣٤، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٢٨٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٣ / ٣٥.

(٥) ينظر: المرجع السابق: ٤ / ٣٣ ـ ٤٢.

٦ ـ الخفة والثقل من الكيفيات الملموسة كما يقول التهانوي[١]، ولكل من الخفة والثقل كيفيةٌ يُعْرَف بها بحسب مستوى الثقل، صوتيًّا كان أم صرفيًّا أم نحويًّا أم معنويًّا[٢]. وترتيب الحركات من حيث الخفة والثقل يحدده الثقل اللفظي الصوتي الذي يُحَسُّ من خلال الجهد المبذول في إنتاج الصوت، والصعوبة في أدائه، ويتمثل هذا الجهد في تحريك الفكين ـ لا الشفتين كما قال النحويون ـ بوساطة عضلات الفم عند إنتاج هذه الحركات الثلاث. لذا ذهب أحمد الأخضر غزال إلى أن «فكرة الثقل والخفة بالنسبة إلى الأذن حسب ما ذهب إليه الأقدمون فكرةٌ ناقصة؛ لأنها مبنيَّةٌ على ظاهر اللفظ، لا على باطنه المحرِّك الذي هو النشاط الدماغي بالنسبة إلى تحكم الإنسان في كلامه»[٣]، فالفتحة عنده تدل على العمل الإرادي؛ لأن فكي الفم عند إخراجها يبتعدان أحدُهما عن الآخَر بفعل ثلاث عضلات، في حين تكون عملية إقفال الفم أسهل وأيسر من عملية الفتح، ثم ينتهي الباحث إلى أن «إخراج الفتحة أصعب من إخراج الضمة التي تقتضي فتحاً أقل من الذي للفتحة، وهي أصعب بدورها من الكسرة التي تقتضي انفتاحًا قليلاً للفم، حتى إن صُوَيْتَةَ الكسرة قد تكاد تخرج ويكاد الفكان يكونان منطبقين الواحدُ على الآخَر»[٤].

فبناءً على هذا القول الذي يستند فيه صاحبه إلى جانب اليسر والصعوبة في إنتاج الحركات، إذا ما زِدْنا عليه تحرِّيَ منشئ اللغة كثيراً الكسرَ، وإتْباعَ الكسرِ الكسرَ استخفافًا ـ ألا تكون الكسرةُ هي أخفَّ الحركات في العربية، تليها الضمة، فالفتحة التي هي أثقلها لأنها أصعبها إنتاجًا؟ فعندئذٍ يكون معلومًا لدينا قول

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ٢ / ٥٤.

(٢) تنظر: مستويات الثقل في: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٤٢ ـ ٥٢.

(٣) فلسفة الحركات في العربية: ٧٠.

(٤) المرجع نفسه.

الرضي إن الكسر هو سجية النفس إذا لم تُسْتَكْرَهْ على حركة أخرى، ومُسَوِّغًا لنا جنوحُ العربية في كثير من مظاهرها اللهجية إلى العدول عن الفتح، أو الضم ـ وإن كان عَلَمًا على إعراب ـ إلى الكسر طلبًا للتجانس الصوتي، وتحقيقًا لسهولة اللفظ، ومَسَوِّغًا لنا أيضًا لجوء العربية في الأصل إلى الكسر عند إرادة التخلص من التقاء الساكنين، ولا تعدل عنه إلا إذا أُكْرِهَ المتحدث بها على حركة أخرى.

ولعلي لا أكون مغاليًا إذا قلتُ إن هذا يفسر لنا استخدامَ أبي الأسود نُقَطَ الإعراب فوقَ الحرف أو إلى جانبه أو تحته، وترتيبَه الحركات الثلاث على وفق هذا التصور الذي ذكرتُه من الأثقل إلى الأخف، إذ قال أبو الأسود لرجل من عبد قيس ندبَه للكتابة: «خذ المصحفَ وصبغًا يخالف لون المداد، فإذا فتحتُ شفتيَّ فانقُطْ نقطةً واحدةً فوقَ الحرف، وإذا ضممتُهما فاجعل النقطةَ إلى جانب الحرف، وإذا كسرتُهما فاجعل النقطةَ في أسفله...»[1]:

أ ـ فالفتحة أولاً، وعلامتها نقطة فوق الحرف، وفي الفَوْق ارتفاعٌ ومشقة.

ب ـ والضمة ثانيًا، وعلامتها نقطة إلى جانب الحرف، وفي الجانب انحدار عن (فوق)، وقلة مشقة عنه.

ج ـ والكسرة ثالثًا، وعلامتها نقطة أسفل الحرف، وفي الأسفل نهاية الانحدار وانتهاء المشقة.

المستوى الثالث: ترتيب الحركات من حيث الفخامة والرِّقَّة:

الفخامة ضد الرِّقَّة، والتفخيم ضد الترقيق، وهما من التغييرات التي تحدث للحركات بسبب مجاورتها للصوامت[2]. والتفخيم يحدث للألف من بين الحركات الطويلة، ويُقصَد به أن يُنْحَى بالألف نحو الواو[3]، وعرَّف المحدثون

(١) المحكَم في نقط المصاحف: ٤.

(٢) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ١٦٣.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣ / ٢٥٥.

صوت الألف المفخمة بأنه صوت مد «يحدث من ارتفاع مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك، ارتفاعًا يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المفخمة التي تلي أصوات الاستعلاء، ويقل عن ارتفاعه مع الضمة، ويكون وضع الشفتين مع ألف التفخيم وضعَ انضمام لا يبلغ الاستدارة التامة كما هو الشأن مع الضمة»(١)، فهو على هذا النطق عكس الإمالة(٢)؛ لذا نجد الألفَ هي المتوسطةَ في هذا الترتيب، فإذا أريد تفخيمها صُعِدَ بنطقها نحو الواو، وإذا أريد ترقيقها ـ والإمالة ترقيق للفظ ـ انحُدِرَ بها نحو الياء.

وظاهرة تفخيم الألف ظهرت في لهجات الحجاز، غير أنها لم تكن مطلقة في كل ألف(٣)، وهي مقيدة تقييداً شديداً(٤)، وذلك لمنافاتها الترقيق الذي هو صورة من صور التخفيف اللفظي.

ما ذكرناه في هذه الوقفة المعقودة للحديث في سبب اختيار الكسر أصلاً للتحريك عند إرادة التخلص من التقاء الساكنين، والدعوة إلى إعادة دراسة الحركات في العربية في ضوء المستويات الثلاثة المذكورة آنفًا ـ يفتح أبوابًا للبحث على مستوى العربية الفصحى، ولهجاتها القديمة والحديثة، والوقوف أمام تعليلات النحويين بعين فاحصة، تدع التسليم بما ذكره النحويون جانبًا، وتُخْضِعُ كل مسألة ذكروها في تعليلاتهم النحوية للبحث والتمحيص.

الطريقة الثالثة (القلب)(٥)

يتم التخلص من التقاء الساكنين بقلب أحدهما إلى صورة حرف آخر إذا كان أول الساكنين ألفًا، والثاني ألفٌ أيضًا، سواء أكانت الألف الثانية ضميراً أم كانت

(١) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: ١ / ٤٣. وينظر: دروس في علم أصوات العربية: ١٦٣، وفي الأصوات اللغوية: ١٦٩.

(٢) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ١٦٣.

(٣) ينظر: في الأصوات اللغوية: ١٦٩.

(٤) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ١٦٣.

(٥) القلب صورة من صور الإعلال، يُقْصَد بها إبدال أحد أحرف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء) بعضها=

غير ضمير؛ لأنهما سواء من حيث القيمة الصوتية، وإن اختلفا في القيمة الوظيفية، فتُقْلَبُ الألف الأولى، إذا كانت الثانية للتثنية، ضميرًا كانت أم غير ضمير، وتُقْلَبُ الثانية إن لم تكن هي للتثنية. ويُسَوِّغُ قلبَ الألف وعدمَ حذفها[1] أنَّ حذفَها سيُوقِعُ في لبس وإبهام، لذا يكون القلب هروبًا من اللبس الحاصل إذا سُلِكَ طريقُ الأصل، وهو الحذف.

أما الأمثلة التي يرد ذكرها في هذه الحال فهي:

١ ـ إسناد الأفعال الماضية المعتلة الآخر بألف منقلبة عن واو أو ياء نحو (غزا، ورمى) إلى ضمير التثنية[2]، فيلتقي عندئذ ألفان: لامُ الفعل المنقلبة عن واو أو ياء، وضميرُ التثنية، فيكون تقدير الأصل المفترَض: (غ ـ / ز ـَـَ، ر ـَ / م ـَـَ)، فالمقطع الثاني من كل كلمة (ص ح ح ح) لا وجودَ له في العربية، فإذا حُذِفَتِ الألف الأولى (لام الكلمة) صار الفعلان (غ ـَ / ز ـَ، ر ـَ / م ـَ) وعندئذ يلتبس الفعل المسند إلى ألف الاثنين بالمسند إلى المفرد المذكر الغائب. لذا أوجبوا قلب الألف الأولى إلى أصلها الذي كانت عليه (واوًا أو ياءً) وحركوا الواو والياء بالفتح فقالوا: (غَزَوَا، رَمَيَا)، أي إن هذين النوعين من الأفعال إذا أُسْنِدا إلى ضمير التثنية الحركي (الألف) يرجع كل منهما إلى أصله أمنًا للَّبس، فأصلهما (غَزَوَ، رَمَيَ)

= مكان بعض. والمشهور في ما سوى هذه الأحرف هو الإبدال (ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣ / ٦٧). والإبدال «جعل حرف مكان حرف غيره»: شرح شافية ابن الحاجب: ٣ / ١٩٧. وزاد بعضهم صفة الإطلاق على هذا الجعل (ينظر: حاشية الصبان: ٤ / ٢٧٩) وعلى هذا يكون الإبدال أعم من القلب؛ لاشتماله عليه أيضًا. وقد عُدَّ ذلك من قبيل المجاز لا الحقيقية، لأن «الإبدال إزالة، والقلب إحالة»: حاشية الصبان: ٤ / ٢٨٠ (المتن).

(١) الأصل في الساكن الأول إذا كان ألفًا أن يُحْذَفَ عند التقائه بساكن بعده، كما ذكرنا في الطريقة الأولى من طرائق التخلص من التقاء الساكنين.

(٢) ينظر: المنصف: ١ / ١٣٦، وشرح التصريف: ٢٨٤ ـ ٢٨٥، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٢ ـ ١٢٣، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٣٠، ٣ / ١٥٧ ـ ١٥٨، والمغني في تصريف الأفعال: ١٨٩.

فيزاد بعد هذين الأصلين ضميرُ التثنية ليصبحا (غَزَوا، رَمَيَا) . هذا إذا اقتصر على صوامت الفعل الثلاثة، فإذا زاد على الثلاثة تحوَّل موقع الألف في كلا النوعين إلى الياء فنقول: غازَيا ورامَيا، استَغْزَيا واستَرْمَيا[١] .

٢ ـ عند تثنية الأسماء المختومة بألف التأنيث المقصورة، نحو (حُبْلَى، ذِفْرَى)[٢] تلتقي ألف المبنى بألف التثنية، فلم يحذفوا الألف ؛ لئلا يلتبس الاثنان بالواحد في حال الإضافة، إذ نقول في المفرد عند إضافته (حُبْلى زيدٍ، ذِفْرى البعيرِ)، وسنقول في التثنية ـ إذا حذفنا الألف الأولى ـ: (حُبْلا زيدٍ، ذِفْرا البعيرِ)، وعندئذ يلتبس في النطق المفردُ المضافُ بالمثنى المضافِ، كما يلتبس عند الحذف وعدم الإضافة ما هو للتأنيث بما ليس له فنقول: (حُبْلانِ، ذِفْرانِ)[٣] لذا وجب قلب الألف الأولى ياءً مطلقًا، فنقول: (حُبْلَيانِ، ذِفْرَيانِ) .

وعند النظر إلى هذا التغيير في ضوء البنية المقطعية الصوتية نقف على تكوُّنِ مقطع مرفوض في العربية تجاورت فيه حركتان طويلتان من نوع واحد: حـُـب / ل ـَ + ـَ (ألف التثنية) ------> حـُـب / ل ـَـَ: (ص ح ص / ص ح ح ح) وهذا المقطع الثاني لا وجودَ له في العربية البتةَ لذا وجب التخلص منه ـ كما حدث في الموضع السابق ـ بإعادة الألف إلى أصلها (وهو الياء هنا)، أي (حـُـب / ل ـَـي)، وليست هذه الياء ناشئة عن انزلاق بين الحركات المتتالية ؛ لأن الانزلاق لا ينشأ إلا بين حركتين مختلفتين[٤]، بعد ذلك تلحق ألف التثنية المتلوة بالنون المكسورة

(١) ينظر: شرح التصريف: ٢٨٥ ـ ٢٨٦، والمغني في تصريف الأفعال: ١٨٩، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٨ .

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٩ / ١٢٣، وشرح الشافية: ٢ / ٢٣٠، ٣ / ١٥٧ ـ ١٥٨، والتقاء الساكنين بين القاعدة والنص: ١١٢ ـ ١١٣

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٩ / ١٢٣ .

(٤) ينظر: علم الأصوات للمبرج: ٨١، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٠ ـ ٣٢ .

بهذا الأصل، لتصير الكلمة (حُبْلَيان) :

ـ حـُـب / لـَـي + ـَـ + نـ ------> حـُـب / لـَـ / يـَـ / نـ

٣ ـ قالت العرب : قَضاء وسِقاء وكِساء، ونحو ذلك مما وقعت لامُه ياءً أو واواً بعد ألف زائدة، وأصل هذا : قَضاي وسِقاي وكِساو؛ لأنها من : قَضَيْتُ وسَقَيْتُ وكَسَوْتُ، « فلما وقعت الياء والواو طرفين بعد ألف زائدة ضَعُفَتا لتطرفهما ووقوعهما بعد الألف الزائدة المُشْبِهَة للفتحة في زيادتها، فكما قُلِبَت الواو والياء ألفًا ؛ لتحركهما ووقوعهما بعد الفتحة في نحو عصًا ورَحًى، كذلك قُلِبَتا ألفًا؛ لتطرفهما وضعفهما، وكون الألف زائدة قبلهما في نحو كِساء ورِداء، فصار التقدير (قَضاا، سِقاا، وكِساا . . . فلما التقى ساكنان كرهوا حذفَ أحدهما فيعود الممدود مقصوراً، فحركوا الألف الآخِرة لالتقائهما، فانقلبت همزة فصارت : قَضاء، وسِقاء . . . وكِساء »[١]، أي إن الألف الثانية قلبت همزةً ؛ هروباً من اجتماع الألفين حين تعذر عليهم حذفُهما معًا؛ لئلا يختل معنى الاسم، أو حذفُ إحداهما؛ لأن كلاًّ منهما جاءت لمعنى، فإسقاطها يخل بالمعنى الذي دخلت من أجله[٢].

ولو تأملنا هذه الأمثلة في ضوء البنية المقطعية الصوتية، وقفْنا على تشكُّلِ مزدوج صوتي في نهاية الكلمة أصالةً (سِقاي = سـِ / قـَـ ي)، (كِساو = كـِ / سـَـ و) . والمزدوج الصوتي هو (ـَـ ي، ـَـ و)، والعربية تكره في بنيتها عموماً وجودَ المزدوجات الصوتية أو الحركات المزدوجة[٣]، فيسقط عندئذ شبه الحركة الذي خُتِمَ به المقطع، فيبقى المقطع الأخير في الكلمة مفتوحًا (سـِ / قـَـ، كـِ / سـَـ)، ولأن « العربية تكره الوقف على مقطع مفتوح، جيءَ بالهمزة لإقفال المقطع »[٤] فصارت الكلمتان (سِقاء، وكِساء) .

(١) سر صناعة الإعراب : ١ / ٩٣ . وينظر : ١ / ٩٣ .

(٢) ينظر : شرح التصريف : ٣٢١-٣٢٢ .

(٣) ينظر : ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين : ١٩١ .

(٤) المرجع نفسه .

نتـــائج البحـــث

يخلص الباحث هنا إلى النتائج الآتية:

١ ـ إذا التقى ساكنان في غير المواضع التي يجوز فيها التقاؤهما، لجأت العربية إلى التخلص منهما بحذف أحدهما، أو تحريكه، أو قلب الأول منهما.

٢ ـ لجوء العربية إلى التخلص من التقاء الساكنين كان لتحقيق السهولة في النطق، والهروب من الثقل، وأمن اللبس في بعض الأحيان.

٣ ـ تجري دراسة طرائق التخلص من التقاء الساكنين في ضوء المنهج الصوتي الحديث على أساس إصلاح البنية المقطعية المُسْتَكْرَهِ حدوثُها، أو المُتَعَذِّرِ وجودُها في نسيج العربية.

٤ ـ يُحْذَفُ لالتقاء الساكنين الألفُ والواو والياء في مواضع وأنماط مخصوصة، والنونُ في (مِنِ الجارَّة، ولكِنِ المخفَّفَة، ويَكُنِ المجزومة، ونون التوكيد الخفيفة، ولَدُنْ) في أحوال مخصوصة، ويُحْذَفُ كذلك التنوينُ ـ بوصفه نونًا ساكنةً من حيثُ القيمةُ الصوتيةُ ـ على ضربينِ من الحذف: لازمٍ وغيرِ لازم.

٥ ـ تُعادُ الألفُ إلى أصلها (واوًا أو ياءً) عند التخلص من التقاء الساكنين، في مواضع مخصوصة، وبشروط محدَّدَة.

٦ ـ الكسر هو المختارُ أصالةً عند إرادة التخلص من التقاء الساكنين بالتحريك، ولا يُعْدَلُ عنه إلاَّ لِعِلَّةٍ، كطلب التماثل، واستكراه الخروج من الضم إلى الكسر.

٧ ـ سبب اختيار الكسر أصلاً للتخلص من التقاء الساكنين بالتحريك أن الكسرة هي أخفُّ الحركات في العربية ـ من وجهة نظر الباحث ـ، فهي سجية النفس إذا لم تُسْتَكْرَهْ على حركة أخرى.

٨ ـ إعادةُ دراسة (الحركات) في العربية الفصحى، ولهجاتها القديمة والحديثة، على ثلاثة مستويات: الخفة والثقل، الضعف والقوة، الرقة والفخامة.

المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم**.
* **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، أحمد بن محمد البنَّا، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط ١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م.
* **إحياء النحو**، إبراهيم مصطفى، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧ م.
* **أداة التعريف في العربية: دراسة تاريخية**، غالب فاضل المطلبي، مجلة المورد، بغداد: وزارة الثقافة، العدد ٢، ١٩٩٠ م.
* **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي، ط ١، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، (ج ١: القاهرة، مطبعة النسر الذهبي، ١٩٨٤ م. ج ٢: القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٧ م. ج ٣: القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٨٩ م).
* **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين السيوطي، ط ١، راجعه وقدَّم له: فايز ترحيتي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٤.
* **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي**، ابن السيد البطليوسي، ط ١، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي، الرياض: دار المريخ، ١٩٧٩ م.
* **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين بن محمد الشنقيطي، بيروت: عالم الكتب.
* **إعراب القراءات السبع وعللها**، ابن خالويه، ط ١، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢ م.
* **إعراب القرآن**، أبو جعفر النحاس، ط ٢، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥م.
* **الإقناع في القراءات السبع**، ابن الباذش، ط ١، تحقيق: عبد المجيد قطامش، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٣ هـ.

* **التقاء الساكنين بين القاعدة والنص**، عبد اللطيف محمد الخطيب، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية الحادية والعشرون، الرسالة الخمسون بعد المائة، ١٤٢١ ـ ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ م.
* **الأمالي**، أبو علي القالي، ط ١، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ٢٠٠١ م.
* **أمالي السهيلي**، أبو القاسم السهيلي، ط ١، تحقيق: محمد إبراهيم البنَّا، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧٠.
* **الأمالي الشجرية**، أبو السعادات بن الشجري، ط ١، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢ م.
* **الإنصاف في مسائل الخلاف**، أبو البركات الأنباري، ط ٤، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦١ م.
* **الإيضاح في شرح المفصل**، ابن الحاجب النحوي، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣ م.
* **الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي، ط ٤، تحقيق: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ١٩٨٢ م.
* **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، ط ٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٠ م.
* **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، ابن أبي الربيع الإشبيلي، ط ١، تحقيق: عياد ابن عيد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦ م.
* **تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي**، فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩م.
* **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، الأعلم

الشنتمري، ط ٢، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤ م.

* **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، الطيب البكوش، ط ٢، تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ١٩٨٧ م.
* **التصريف الملوكي**، أبو الفتح عثمان ابن جني، ط ١، تحقيق: ديزيرة سقال، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٨ م.
* **التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه**، رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ١٩٨١ م.
* **التطور النحوي للغة العربية**، برجشتراسر، إخراج وتعليق: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢ م.
* **التكملة**، أبو علي الفارسي، ط ١، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الرياض: شركة مطبوعات جامعة بغداد، ١٩٨١ م.
* **الجامع لأحكام القرآن**، أبو عبد الله القرطبي، ط ١، تصحيح هشام سمير البخاري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦ م.
* **الجر على الجوار في التراث النحوي**، طارق نجم عبد الله، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد الثامن عشر، ١٩٩٥ م.
* **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، الشيخ محمد الخضري، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨ م.
* **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، محمد بن علي الصبان، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
* **حاشية ياسين على شرح التصريح**، ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي (مطبوع بهامش شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري)، بيروت: دار الفكر.
* **حجة القراءات**، أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، ط ٢، تحقيق: سعيد

الأفغاني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩ م.

* **الحُجَّة للقراء السبعة**، أبو علي الفارسي، ط ١، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٩١ م.
* **الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض**، حنَّا حداد، مجلة أبحاث اليرموك - سلسلة الآداب واللغويات، المجلد العاشر، العدد الثاني، ١٩٩٢ م.
* **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر البغدادي، ط ١، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ١٩٨٢ م.
* **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، ط ٣، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣ م.
* **دراسة السمع والكلام**، سعد مصلوح، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠ م.
* **دروس في علم أصوات العربية**، جان كانتينو، تعريب: صالح القرمادي، تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة التونسية، ١٩٦٦ م.
* **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صنعة أبي سعيد السكري، ط ١، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: مؤسسة إيف للطباعة والتصوير، ١٩٨٢ م.
* **ديوان امرئ القيس**، ط ٤، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤ م.
* **ديوان تأبط شرًا**، جمعه وحققه: علي ذو الفقار شاكر، ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٤ م.
* **ديوان قطري بن الفجاءة (جزء من شعر الخوارج)**، جمعه إحسان عباس، ط ٢، بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٤ م.
* **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد بن عبد النور المالقي، ط ٢، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ١٩٨٥ م.

* **السبعة في القراءات**، ابن مجاهد، ط ٢، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠ م.
* **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني، ط ١، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ١٩٨٥ م.
* **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، بهاء الدين بن عقيل (ومعه كتاب منتخب ماقيل في شرح ابن عقيل، ليوسف الشيخ محمد البقاعي)، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٠ م
* **شرح أبيات سيبويه**، أبو محمد يوسف بن المرزبان (ابن أبي سعيد السيرافي)، ط ١، تحقيق: محمد الريح هاشم، بيروت: دار الجيل: ١٩٩٦ م.
* **شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٩٦٥ م.
* **شرح التسهيل**، جمال الدين بن مالك، ط ١، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١ م.
* **شرح التصريح على التوضيح**، خالد الأزهري، بيروت: دار الفكر.
* **شرح التصريف**، عمر بن ثابت الثمانيني، ط ١، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٩ م.
* **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٢ م.
* **شرح ديوان جرير**، محمد إسماعيل الصاوي، بيروت: دار الأندلس.
* **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ط ٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥ م.
* **شرح ديوان الفرزدق**: جمع وتعليق: عبد الله إسماعيل الصاوي، القاهرة: مطبعة الصاوي، ١٩٣٦ م.

* **شرح ديوان كثير عزة**، شرحه وحققه: رحاب عكاوي، ط ١، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٦ م.
* **شرح الكافية (شرح الرضي على كافية ابن الحاجب)**، رضي الدين الإستراباذي، ط ١، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠ م.
* **شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.
* **شرح الشواهد (مطبوع بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني)**، بدر الدين العيني، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
* **شرح شواهد الإيضاح**، عبد الله بن بري، تحقيق: عيد مصطفى درويش، القاهرة: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥ م.
* **شرح شواهد الشافية**، عبد القادر البغدادي (مطبوع جزءاً من شرح شافية ابن الحاجب)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢ م.
* **شرح القصائد المشهورات**، أبو جعفر النحاس، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥ م.
* **شرح المراح في التصريف**، بدر الدين العيني، تحقيق: عبد الستار جواد، بغداد: مطبعة الرشيد، ١٩٩٠ م.
* **شرح المفصل**، يعيش بن يعيش، بيروت: عالم الكتب.
* **شعر النجاشي الحارثي**، جمعه وحققه: سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث عشر، ١٩٦٦ م.
* **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، محمد بن عيسى السلسيلي، ط ١، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٩٨٦ م.

* **ضرائر الشعر**، ابن عصفور الإشبيلي، بيروت: دار الأندلس.
* **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، أحمد عفيفي، ط ١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦ م.
* **ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بين القراءات القرآنية والتفكير اللغوي**، أشرف أحمد حافظ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية الثالثة والعشرون، الرسالة الثالثة والتسعون بعد المائة، ١٤٢٣ - ١٤٢٤، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م.
* **ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى**، عبد القادر عبد الجليل، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ١٩٩٧ م.
* **العربية الفصحى**: نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق: عبدالصبور شاهين، ط ٢، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٣ م.
* **علم الأصوات**، برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة: عبد الصبور شاهين، القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٥ م.
* **علم الأصوات العام**، بسام بركة، بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٨ م.
* **علم الصرف الصوتي**، عبد القادر عبد الجليل، عمان: أزمنة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨ م.
* **علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)**، محمود السعران، ط ٢، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧ م.
* **علم اللغة العام (الأصوات)**، كمال محمد بشر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠م.
* **فقه اللغات السامية**، كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التواب، الرياض: مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧ م.

* **فلسفة الحركات في العربية**، أحمد الأخضر غزال، مجلة اللسان العربي، المجلد العاشر، الجزء الأول، الرباط ـ المغرب: المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي.
* **في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية)**، غالب فاضل المطلبي، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٤ م.
* **في التطور الصوتي**، محمد جواد النوري، مجلة النجاح للأبحاث، جامعة النجاح الوطنية ـ نابلس، المجلد الثاني، العدد الخامس، ١٩٩٠ م.
* **قضية الخفة والثقل وأثرها في النحو العربي**، أحمد حسن حامد، مجلة النجاح للأبحاث، جامعة النجاح الوطنية ـ نابلس، المجلد الثاني، العدد السادس، ١٩٩٢ م.
* **الكامل في اللغة والأدب**، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، القاهرة: دار نهضة مصر.
* **كتاب سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت: عالم الكتب.
* **كشاف اصطلاحات الفنون**، محمد علي بن علي بن محمد، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م.
* **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جار الله محمود الزمخشري، بيروت: دار المعرفة.
* **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤ م.
* **الكليات**، أبو البقاء الكفوي، ط ٢، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.

* **اللباب في علل البناء والإعراب**، ط ١، (ج ١ : تحقيق غازي مختار طليمات، ج ٢ : تحقيق عبد الإله نبهان)، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥ م.
* **لسان العرب**، ابن منظور، ط ٣، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤ م.
* **لغة الحجاز**، إبراهيم السامرائي، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، العدد الخامس والثلاثون، يناير - مارس ١٩٨٩ م.
* **المبدع في التصريف**، أبو حيان الأندلسي، ط ١، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٢ م.
* **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٦٩ م.
* **المحكم في نقط المصاحف**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ط ٢، تحقيق: عزة حسن، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦ م.
* **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، محمد الأنطاكي، ط ٣، بيروت: دار الشرق العربي.
* **المسائل العضديات**، أبو علي الفارسي، ط ١، تحقيق: علي جابر المنصوري، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٦ م.
* **المساعد على تسهيل الفوائد**، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٤ م.
* **مشكلة الهمزة العربية**، رمضان عبد التواب، ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٦م.
* **معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحق الزجاج، ط ١، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨ م.
* **معجم القراءات القرآنية**، عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، ط ١،

مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٢ م.

* **معجم ما استعجم**، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، ط ٣، تحقيق مصطفى السقا، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣ م.
* **المغني في تصريف الأفعال**، محمد عبد الخالق عضيمة، ط ٣، المدينة المنورة، مطبوعات الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨ هـ.
* **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية: ١٩٨٧ م.
* **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (مطبوع بهامش خزانة الأدب)**، بدر الدين العيني، ط ١، بيروت: دار صادر.
* **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.
* **المقرَّب**، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٦ م.
* **الممتع في التصريف**، ابن عصفور الإشبيلي، ط ١، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧ م.
* **من أسرار اللغة**، إبراهيم أنيس، ط ٦، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.
* **المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني)**، أبو الفتح عثمان بن جني، ط ١، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤ م.
* **المنهج الصوتي للبنية العربية**، عبد الصبور شاهين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
* **مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى**، عبد الله صالح بابعير، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض،

المجلد الخامس، العدد الأول، محرم - ربيع الأول ١٤٢٤ هـ، أبريل - يونيه ٢٠٠٣م.

* **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
* **النحو العربي: نقد وبناء**، إبراهيم السامرائي، بيروت: دار الصادق، ١٩٦٨م.
* **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، صححه وراجعه: محمد علي الضباع، بيروت: دار الكتب العلمية.
* **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، الأعلم الشنتمري، ط ١، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧م.
* **النوادر في اللغة**، أبو زيد الأنصاري، ط ١، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، بيروت: دار الشروق، ١٩٨١ م.
* **همع الهوامع**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٨٠ م.